

السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من عام  
١٩٧٠م - ٢٠٠٠م

إعداد  
فيصل بن سعيد بن أحمد رواس

المشرف  
الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في  
العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا  
الجامعة الأردنية

شباط ٢٠٠٥م

كلية الدراسات العليا  
الجامعة الأردنية

### قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة/ الأطروحة (السياسة الخارجية العمالية بين التحالفات والتوازنات من عام ١٩٧٠م - ٢٠٠٠م) وأجيزت بتاريخ ١٠/١/٢٠٠٥.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

استاذ الدكتور فيصل حودة الرفوع، مشرفاً  
أستاذ للعلاقات الدولية - العلوم السياسية

.....

الدكتور غازي رباحه، عضواً  
أستاذ مساعد في العلاقات الدولية - العلوم السياسية

.....

الدكتور عمر الحطرمي، عضواً  
أستاذ مساعد في العلاقات الدولية - العلوم السياسية

.....

الدكتور مسعود الرضوي، عضواً  
أستاذ العلوم السياسية - جامعة اليرموك

### الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من كان له الفضل فيما أنا فيه.

إلى والدي العزيز.

وإلى جميع أهلي وإلى كل من دعا لي بالتوفيق والنجاح.

### شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل ، وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع الذي منحني من جهده ووقته الكثير لإنجاز هذه الدراسة.

وأتقدم بالشكر الخالص إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بهذه الجامعة العريقة ،الذين أسهموا في صقل مداركي العلمية والفكرية.

والشكر موصول أيضا إلى لجنة المناقشة لتفضلهم وتشريفهم لي بمناقشة هذه الرسالة .

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ-و	فهرس المحتويات
ز-ح	الملخص باللغة العربية
٣-١	المقدمة
٤	مشكلة الدراسة وأهميتها
٤	فرضيات الدراسة
٥	منهجية البحث
٦-٥	الدراسات السابقة
٧	الفصل الأول : تلصيل نظري لبعض القضايا الأساسية
٧	المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية
٢١-٨	المبحث الثاني : مناهج دراسة السياسة الخارجية
٢٦-٢١	المبحث الثالث : أدوات السياسة الخارجية
٢٨-٢٧	المبحث الرابع : أهداف السياسة الخارجية
٢٩	الفصل الثاني : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية
٣١-٢٩	المبحث الأول : عامل الشخصية في صناعة القرار السياسي العماني
٣٤-٣١	المطلب الأول : الكاريزما السياسية للسلطان قابوس
٣٤	المبحث الثاني : كيفية صياغة قرارات السياسة الخارجية العُمانية
٣٥	أولاً: مرحلة إعداد القرار
٣٥	ثانياً: مرحلة اتخاذ القرار
٣٦-٣٥	ثالثاً: مرحلة تنفيذ القرار
٣٦	المبحث الثالث : دور الخطاب السياسي في صنع القرار السياسي الخارجي العماني
٣٨-٣٦	أولاً : الخطاب السياسي
٤١-٣٨	ثانياً : أثر الخطاب السياسي في السياسة الخارجية العُمانية
٤٣-٤١	المبحث الرابع: البعد المؤسسي
٤٥-٤٣	المطلب الأول : مجلس الوزراء
٥٠-٤٥	المطلب الثاني : مجلس الشورى
٥٢-٥٠	المطلب الثالث : وزارة الخارجية
٥٤-٥٣	الفصل الثالث : الإطار الإقليمي للسياسة الخارجية العُمانية
٥٤	المبحث الأول : السياسة الخارجية العُمانية في إطار مجلس التعاون الخليجي
٥٧-٥٤	المطلب الأول : مجلس التعاون الخليجي
٥٨-٥٧	المطلب الثاني : دور سلطنة عُمان في مجلس التعاون الخليجي
٦٢-٥٨	أولاً: الأفكار الأولية لتشكيل
٦٧-٦٣	ثانياً: محددات الدور في مجلس التعاون
٦٨	المبحث الثاني : السياسة الخارجية العُمانية في إطار جامعة الدول العربية
٦٩-٦٨	المطلب الأول : جامعة الدول العربية

٧٣-٧٠	المطلب الثاني : دور السياسة الخارجية العُمانية في جامعة الدول العربية
٧٢	المبحث الثالث : السياسة الخارجية العُمانية وأثرها في العلاقات العربية العربية
٧٥-٧٣	المطلب الأول : العلاقات العُمانية العربية العربية
٧٨-٧٦	أولاً : علاقة سلطنة عُمان مع المملكة العربية السعودية
٨١-٧٩	ثانياً : علاقة سلطنة عُمان مع المملكة الأردنية الهاشمية
٨٣-٨٢	ثالثاً : علاقة سلطنة عُمان مع جمهورية مصر العربية
٨٤-٨٣	رابعاً : علاقة سلطنة عُمان مع المملكة المغربية
٩٠-٨٤	خامساً : علاقة سلطنة عُمان مع الجمهورية اليمنية
٩٤-٩٠	سادساً : علاقة سلطنة عُمان مع دولة الإمارات العربية
٩٤	المطلب الثاني : الموقف العُماني من القضايا العربية
٩٦-٩٥	أولاً : موقف سلطنة عمان من القضية الفلسطينية
٩٩-٩٧	ثانياً : موقف سلطنة عمان من أزمة لبنان
١٠١-٩٩	ثالثاً : موقف سلطنة عمان من الحرب العراقية - الإيرانية
١٠٤-١٠١	رابعاً : موقف سلطنة عمان من الأزمة العراقية - الكويتية
١٠٧-١٠٥	الفصل الرابع : الإطار الدولي
١٠٨	المبحث الأول : السياسة الخارجية العُمانية وعلاقاتها مع الدول العظمى
١٠٩-١٠٨	المطلب الأول : العلاقات العُمانية مع الولايات المتحدة الأمريكية
١١١-١١٠	المطلب الثاني : العلاقات العُمانية مع الاتحاد السوفيتي (روسيا الاتحادية)
١١٢	المطلب الثالث : العلاقات العُمانية مع الصين
١١٤-١١٣	المبحث الثاني : السياسة الخارجية العُمانية تجاه الاتحاد الأوروبي
١١٥-١١٤	المطلب الأول : المصالح الأوروبية الرئيسية في منطقة الخليج العربي
١١٦-١١٥	المطلب الثاني : دور سلطنة عُمان في الحوار الخليجي - الأوروبي
١١٨-١١٦	المطلب الثالث : علاقة عُمان مع بريطانيا وفرنسا
١٢٣-١١٩	المبحث الثالث : مستقبل العلاقات العُمانية الخارجية
١٢٥-١٢٤	الخاتمة
١٣٦-١٢٦	قائمة المصاحرة والمراجع
١٤٩-١٣٧	الملاحق
١٥٢-١٥٠	الملخص باللغة الإنجليزية

## السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من عام ١٩٧٠م - ٢٠٠٠م

إعداد

فيصل بن سعيد بن أحمد رواس

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

### ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من ١٩٧٠م - ٢٠٠٠م.

وكما تتبع أهمية هذه الدراسة كونها تمثل أول عمل أكاديمي حول السياسة الخارجية العُمانية خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٠م، وكذلك تمثل التجربة العُمانية على صعيد السياسة الخارجية نمطاً فريداً من أساليب إدارة السياسة الخارجية يجمع بين مبدأ التحالفات والتوازنات لكثير من أي جهة أخرى في الإطار الإقليمي الخليجي.

وكما استندت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وهذا المنهج يركز على الطريقة التي يستخدمها صانع القرار في عملية صناعة السياسة الخارجية وتتناول هذه العملية جوانب متعددة منها ما هو شخصي ومنها ما هو مؤسسي.

كذلك لجأ الباحث في هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التاريخي يهدف المراجعة التاريخية الزمنية للأحداث والتطورات السياسية الدولية التي واجهت السياسة الخارجية العُمانية.

ولقد جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول رئيسية : يتناول الفصل الأول : تأصيل نظري لبعض القضايا الأساسية منها مفهوم السياسة الخارجية، مناهج دراسة السياسة الخارجية

، أدوات السياسة الخارجية و أهداف السياسة الخارجية. ويتناول الفصل الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من حيث تطرق الى عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، البعد الشخصي والبعد المؤسسي. واما الفصل الثالث فقد تناول : الإطار الإقليمي للسياسة الخارجية العُمانية من حيث دور السياسة الخارجية العُمانية في إطار مجلس التعاون الخليجي،

و دورها في إطار جامعة الدول العربية. وكما تم التركيز في هذا الفصل على السياسة الخارجية العُمانية وأثرها في العلاقات العربية العربية من حيث علاقة سلطنة عُمان مع المملكة العربية السعودية ، علاقة سلطنة عُمان مع المملكة الأردنية الهاشمية ،علاقة سلطنة عُمان مع جمهورية مصر العربية و كذلك علاقتها مع المملكة المغربية ،علاقتها مع الجمهورية اليمنية و علاقتها مع دولة الإمارات العربية.وكما تناول هذا الفصل الموقف العُماني من القضايا العربية اهمها القضية الفلسطينية، الأزمة اللبنانية، الحرب العراقية - الإيرانية و الأزمة العراقية - الكويتية.وبالنسبة للفصل الرابع لقد تناول : الإطار الدولي من حيث السياسة الخارجية العُمانية وعلاقتها مع الدول العظمى ، مع الولايات المتحدة الأمريكية و مع الاتحاد السوفييتي (روسيا الاتحادية)و مع الصين و السياسة الخارجية العُمانية تجاه الاتحاد الأوروبي وتم التركيز على المصالح الأوروبية الرئيسية في منطقة الخليج العربي ، الحوار الخليجي الأوروبي و علاقة عُمان مع الدولتين من الاتحاد الأوروبي هما بريطانيا وفرنسا وتناول أخيرا مستقبل العلاقات العُمانية الخارجية .

حيث توصلت الدراسة أخيرا إلى إثبات أن السياسة الخارجية العُمانية قامت على أساس التحالفات والتوازنات من ١٩٧٠م - ٢٠٠٠م .حيث رأت ان التوازن في العلاقات الدولية بعد مطلبها أساسيا تقتضيه طبيعة التطورات التي يشهدها النظام الدولي سوا على مستوى العلاقات بين القوتين العظمين أو على المستويات الإقليمية،ونتيجة لذلك تحتم عليها مصلحتها الوطنية خلق توازن في المنطقة. وهذا بفضل السياسة التي رسمها جلالة السلطان قابوس التي قامت على أساس المبادئ والمرتكزات التالية:

انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير،احترام القوانين والأعراف الدوليةدعم التعاون بين دول الخليج،تدعيم العلاقات مع الدول العربية والوقوف إلى جانب القضايا التي تهم العالم العربي،دعم التعاون الإسلامي،الوقوف إلى جانب القضايا الإفريقية العادلة،انتهاج سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات ودية مع كافة الدول الصديقة.



## المقدمة

حظيت دراسة السياسة الخارجية في الآونة الأخيرة بقدر متزايد من الاهتمام ويرجع ذلك إلى الدور الفاعل للسياسة الخارجية للوحدات السياسية على الساحة الدولية، فهي تعد الركيزة الأساسية للاستراتيجية السياسية الدولية و مرد ذلك لتعاضد دورها في إنجاز مجموعة وظائف مهمة لها علاقة وطيدة بالمصالح العامة للدولة، هذا من ناحية، وإلى تشابك العلاقات الدولية وتعقيدها من ناحية أخرى وإلى تزايد العناصر المؤثرة وتصارع الأحداث والمستجدات على الساحة الدولية.

من هنا أصبحت السياسة الخارجية من أهم ركائز الاستقرار الدولي في هذا العالم المتسارع الأحداث المتشابك الأهداف والغايات حتى أصبحت السياسة علماً وفناً وخبرة وموهبة، فالعالم بتطورات لا يرحم الدول غير الفادرة على شغل مكان لها على الساحة الدولية أو للدولة غير القادرة على التفاعل الإيجابي مع دول العالم المختلفة، فلم يعد بإمكان أية دولة في هذا العالم أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى فقد تمددت حاجات البشر وتنوعت بشكل مثير للانتباه وتنوعت الاتصالات وتعاضدت نوعاً وكماً وأدركت الدول أن النظام الدولي الجديد قد فرض عليها صيغة التكتل إما لاستدراك القوة أو لمواجهة خطر أو لإقامة توازن .

وبالرغم من أن هذه التحالفات والتوازنات قد بقت كثيراً من الوحدات السياسية في ارتكازية الصراع إلا أن تجربة لدولة الفرد لم تحقق أية نتيجة تضمن أمن الدولة القومي أو تنفيذ مصالحها العامة.

و لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها سلطنة عُمان مجموعة من التجارب في حقل التحالف والتوازن فرضتها معطيات أمنية واستراتيجية واقتصادية وعسكرية ولم تعط مجالاً لأية دولة إلا أن تكون ضمن هذه التوازنات بصورة بيئية وقاطعة.

فرضت التغيرات الدولية الأمنية والاقتصادية والسياسية على الدول العربية خاصة دول الخليج ومنها سلطنة عُمان أن تقيم علاقات متميزة مع القطبية الدولية الجديدة ومع القدرة الأوروبية المتولدة لما فيه من مصلحة عُمان وقد تنوعت التحالفات والتوازنات في المنطقة وتولد عنها مجلس التعاون لدول الخليج العربية كهدف أممي اقتصادي اجتماعي ولكن دون الخروج عن الإجماع العربي الذي مثلته جامعة الدول العربية.

وهناك أيضاً التحالفات الأمنية بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة وأوروبا وذلك لما يضمن مصلحة هذه الدول ومن معطيات التوازن والتحالف وجود إيران بالمنطقة والحقيقة الأمنية العرقية والدينية في دول الخليج العربي .

و دخلت عُمان المسار العام للعملية السلمية التي بدأتها معظم الدول العربية . أما بالنسبة لسلطنة عُمان فهو يمثل نموذجا للدول التي تضطر للتعامل مع محدودية الموارد الاقتصادية والبشرية ، التي تؤدي دوراً بارزاً في صياغة قراراته السياسية الخارجية وفي طبيعة علاقاته مع دول الجوار والدول العربية الأخرى من ناحية ، وتفاعلات العلاقات الدولية وتأثيرها على سلطنة عُمان وهي تضطر إلى التفاعل مع المستجدات والمتغيرات بطرق وأساليب مختلفة ، وهكذا تفرض شمولية المتغيرات المحلية والخارجية نفسها على صناعة القرارات السياسية الخارجية ونهجها واتجاهاتها .

فالساسة الخارجية لسلطنة عُمان شأنها شأن السياسات الخارجية للدول الصغيرة وليست في كل الأحوال تجسيدا لتأثيرات البيئة الداخلية ومطالبها فحسب ، وليست أيضاً انعكاساً وحيداً لتأثيرات البيئة العملية الخارجية بل هي نتاج للتفاعل للنسيج الحاصل من تفاعلات كل المتغيرات ، وتأثيرات كل منها على الآخر في نفس الوقت . يعبر عن السيادة بأنها سلطة الحكم في الدولة التي لا تعلوها سلطة والتي تستأثر دون غيرها بمباشرة جميع اختصاصات الحكم ومظاهره على إقليم الدولة وفي داخله وبالتعاون الخارجي مع سائر الدول ذات السيادة المماثلة .

فعلى الصعيد الخارجي تجد ممارسة السيادة تتطلب أجهزة تكتسب المشروعية والقدرة على ممارسة وظيفة السياسة الخارجية ، بما يعبر عن سيادة الدولة وهذا يتطلب عملية بناء عضوي لجهاز السياسة الخارجية يستند إلى منطق معين يكفل من جهة تمثيل السيادة على الصعيد الخارجي وممارسة السياسة الخارجية بما يكفل التوازن في توزيع الاختصاصات المركزة على كيفية تشكيل الأجهزة المختصة وطبيعة الاختصاصات المسندة إليها ، وهذا ناتج عن ضرورة وجود جهاز يمارس السياسة الخارجية ذي كفاءة وقدرة وصلاحيات تؤهله تنفيذ المهام الأساسية المسندة إليه . إن أجهزة السياسة الخارجية العُمانية تستجيب لمنطق الأمور التي تفرضها ضرورات ممارسة السيادة على الصعيد الخارجي ، وهذه الضرورات تنقسم بطابع سياسي فني تقني في أن واحد ، فالسياسي منها ينصب على الأسس التي تمارس بها السيادة وعلى وحدة السلطة السياسية التي تعبر عن سيادة الدولة .

إن سلطنة عُمان استطاعت في فترة وجيزة من الزمن إرساء دعائم مؤسسات سياسية قادرة على التعبير عن فعالية وحركية أجهزة السياسة الخارجية بما يعبر عن ممارسات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان كما أرست الأسس الواضحة لممارسة هذه السياسة أتتبع أسلوباً ملتزماً عن كيفية تخطيط أسلوب العمل السياسي الخارجي .

وإن ممارسة السيادة تقتضي وجود فرد أو مجموعة أو مؤسسات تخول لها حق ترجمة إرادة الدولة إلى صيغ قانونية نافذة المفعول تقوم بعملية وضع السياسة التي تعمل في إطار الأجهزة الحكومية، إن هذه المؤسسات أو الأفراد تعتبر الوحيدة التي تتحمل مسؤولية صياغة القرارات السياسية وترجمتها إلى أهداف عملية تتطابق مع مصالح الدولة. و يأتي المفهوم القانوني في السيادة لدولة ليحدد عدداً من السلطات أو الحقوق كحق التشريع و التنظيم وحفظ الأمن والعدالة. بمعنى أن مفهوم السيادة التي تتمتع به الدولة يعني السلطة العليا التي تنشأ عنها جميع صلاحيات واختصاصات الدولة سواء كانت الصلاحيات داخلية أم خارجية وتأكيداً على سيادة سلطة عُمان في إدارة سياستها الخارجية من خلال تمثيل وحضور مؤتمرات القمة و الاتصالات المباشرة بكافة قادة الدول الشقيقة و الصديقة في المحافل الدولية ودحولها في تحالفات وتوقيع اتفاقيات.

وبما أن السياسة الخارجية العُمانية منذ تولي السلطان قابوس اتبعت مبدأ التوازن مع الدول العظمى بين الطرفين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة ومبدأ التوازن بين العرب و الشرق من جهة أخرى.

ورأت السياسة الخارجية العُمانية أن ضرورة الدخول في الحراك التوازني والتحالف في فتره عليها أن تسير في الدخول في هذه التحالفات ولكن يحذر و دور المساهم بالسيادة الداخليه لها أو المساهم بمقدرات الدول الداخليه نفسها في هذه التحالفات أو الخارجيه عنها.

## مشكلة الدراسة وأهميتها:

نطقت بعض الدراسات لموضوع السياسة الخارجية العُمانية وهناك دراسات قليلة تناولت موضوع عملية صنع القرار في سياسة سلطنة عُمان الخارجية و يلاحظ ان فترة اسلائين عاماً المنتهية عام ٢٠٠٠ م لم تتم تعطيها بشكل موسع لهذه الدراسات و لذلك فإن هذه الدراسة سوف تركز على هذه الفترة وسوف تلقي الضوء على هيكلية صناعة القرار السياسي الخارجي العُماني مع إعطاء نماذج تطبيقية على صناعة القرار مع بيان المتغيرات و المتركات لصناعة القرار في سياسة سلطة عُمان الخارجية.و عليه فإن مشكلة الدراسة ستتركز حول المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية العُمانية و ما هي آليات صنع القرار الخارجي من خلال تناول أربعة من القرارات الإستراتيجية و منها قرارات ١ - موقف سلطنة عُمان من القضية الفلسطينية ٢ - موقف سلطة عُمان من أزمة لبنان ٣ -موقف سلطة عُمان من الحرب العراقية الإيرانية ٤ - موقف سلطة عُمان من الأزمة العراقية الكويتية.

وتتبع أهمية الدراسة أنه قد شهدت منطقة الشرق الأوسط و من ضمنها سلطة عُمان مجموعة من التجارب في حق التحالف و التوازن فرصتها معطيات أمية واستراتيجية واقتصادية وعسكرية لم تعط مجالاً لآلية دولة الآن تكون ضمن هذه التواريات بصورة بينية وقاطعة. كما تكسر أهمية الموضوع في طريقة التعامل مع المواقف و الأزمات من خلال رؤية صانع القرار السياسي و من خلال مبدأ التحالفات و التوازنات.

## فرضيات الدراسة:

- ١ -الدول تبحث دائماً عن القوة و من ضمن تأمين القوة الدخول في تحالفات أو البحث عن توازنات،
- ٢ - هل ثبت أن دخول الدول في تحالفات و انخراطها في التواريات قد مسّت سيادتها أو جزء منها.
- ٣ -أن الدول في المطلق تبحث عن القوة سواء في بناء القوة الذاتية أو استسقاء هذه القوة من غيرها.

## منهجية البحث:

تستند هذه الدراسة بشكل أساسي إلى منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وهذا المنهج يركز على الطريقة التي يستخدمها صانع القرار في عملية صناعة السياسة الخارجية ومتناول هذه العملية جوانب متعددة منها ما هو شخصي ومنها ما هو مؤسسي.

كذلك يُجاء الباحث في هذه الدراسة إلى الصّحح الوصفي التاريخي بهدف المراجعة التاريخية الرسمية للأحداث والتطورات السياسية الدولية التي واجهت السياسة الخارجية العُمانية، وبهذا فإن المنهج التاريخي الوصفي يمثل أداة جمع البيانات والمعلومات الأساسية المتعلقة بالموضوع، إلى جانب خطابات وتصريحات صانعي السياسة الخارجية العُمانية المشورة عبر كُتبات خاصة أو عبر أرشيف الصحف ووسائل الإعلام.

## الدراسات السابقة:

ومن خلال عمل مسح لكافة دراسات حول موضوع السياسة الخارجية العُمانية، فقد وجد الباحث أن أبرز وأحدث تلك الدراسات هي:

١. الدراسة التي أجراها الأستاذ الدكتور سعد أبو دية حول السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس بن سعيد، وهي تركز على عقائد صانع القرار العُماني في عملية صناعة القرار السياسي الخارجي وتعطي هذه الدراسة الفترة الواقعة بين عام ١٩٧٠-١٩٩٨م.

٢. دراسة أجراها أحمد بن سالم بن أحمد الشفري بعنوان الخطاب السياسي للسلطان قابوس بين الفكر والتطبيق (قراءة سياسية تحليلية من عام ١٩٧٠م - ١٩٨٩) رسالة لنيل دبلوم السلك العالي لعام ١٩٨٩ ١٩٩٠م وتغطي هذه الدراسة الفترة الواقعة بين عام ١٩٧٠ ١٩٨٩م، وركزت هذه الدراسة على الخطاب السياسي للسلطان قابوس ودور الخطاب السياسي في صنع السياسة الخارجية.

٣. وكذلك أجرى أحمد سالم أحمد الشفري دراسة بعنوان سياسة عُمان العربية في عهد السلطان قابوس رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية لعام ١٩٩٥م، بحيث تناولت هذه الدراسة سياسة سلطنة عُمان مع الدول العربية في عهد السلطان قابوس.

٤. دراسة أجراها سعيد مجيد دحدوح بعنوان النظام السياسي في سلطنة عُمان رسالة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية لعام ١٩٩٩م، حيث ركزت هذه الدراسة على النظام السياسي لسلطنة عُمان وأجهزة الدولة السياسية ودورها في السياسة الخارجية.
٥. دراسة سيف بن علي بن سلطان بعنوان النظام السياسي لسلطنة عُمان بحث لنيل الإجازة في الحقوق ركز على النظام السلمي العُماني.
٦. وأجرى عبد الرحيم بن سالم بن سليم فرج السليم دراسة بعنوان مرنكرات اسيااسة الخارجية لسلطنة عُمان بحث لنيل الإجازة في الحقوق لعام ١٩٨٧-١٩٨٨ م .
٧. ودراسة أجراها قبيل بن سالم بن علي آل سعيد بعنوان السياسة الخارجية لسلطنة عُمان (الفكر والواقع) رسالة لنيل دبلوم الملاك العالي ( ماجستير ) علاقات دولية لعام ١٩٩٢-١٩٩٣م حيث ركزت على السياسة الخارجية العُمانية .
٨. محمد بن مبارك بن علي العريمي بعنوان بعنوان تطور نظام الشورى في سطة عُمان من عام ١٩٨١ ٢٠٠٠، رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، لعام ٢٠٠٢ ونعطي هذه الدراسة الفترة الواقعة بين عام ١٩٨١-٢٠٠٠، وركزت على نظام الشورى في سلطنة عُمان ودوره في السياسة الخارجية.
٩. ودراسة أجراها موسى محمد طويرش بعنوان رجل من الدولة في العالم الثالث ودوره في السياسة الخارجية، رسالة لنيل درجة الماجستير لعام ١٩٨٩م.
١٠. ودراسة أجراها قاسم بن محمد بن سالم الصالحي بعنوان الدبلوماسية العُمانية وتحديات العولمة ، رسالة لنيل الماجستير حيث ركزت على الدبلوماسية العُمانية وتحديات العولمة .
- <sup>١</sup> ودراسة محمد الصوفي بعنوان النظام الدبلوماسي العربي رسالة لنيل دكتوراه وحيث تناولت النظام الدبلوماسي العربي.

## الفصل الأول : تأصيل نظري لبعض القضايا الأساسية .

### المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية :-

تختلف التعريفات المعطاة للسياسة الخارجية باختلاف الكتاب والباحثين ففهم يذهب إلى تعريف السياسة الخارجية بأنها "تلك السلوك السياسي الخارجي بمعنى الفعل المتخذ من قبل الدولة ما مقابل العالم الخارجي والهادف نحو تحقيق غرض في وقت معين"<sup>١</sup>.

وتعرف بأنها " الحطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة مع غيرها من الدول "<sup>٢</sup>

وكما عرفت بأنها:

" تنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية "<sup>٣</sup>.

ويذهب البعض إلى تعريفها بأنها " كل ما يختص بحطط واستراتيجيات ينوي صانع أو صانعو القرار اتباعها اتجاه أطراف النظام الدولي الآخر بهدف تحقيق المصلحة الوطنية القومية "<sup>٤</sup>.

وكذلك جاء تعريفها بأنها " مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها "<sup>٥</sup>

وعرفها جورج مودلسكي ، بأنها " أنشطة تطورها المجتمعات لتعبر سلوك الدول الأخرى وتكيف نشاطها في إطار البيئة الدولية "<sup>٦</sup>

وعرفها أحران بأنها: " تنظيم نشاطات الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول "<sup>٧</sup>

أما روى مكريديس فقد عرفها بأنها " ميدان أعمال الدولة تجاه الدول الأخرى وهي برنامج يعد لتحقيق أفضل موقع ممكن للدولة بالطرق السلمية "<sup>٨</sup>

<sup>١</sup> مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ، الكتاب الأول ، محاضرات في إطار نظري دراسة السلوك السياسي الخارجي ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٢٩-٣١ .

<sup>٢</sup> فاضل ركي محمد ، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية ، مطبعة شعوق ، ١٩٧٥ - ص ٢٣

<sup>٣</sup> عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، الجزء الثالث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٣ - ص ٣٨٦

<sup>٤</sup> مصطفى عبد الله خليم ، موسوعة علم السياسة ، مصطلحات مخدرة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ليبيا ، ص ٢٢٩

<sup>٥</sup> محمد فصة ، السياسة الخارجية لدول الكبرى في الشرق الأوسط ، أزمة الموبس ومشكلة الاعتداء الثلاثي ، الجامعة لأرسية ، ط ١ ، ١٩٧٨ ، ص ٥

<sup>٦</sup> Modelski George, A Theory of foreign policy ( New York: Praeger, pp.6-7

## المبحث الثاني : مناهج دراسة السياسة الخارجية:

هناك مجموعتان من المناهج التي تنبع في دراسة السياسة الخارجية :

### أولاً: المناهج التقليدية :

ويندرج تحتها المنهج التاريخي الوصفي ، المنهج القانوني ، المنهج الواقعي ، المنهج الذي يركز على فكرة المصالح القومية والمنهج القائم على التصورات المدرسة المثالية. وسوف يتم التركيز في دراستي هذه على منهجين تقليديين هما المنهج التاريخي الوصفي والواقعي .

### ثانياً: المناهج المعاصرة :

ويندرج تحتها منهج التحليل النظمي ، نظريات التوازن الدولي ، منهج اتحاد القرارات في السياسة الخارجية ، نظرية المماريات في التحليل الدولي و المنهج المقارن. وسوف يتم التركيز في دراستي هذه على المنهج التحليل النظمي ، منهج اتحاد القرار.

### المنهج الوصفي التاريخي :

ينبع هذا المنهج عموماً من مضمون تلك الفكرة التي مؤداها ان الطريقة الأجدى لدراسة مجمل الظاهرة الاجتماعية السياسية المعاصرة هي دراسة جذورها وامداداتها التاريخية . ومرد ذلك قناعة مسبقة تبني على أساس أن الحاضر إنما يعكس الماضي ، وإن المستقبل هو محصلة لقانون رلي يتحكم لوحده في تطوير الطواهر والتحولات الاجتماعية المحتفة هو القانون التاريخي.<sup>٢</sup>

وانسجاماً مع هذه الرؤية ، انطلق المنهج التاريخي في دراسته للسياسة التاريخية مجمل اهتماماته على نوعين من الدراسة التاريخية الوثائقية التفصيلية : النوع الأول ذهب إلى تكريس اهتمامه على حادثه سياسية واحدة ذات علاقة وطيدة بما يمكن أو زمان محدد، أو

<sup>٢</sup> بطرس بطرس غالي و محمود حبري عيسى، المدخل في علم السياسة ، مكتبة الإيجلو المصرية ، الطبعة ٧ ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٣٠٩

<sup>١</sup> Macndis Roy Foreign Policy world policy, New Jesray 1958 Englewood chll's. (Prentic Hall 1958 pp 16

<sup>٣</sup> أ.د. مازن اسماعيل الوصفي، السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، ١٩٩١ م، بغداد، ص ٨٩.



شخصية سياسية معينة<sup>١</sup> أما الثاني فقد عمد إلى وصف مجمل التاريخ الدبلوماسي لدولة محدده خلال حقبة تاريخية ثابتة .

وعلى الرغم من تباين اهتمامات هذين النوعين من الدراسة التاريخية ، فإنهما يلتقيان في قاسم مشترك هو أن اختيار الحادثة أو الحقبة التاريخية كقاعدة يتم في ضوء قناعة الباحث ذاته بأهميتها وليس في ضوء واقعها الموضوعي .

إذا فهو أكثر المناهج التقليدية شيوعاً ، وهو يعلق أهمية كبرى على تطور التاريخ الدبلوماسي وذلك على أساس أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذوراً وامتدادات تاريخية سابقة مما يجعل التعمق في فهم الظروف والمؤثرات التاريخية أمراً ضرورياً لاستيعاب الملابسات التي تحيط بالعلاقات الدولية في أشكالها المعاصرة؛ فالروابط والصراعات والأحداث التاريخية تعد في تقدير المنهاج التاريخي من بين القوى الرئيسية التي تتحكم في الاتجاهات السياسية الخارجية للدول.<sup>٢</sup>

كذلك فإن دعاء المسهج التاريخي في التحليل يعتقدون أن بإمكان هذا المنهاج تحقيق عدة مزايا أخرى منها:-

القدرة على تعري الأسباب التي تكمن وراء نجاح فادة الدول أو فشلهم في إتباع سياسات خارجية معينة في وقت معين واستخلاص معرى أو دلالات عامة لأنماط السلوك الدولي المختلفة.

أن استخدام المنهاج التاريخي يؤدي إلى تفهم أكبر وأعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام إلى آخر.

أنه يساعد أيضاً على تفهم الكيفية التي تم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والواقع التي تملئها والنتائج التي تتبلور عنها وذلك في الإطار التاريخي الحقيقي لهذه القرارات.

أن التاريخ في اعتقاد هذا المنهاج يحتم كعمل للتجريب واختبار العلاقة التي تقوم بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية على أساس أن لكل موقف دولي طبيعته المتميزة، ولـ مواقف السياسة الدولية لا تتكرر على نفس النحو .

<sup>١</sup> James N. Roseau, Pre-Theories and theories of Foreign Policy As adoptive behavior, Comparative Politics, no. 2(1970) pp. 101-102

<sup>٢</sup> د. فحمة البوراي ود. محمد نصر سيد ، صاهج البحث في علمي التاريخ والمباسة ، الناشر دار النهضة العربية ، ١٩٨٣م ، ص ١٢٩

وعلى الرغم من أن دعاة المنهج الوصفي التاريخي في السياسة الخارجية اعتادوا الإشادة بهوائه تفوق إيجابياته<sup>١</sup>، غير أن انتقادات حادة قد وجهت للمنهج التاريخي في دراسة العلاقات الدولية ويمكننا إيجاز هذه الانتقادات فيما يلي :

\* غزارة الأحداث التاريخية ونعقدها وتداخلها مما يشكل صعوبة في تحديد القوى التي تتحكم في العلاقات الدولية في مراحل تطورها.

\* أن التاريخ هنا يستخدم لاثبات فرضية ما وبالتالي فانه يمكن أن يحدث تلاعب بالمادة التاريخية لاستخلاص العاصر التي تؤيد الفرضية واستبعاد العاصر التي تناقضها.

\* أن التاريخ لا يتطور في اتجاه واحد أو في اتجاه معلوم حتى يمكن استخلاص قوانين تفسير الظواهر التي تحيط بعملية التطور و يقول هوفمان "أن المنهج التاريخي قد ينتهي بنا إلى التحديق في السماء ولكنه لا يمدنا بنظرية في العلاقات الدولية.

\* ويصبح اتباع هذا المنهج مجرد تجميع لما هو متاح من الوقائع والبيانات والوثائق و تصيف من صورة المعالجة لحقائق بالغة الخطورة مما يسأل دوار شك من سلامة الاستنتاجات والأحكام التي بصورها المؤرخون حول هذه المواقف.

لخص ستانلي هوفمان أزمة هذا المنهج بأن قال أن المنهج التاريخي قد ينتهي بنا إلى التحديق في السماء، ولكنه لا يستطيع أبدا أن يمدنا بنظرية في العلاقات السياسية الدولية.<sup>٢</sup>

### المنهج الواقعي :

أن منهج التحليل الذي تتبعه مورغانثو ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها عملية ترشيدية (Rational) باستمرار، بمعنى أنها لا تحرج عن كونها عملية توهيق بسيطة بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة وموضع اعتراف عام في نفس الوقت.

ولكن التحليل المتعمق لعملية صنع السياسات الخارجية وبخاصة المعاصرة منها يكشف عن الصراع المستمر والحاد في الدوافع المختلفة التي تحرك واضعي هذه السياسات وصولاً إلى الأهداف التي يحددها ديوهم،<sup>٣</sup> وما دامت الأهداف تختلف فإن الوسائل لا بد وأن تختلف بالصورة كذلك. و إن القوة لا تستطيع أن تحدم وحدها كأداة لتحليل الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، فإن جانب القوة توجد قيم وعوامل أخرى تؤثر في السلوك السياسي الخارجي

<sup>١</sup> د . محمود إسماعيل محمد، دراسات في العلوم السياسية ( القاهرة : مكتبة الحديثة ١٩٧٢، ص ٩٢.

<sup>٢</sup> Stanley Hoffmann (Contemporary Theory in International Relations, Prentice Hall Inc New Jersey, 1960), p. 39

<sup>٣</sup> أ.د. فتحة النبراوي و د. محمد نصر مينا ، صاهج البحث في علمي التاريخ والسيفنة ، مرجع سابق ، ص ١٤٤

للدول مثل الرغبة في التعاون كما هو حادث في كثير من التنظيمات الدولية والإقليمية ، وهناك أيضاً الدركات الاندماجية في السياسة الدولية مثلما هو الحال في غرب أوروبا ، وهذه التجمعات والتنظيمات تبني على أفكار وقيم أعمد ما تكون عن نظرية سياسية القوة .<sup>١</sup>

وهذه النظرية تعتبر نفسها أكثر النظريات اتصالاً بالواقع الدولي وتعبيراً عن أوصاعه ومن دعائها البارزين هاس مورغانثو Morgenthau استاد العلاقات المشهور .<sup>٢</sup>

إن دعائنا التحليل في النظرية الواقعية (Realist Theory) لمورغانثو هما فكرة المصلحة Interest وفكرة القوة Power والمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه مورغانثو بفكرة التأثير أو السيطرة Control.

وبتحديد آخر من القوة السياسية Political Power التي تعيها هذه النظرية الواقعية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهي بذلك لا يمكن أن تكون مرادفاً للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، إنما هي أوسع نطاقاً من ذلك بكثير، فهي السطح النهائي في لحظة ما لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة وبحسب هذا الحجم تتحدد مكانياتها في التأثير السلبي في مواجهة غيرها من الدول.

ومن هنا تنظر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تملئها مصالحها أو استراتيجيتها بعض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.

ونستطيع توضيح لما سبق من خلال النقاط التالية .<sup>٣</sup>

أولاً: أن العلاقات السياسية محكومة بقواعد موضوعية تصرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية وأية محاولة لتحدي هذه القواعد تحت أية ذريعة لن يكون نتيجتها إلا الفشل ، وحيث أن هذه القواعد مستقرة ولا يمكن أن تتغير فإن الحتمية المترتبة على ذلك هي أن المجتمع من يتطور إلا بفهم هذه القواعد وبناء السياسة العامة على أساس هذا الفهم .

ثانياً: أن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القوة .

ومن وجهة نظره هاس مورغانثو فإن السياسات الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة ويوضح فكرته بالقول <sup>٤</sup> في مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التساق

<sup>١</sup> - هلال يحيى ، تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة ، دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٢ م ، ص ٣٢ .

<sup>٢</sup> Hans J. Morgenthau , Politics Among Nations , 4<sup>th</sup> Ed, N Y Alfred Knopf, 1967, p 4 .

<sup>٣</sup> Stanley Hoffmann , Contemporary Theory In International Relations , op cit , p 30-38 .

الطبيعي لو السلام العالمي ولا حتمية الحرب كنتيجة لمعنى كل الدول لتحقيق مصالحها . بل العكس انها تفرض صراعا مستمرا وتهديدا مستمرا بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة<sup>١</sup>.

ثالثا : يوافق مورغانثو على أن معنى -القوة هي المصلحة - هو معنى غير ثابت ، وعلى أية حال فهي عالم بمعنى فيه دول ذات سيادة لامتلاك القوة بغاى السياسة الخارجية لكل الدول يجب أن تكون قائمة على اعتبار بقائها هو الحد الأدنى من أهدافها ، وكل الدول مضطرة لحماية كيانها المادي والسياسي والثقافي ضد اعتداءات الآخرين - وهكذا تصبح المصلحة القومية هي البقاء الذي يعني وحدة أراضي الدولة ومؤسساتها السياسية وثقافتها ، وطالما أن العالم مقسم إلى وحدات قومية فإن المصلحة القومية هي حاتمة المطاف في عالم السياسة والمصلحة هي جوهر السياسة.

رابعا: يرفض مورغانثو تطبيق المبادئ الأخلاقية على سلوك الدول بل يدعو لتقية الأخيرة من الأولى ، والدولة هي سعيها لتحقيق مصحتها القومية تكون محكومة بقيم تختلف عن قيم الأفراد في علاقاتهم الشخصية ، والنتائج السياسية لسياسة معينة هي في الحقيقة معيار الحكم على هذه السياسة ، بل أن الخلط بين القيم الفردية وقيم الدولة يعني وضع الأساس لكارثة قومية ، لأن المسؤولية الأولى لرجل الدولة هي الحفاظ على بقاء الدولة وهذا الالتزام يتطلب منه أخلاقيات تختلف عن تلك التي للفرد<sup>٢</sup>.

خامسا : يؤكد مورغانثو على أن الواقعية السياسية لا تطابق بين التطلعات الأخلاقية أو المعنوية لدولة معينة وبين القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون ( الدين ) ويقول إذا وصعا السياسات الدولية في إطار يعرف المصلحة بأنها القوة فبمكاسا أن نحكم على سلوك الآخرين بمثل حكمنا على سلوكنا .

سادسا : يؤكد مورغانثو على استقلالية تطاهرة السياسية ، بمعنى أن السلوك السياسي يجب أن يحكم عليه من خلال معايير سياسية .

ومن وجهة نظر مورغانثو فإن السياسات الدولية والمحلية ليست إلا إحدى ثلاث : سياسة تسعى للحفاظ على القوة وسياسة تسعى لريادة القوة وسياسة تطاهر بالقوة - عرض العضلات -.

جيمس مورثي ، روبرت باتنغراف ، النظريات المتصارعة في العلاقات الدولية ، ترجمه د . وليد عبد الحى ، الكويت ، منظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٨٥ ، ص ٦٩  
<sup>٢</sup> المرجع السابق ، ص ٧٠

ومورغانو لا يبحث فقط في موضوع السعي نحو القوة بل ويبحث كذلك في شروط تحقيق السلام الدولي ، ويرتبط مفهومه بنظام الدولي ارتباطاً وثيقاً بمفهومه للمصلحة القومية ، وإن السعي لتحقيق أهداف لها أهمية للحفاظ على وجود الدولة يساهم في خلق الصراعات الدولية.<sup>١</sup> وعلى الرغم من أهمية القوة بمفهومها الشامل في علاقات الدول المتبادلة إلا أن نظرية مورغانو قد تعرضت لعدد من الانتقادات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:<sup>٢</sup>

أولاً: إن النظرية الواقعية قد حققت في تحديد المفاهيم المختلفة والتمييز بين القوة التي تأتي كنتائج سياسي (Political Outcome) والقوة التي هي مجرد أداة Instrumentality والقوة التي تؤثر كدافع محرك فلكل واحد من هذه المفاهيم يعسر طواهر ويرتبط بنتائج ويترر حقائق تختلف في طبيعتها ومضمونها عن بعضها البعض. ولكن مورغانو يمجها لو بالأحرى يدمجها في مفهوم عام واحد، وهو أمر لا يفي بغراض التحليل المتعمق لكافة أبعاد هذه الظاهرة ويبحث مختلف تأثيراتها الدولية. فبعاً للمفهوم الأول من حيث اعتبارها ناتجاً سياسياً فهو يرتبط بمقدرة الدولة على أحداث تغييرات في سلوك الآخرين حيث أن حدوث التعبير بالشكل الذي يوائم مصالح الدولة يعتبر مصدراً للقوة السياسية بلا جدال.

وفي إطار المفهوم الآخر لقوة من حيث اعتبارها أداة فهو ينصرف إلى استخدام القوة وصولاً إلى أهداف أخرى عديدة بما فيها هدف الحفاظ على القوة نفسها . والمفهوم الثالث للقوة من حيث اعتبارها دافعاً محركاً يرتبط بمدى الدافع الذي يحرك المسؤولين في الدولة نحو اكتساب القوة وتنمية مقدرات الدولة منها، ويبدو أن مورغانو قد حصر تحليله في إطار القوة كدافع محرك أكثر منه في إطار أي من المفهومين الآخرين. ويتضح هذا من ادعاء نظريته بأن الذي يشكل انسياسية ويتحكم في تقرير مجراها هي الشهوة التي تنشط على الإنسان وتدفعه إلى اكتساب القوة، أو على حد تعبيره Mans Lust For Power، أي أن القوة هي طبيعة غريزية كامنة في الشخصية الإنسانية وهي السلوك الإنساني عموماً.<sup>٣</sup>

وفي هذه النقطة بالذات فإن مورغانو لا يميز بين بعض الجوانب الكامنة في دافع القوة Power Drive وبين البعض الآخر المتعلق بالنواحي العرضية Accidental أي التي تعرضها المواقف دون أن تكون لها صلة بهذه النزعات الدفعية أو الكامنة.

المرجع السابق ص ٧٢

<sup>١</sup> - بمصاحبي صبري مفند ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، ١٩٦١ م ، ناشر مطبعة جامعة الكويت ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، ص ١٦-١٧ .

<sup>٢</sup> Richard Snyder "Toward Greater Order in the Study of International Politics in James Rosenau " Politics and Foreign Policy " , Free Press , New York , pp. 39-41. International

وحلاصة النقد في هذه الناحية، هي أن تحليل القوة بالمفهوم الصيق لها كدافع فقط إنما يضع قيوداً وتحفظات لا يستهان بها على هذه النظرية وعلى مقدرتها في التحليل على النحو الذي نحاول أن نتسبها إلى نفسها.

ثانياً: أن الدعامة الثابتة في النظرية الوانعية لمورجانتو لم تحلل إلا قليلاً متعمقاً وكافياً. فمورجانتو عالج المصلحة القومية كهدف سهل التحديد ما دامت المصلحة القومية تتحدد دائماً وأبداً في إطار القوة ولا شيء سواها. ويقول بعض الناقدين لنظريته إن مثل هذا التحديد لمصموم المصلحة القومية ربما كان أكثر النقاء وتناسياً مع ظروف العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكنه بالتأكيد لا يصلح معياراً للتحديد مع ظروف التحول الجذري الذي طرأ على العلاقات الدولية في القرن العشرين. أو كما قال ستاسي هوفمان، فإن مورجانتو قد أخذ هذه الفترة، القرنين الثامن عشر والتاسع عشر واعتبرها القاعدة لما أسمى بالتحليل الواقعي والعملي، وعلى حد قوله: 'إن فكرة الهدف والمصلحة القومية التي يسهل تحديدها - كما يدعي مورجانتو - لا تصبح إلا في ظرف مستقر حيث تتبارى الأطراف على تحقيق أهداف محددة بوسائل محدودة ودون صعوبات داخلية تقطع على هذه الأطراف المتبارية تحركاتها. ومثل هذه النظرية التي تدعى أنها الأداة لتفسير طواهر السياسة الدولية المعاصرة تصعب في المركز الذي يطلب منا فيه أن نعترف بوجود مصالح تتكرها ولا تراها أطراف هذه المواقف نفسها. ولن نقر كذلك بوجود نوع من الثبات والاستمرار على حين ترى أطراف المواقف فيها نوعاً من التغيير الغوضوي'.<sup>١</sup>

ومن هنا فإن مورجانتو في رأي ناقدية يخلط بين مفاهيمه وتحيزه وتصورات كمرافق للعلاقات الدولية، وبين هذه الطواهر الدولية التي تحدث فعلاً، وهو يحاول أن يجعل هذه الطواهر أكثر النقاء مع تحيزاته ومفاهيمه وليس العكس، أو بعبارة أخرى فهو يحاول أن يصور الأمر كما هو والعالم يريان هذه المصلحة القومية من خلال منظار واحد، ونعني منظار القوة.

وبخلاف هؤلاء الناقدون أن المصلحة القومية يختلف تحديدها بحسب المقاييس المستخدمة في هذا التحديد، فمن ذلك مثلاً:<sup>٢</sup>

١. د. صلاح احمد هريدي علي، «تاريخ علاقات الدولية والحضارة الحديثة»، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، الناشر دار الفواء لنابا للطباعة والنشر، (المكتبرية من ٢٠-٢١).

٢. د. إسماعيل صبري مقد، «العلاقات المجابية الدولية دراسة في الأصول والتطريفات»، مرجع سابق، من ١٨-١٩.

أن المصلحة القومية قد تتحد في إطار الأهداف التي هي موضع اتفاق واسع داخل النظام القائم في الدولة، وهنا يكون للمصلحة القومية مضمون معين.

أن المصلحة القومية قد تتحدد في إطار بعض التفضيلات Preferences التي تتيبها بعض قطاعات الرأي داخل الدولة كجماعات المصالح Interest Group أو الناحيين وهنا يكون لها مضمون آخر يختلف عن المضمون السابق.

وأخيراً، فإن المصلحة القومية قد تتحدد في إطار القرارات التي تتخذها الأجهزة الرسمية المسؤولة عن تحديد قيم معينة ترم المجتمع ككل Authoritative Allocation Of Values .

### منهج التحليل النظامي :

يؤكد منهج التحليل النظامي على أن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها التي تبنى نظام الحكومة ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها ووظيفتها ومركز الفرد وضمائاته فيها كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها<sup>١</sup>. وهو مقتبس أساساً من تطبيق نظرية النظم System Theory في دائرة العلاقات السياسية الدولية، ومن الدعاة البارزين لتطبيق هذا الاتجاه في دائرة العلاقات السياسية الدولية مورتون كانلان Morton Kaplan الذي شرح النظرية تفصيلاً في كتابه المسمى "النظم وكيفية عملها في السياسة الدولية".

والأهداف العملية التي يتوحيها هذا المساج في التحليل كما يقول مورتون كانلان هي التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم، وتحديد مصدر ومظاهر الانسجام فيها Regularities وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاحتلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل إلى آخر<sup>٢</sup>. ومن أسئلة النظم السياسية الدولية أو العالمية Global System نظام توازن القوى Balance of Power ونظام القطبية الثنائية Biopolar System ونظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسات الدولية Polycentrism فنظام توازن القوى مثلاً - يقوم على وجود عدد من التحالفات أو محاور القوى المضادة التي تتكافأ قواها أو تكاد وذلك لردع أي محور دولي من استغلال أي تفوق مؤقت في نواه لتغيير معالم الوضع الدولي القائم الذي من

<sup>١</sup> ثروت بدوي ، النظم السياسية ، القاهرة دار النهضة ، ١٩٦٤ ، ص ١٠٠ .

<sup>٢</sup> د. حسن البكري ، العلاقات الدبلوماسية والعسكرية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ م ، ص ٤١ .

أبرز خصائصه تعدد الدول واستقلالها ومرونتها الكاملة في الدحول والانسحاب من تحالفات وتجمعات هذه القوى.<sup>١</sup> أما نظام القطبية الثنائية فيقوم على وجود مركزين متفوقين من مراكز القوى في السياسة الدولية، ويحيط بكل مركز منها عدد من الدول التابعة والأقل كثيراً في مكائبات القوة ومقدراتها. ويكون حق التوجيه ورسم السياسات واتخاذ القرارات احتكاراً للدولة المسيطرة **Dominant Power** في داخل كل واحد من هذين المركزين من مراكز القوى الدولية. وعلى النقيض من ذلك فإن النظام القائم على تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية يعني التخلص من احتكار سلطة التحكم والتوجيه الذي يمارسه مركز واحد لكل كتلة بصفة مطلقة أو شبه مطلقة وتوزيع هذه السلطة على عدد أكبر من الدول بغض النظر عن التفاوت في التوزيع السبي لإمكاناتها من القوة.

ونظام توارى القوى هو النظام الذي سيطر على السياسة الدولية منذ قيام نظام الدولة الحديثة في أوروبا في أعقاب انتهاء الحروب الدينية وعقد معاهدة وستفاليا في سنة ١٦٤٨ م ، وذلك حتى أواخر الثلاثينات في القرن العشرين تقريباً. أما نظام القطبية الثنائية فهو النظام الذي ابتثق في أعقاب الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٤٥ م واستمر حتى عام ١٩٩٠ م على وجه التقريب. ي أنه يمكن تلخيص طبيعة التحولات التي حدثت في هذه النظم الدولية الرئيسية في الاعتبار الآتية:<sup>٢</sup>

أ) نظام توارى القوى اقترنت به منذ اندلعية حاصيتان أساسيتان هما:  
توزيع إمكانيات القوة في المجتمع الدولي بين عدد من المحاور والتجمعات أياً كان عددها وأعضائها (توازنات القوى الدولية البسيطة أو المعقدة).  
المرونة الكاملة أو شبه الكاملة في الانضمام إلى هذه التحالفات أو الخروج منها، أي أن الدولة - أي دولة - تمتعت بسلطة مطلقة في تقرير كل ما يتعلق بمصالحها في إطار التوارى الدولي الذي تحاول الإبقاء عليه.

وهاتان الحاصيتان تطورتا في ظل نظام القطبية الثنائية في اتجاه مختلف يقوم على:  
التوزيع الثنائي لإمكانيات القوة الدولية، وأصبح كل تجمع قوة يدير بأيدولوجية واحدة، أي أن الأيدولوجية أصبحت الأساس في تقسيم مراكز القوى الجديدة.  
الفقدان الكامل للمرونة السابقة من حيث الدخول أو انسحاب من تجمعات القوى المحلية.  
وهي نظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية يظهر التعبير في الاتجاهين الآتين:

<sup>١</sup> أ.د. فحبة النبر اوي و د. محمد نصر مهنا ، مناهج البحث في علمي التاريخ والسيفمة ، مرجع سبق ، ص ١٥٤

<sup>٢</sup> د. بسام صبري مفلا ، العلاقات السبلدية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، مرجع سبق ، ص ٢٥



ظهور بعض القوى التي تمثل تحدياً هاماً للدولتين المسيطرتين في نظام القطبية الثنائية، ومن أمثلة ذلك الصين في الكتلة السوفياتية وفرنسا في كتلة الأطلسي.

التحول التدريجي في اتجاه استعادة جزء من المرونة السابقة في التصرفات الخارجية للدول، وهذه المرونة تمثل مرحلة انتقال وسط بين المرونة الكاملة في نظام نوارس القوى والنفوذ الكامل للمرونة في نظام القطبية الثنائية.<sup>١</sup>

لما عن النظم الفرعية Subsystems المبنية عن هذه النظم السياسية العالمية من أمثلتها: عصبة الأمم، والأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، والكومنولث البريطاني، وحلف الأطلسي، وحلف وارسو، والسوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية وغيرها من النظم الدولية والإقليمية ذات الطابع الجغرافي المحدود والتي تضم في عضويتها عدداً من الدول التي تنظم مجالات التعاون بينها، بصرف النظر عن طبيعة هذا التعاون ولذا كان عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً. كل هذا في إطار الوضع الدولي القائم Status Quo. أن الدولة الواحدة يمكنها أن تشارك في عضوية النظم السياسي العالمي إلى جانب عضويتها في واحد أو أكثر من هذه النظم الفرعية.<sup>٢</sup> فمثلاً نجد دولة كالولايات المتحدة هي عضو في الأمم المتحدة، كما أنها تلعب دوراً كبريطانيا، فهي فضلاً عن كونها عضو بارز في الأمم المتحدة تقوم بدور بارز كذلك في الكومنولث البريطاني وحلف الأطلسي، وفرنسا تقوم بدور هام في الأمم المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة، والاتحاد السوفياتي سابقاً- يتزعم حلف وارسو كما أنه عضو في الأمم المتحدة وهكذا.

وعلى هذا فإن مساهم التحليل القائم على دراسة نظرية النظم ومكوناته الفرعية يحاول أن يصل كما تعرضنا إلى قوانين وافتراسات نظرية، واستنتاجات عامة بشأن الكيفية التي تتفاعل بها هذه النظم مع بعضها، وتؤدي إلى تحويلها أو انهيارها أو استمرارها على ما هي عليه.

### منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية:

وهي من أكثر النظريات التي تلاقى اهتماماً في دراسة العلاقات السياسية الدولية وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواقعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة، ورائد هذا المساهم في التحليل هو ريتشارد سايذر Snyder<sup>٣</sup> أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي.

<sup>١</sup> د. علي صادق أبو هوف ، القادرون الدولي العلم ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٥ م ، ص ٣٤

<sup>٢</sup> د. فتحة النوروي و د. محمد نصر مهاب ، مساهم البحث في علمي التاريخ والسياسة ، مرجع سابق ، ص ١٥٦-١٥٧

<sup>٣</sup> د. مصطفى يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية ، الناشر دار الكتاب العربي ، ص ١٧٧.

الذي يقول " إننا نحدد الدولة بأشخاص صناعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة ... ولذا سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها " <sup>١</sup>.

وكذلك وصح سايدر مفهوم وطبيعة أبعاد عملية اتخاذ القرارات الخارجية ، يصفها بأنها العملية التي ينتج عنها انتقاء قرار محدد من بين عدة بدائل يجري تعريفها اجتماعيا وذلك بهدف التوصل مستقبلا إلى وضع معين كما يتحمله واضعو القرارات <sup>٢</sup>.

وكما يرى سايدر في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل Sequential وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة (Decisional Setting) وهذه البيئة القرارية تصمم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي. وتعني بيئة القرار الوضعية الداخلية والخارجية التي يتخذ القرار في نطاقها ، بمعنى هل النظام الذي يعمل في إطاره صناع القرار يستمد توجهاته الرئيسية من فوق ( قائد أو رعيم بارر أو إيديولوجية مهيمنة أو حرب ) أم يستمدّها من أسفل ( الرأي العام ، جماعات الضغط ، تدخل الشخصيات السياسية الممثلة لقوى معينة في المجتمع ... الخ ) <sup>٣</sup>.

إذا فإن صانع القرار يتخذ قراره من خلال إدراكه للبيئة التي هي البيئة المحيية من جهة والبيئة الدولية من جهة ثانية .

وهناك عدة عوامل تؤثر في الأطراف المتفاعلة في صنع القرار في السياسة الخارجية هي: الدوافع، ومجالات الخبرة والاحتصاص ، وبمط الاتصالات المسيطر، وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار ، الخ. وكل ذلك يحدث في إطار التحديد القائم للوسائل والأهداف ، ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كلها ينتج قرار السياسة الخارجية في النهاية بصورة أو بأخرى.

لقد تم ربط سلوك الدولة بأنماط سلوك صناع قراراتها السياسية الخارجية ولقد انطلق سنايدر من فرضيته أن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات تتخذ من قبل أولئك الأشخاص الذي يتولون منصب رئيسية في الدولة <sup>٤</sup>. وكما أن حركة صناع القرار تتأثر خصوصاً بكيفية إدراكهم ( أو تعريفهم ) لموقف هذا فضلا عن مجموعة متغيرات داخلية

<sup>١</sup> جيمس دورثي ، روبرت بالتراف ، النظريات المتصارفة في العلاقات الدولية ، ترجمه د. وليد عبد الحفي ، الكويت ، كلمة للنشر و ترجمة و التوزيع ، ١٩٨٥ ، ص ٣٠٨

<sup>٢</sup> د. محمد علي صبري ، مفاهيم نظريات السياسة الدولية ، دراسة تحليلية مقارنة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٢ م ، ص ١٨٥

<sup>٣</sup> جيمس دورثي ، روبرت بالتراف ، النظريات المتصارفة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٣١٤.

<sup>٤</sup> أ.د. ساذن إسماعيل الوصفاي، السياسة الخارجية دراسة نظرية مرجع سابق ، ص ١٩٨

وحارجية وان عصبية اتخاذ القرار تشكل يعد ذاتها أحد المتغيرات الأساسية لفهم القرار الميناسي الخارجي الناجم عنها.

ويركز سنايدر في دوافع وخصائص صانع القرار على موضوع الدوافع وراء اتخاذ قرار معين ، إذ اعتادت التحليلات على نسبة القرار إلى النولة بالرغم من أن دوافع النولة ليست منفصلة عن دوافع أشخاص صناعة القرار الذين يتحدثون نيابة عن الدولة ويصيغون قراراتها في إطار عقلاسي. ويرى سنايدر أن الدوافع جزء من الحركة أو الفعل ولكنها ليست السبب الوحيد ، إذا لا بد من تذكر أن الدوافع لدى صانع القرار قد تكون متعددة من جهة ومتصارعة من جهة أخرى كما إنها قد تكون كذلك بين أجهزة الدولة أو داخل الجهاز الواحد، ثم إن هذه الدوافع الدفعية داخل الفرد والمؤسسة ليست منفصلة عن الواقع الخارجي، وتكمن الصعوبة في كيفية التعرف عليها ، وهنا يشير سنايدر إلى بعض السبل مثل الشعارات أو البيانات والتصريحات التي ينطلي بها الدبلوماسيون أو الزعماء السياسيون، وهي سبل يدركها العاملون معه في فصالوحدة أو النظام كما يدركها صناع القرار في الدول الأخرى لا سيما المعنى منها بهذه التصريحات<sup>١</sup>.

أما بالنسبة للاستقادات التي وجهت إلى هذا المنهاج في التحليل الدولي، والتي تدور من وجه نظر البعض إلى عدم كفايته كأداة يمكن توصل إلى وضع نظرية شاملة للعلاقات الدولية، ومن هذه الاستقادات :-

أولاً : أن الكيفية التي يعالج بها هذا المنهاج موضوع الدوافع في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو محددة، سنايدر حاول أن يبحث في تأثير الدوافع الشخصية على عملية اتخاذ القرارات الخارجية، ولكن تتبع هذه الدوافع وإبرار تأثيراتها في مجال اتخاذ هذه القرارات أمر صعب جداً، ولا نعو أن تكون معالجة سنايدر لهذا الجانب من باب الإسراف في التبسيط.

ثانياً : أن هذا المنهاج لم يتعرض لتحديد نوعية التأثيرات المتبادلة والارتباطات القائمة بين مختلف العناصر والمتغيرات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات الخارجية، فتحديد العناصر والمتغيرات شيء، وتحديد تفاعلاتها وتأثيراتها النسبية شيء آخر.<sup>٢</sup>

ومن ناحية أخرى فإن العلاقة بين العوامل الشخصية والعوامل التنظيمية في هذا النموذج من نماذج التحليل ليست واضحة كذلك.

<sup>١</sup> جيمس دورني ، روبرت بالتراف ، النظريات المتصارعة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٣١٨.

<sup>٢</sup> Stanley Hoffmann Contemporary Theory in International Relations op cit. p. ٩2.

وقد دفع ذلك بعض النقاد إلى القول بأن كل ما يستطيع هذا المنهاج أن يفعله هو أن يتنبأ بأنه تحت ظروف معينة فإن ثمة قرارات أو سياسات معينة تكرر أكثر احتمالاً من غيرها، وبما عدا ذلك فإن قدرته على التنبؤ السليم غير موجودة. وبالإضافة من قدرة هذا المنهاج تتحصر أساساً في التحليل اللاحق أي بعد أن يتم اتخاذ القرارات الخارجية فعلاً وليس العكس، أي التنبؤ قبل اتخاذ القرارات.

ثالثاً : أما النقد الآخر الموجه إلى هذا المنهاج فيبصر في مصادر البيانات التي يعتمد عليها تحليل قرارات السياسة الخارجية، ففي حالات كثيرة يؤدي عدم وجود بيانات كافية وموثوقة بها عن بعض عناصر القرارات الخارجية إلى صعوبة التوصل إلى تحديد تصور واضح للقرارات في بيئة قرارية معينة، أو حصر العناصر التي يؤدي استرجاعها وتفاعلها بشكل معين إلى إنتاج هذه التصورات ومن ثم يبقى التحليل ناقصاً.

كما أنه في حالات أخرى يكون من الصعب تحليل تأثير عوامل معينة على واضح القرار مثل مدى ضغط الرأي العام على القرار، أو مدى الضغط الناتج من جهاز اتخاذ القرارات نفسه، أو مدى تأثير بعض القوى الخارجية على أحكام واضح القرار، أو دور القيم في اتخاذ القرار وهكذا.

وربما كانت هذه الانتقادات الموجهة إلى منهاج تحليل العلاقات الدولية في إطار نظرية اتخاذ القرارات الخارجية هي التي دعت سنابدر على اقتراح عدة حلول لتلافي نقاط الضعف المذكورة ومن ذلك<sup>١</sup> :-

١- عمل تقسيم أو تصنيف Typology للأهداف السياسية ثم إقامة سلسلة من الافتراضات النظرية Hypothesis التي تربط بين النموذج الإجرائية المحيطة في اتخاذ القرارات وبين كل نوع من هذه الأهداف السياسية.

٢- عمل تصنيف لوحدة اتخاذ القرارات الخارجية Decisional units مع ربط كل وحدة بنموذج محدد من نماذج اتخاذ القرارات.

٣- إجراء تحديدات عملية للكيفية التي يتم بها تحليل أثر الخصائص الشخصية لواضعي القرارات الخارجية على أحكامهم وتقديراتهم.

٤- تطبيق هذا النموذج بإعادة السافرة الذكر على عدد من حالات اتخاذ القرارات الخارجية تحت ظروف مختلفة من تأثيرات البيئة الدولية.

<sup>١</sup> صلاح محمد هريدي علي ، تاريخ العلاقات الدولية و المضاراة الحديثة ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

أخيراً ، ولكي نفهم عملية صنع القرار ، من الضروري أن نتذكر أن اتخاذ القرار لا يعني النهاية ، إذا بقي صانع القرار يراقب ويقوم النتائج التي تترتب على البديل الذي اختاره ليكون قراره الأول ، ويبدأ في إعادة النظر في معلوماته والفرص التي وضعها والنموذج النظري الذي من خلاله يتم النظر للبيئة العامة للقرار ثم تعديل القرارات التالية استناداً لكل هذه المعطيات. وإضافة جعل عملية صنع القرار عملية عقلانية بعيدة ما أمكن عن انجذاب العاطفة بمعنى أن يرتب أو يطم قيم ومصالح مجتمعه بشكل دقيق ومتزن ، ويدرك المصالح والأهداف من خلال البعد العقلي ثم يدرك الأهداف بعيدة المدى والأهداف قصيرة المدى بنفس الطريقة<sup>١</sup>.

### المبحث الثالث: أدوات السياسة الخارجية.

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف. ذلك أنه بدون توافر تلك الموارد والمهارات يصبح من العسير تحقيق أهداف السياسة الخارجية ما لم يوكل تحقيق تلك الأهداف لفاعل دولي آخر، وحتى في تلك الحالة فإن وكول تحقيق الهدف لفاعل دولي آخر يتطلب استعمال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الآخر بتحمل عبء تحقيق الهدف، وثواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا يسع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف، ولكن أيضاً من كونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية، ومحدداً لمسار ومعالج تلك السياسة. ذلك أن توافر أداة معينة للسياسة الخارجية يعزى باستعمالها لتحقيق الأهداف السياسية الخارجية. فحيز تنافس للدولة القوة العسكرية الكافية، فإنها تتجه إلى استعمالها بدرجة أكبر من الدول التي قد لا يكون فيها تلك القوة المتاحة. كذلك فإن كثافة اللجوء إلى أداة معينة في السياسة الخارجية يطبع تلك السياسة بطابع معين، ومن ذلك أن تنقسم السياسة الخارجية بطابع عسكري نتيجة تكرار توظيف الأدوات العسكرية<sup>٢</sup>.

بصفة عامة فإن أدوات السياسة الخارجية تنصرف إلى تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، وبينما تشمل الموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية والبشرية، فإن المهارات البشرية تنصرف إلى المقدرة على أداء بعض الوظائف التي تطوي على المعرفة والممارسة كقيادة الجيوش والتفاوض الدولي وغيرها.

<sup>١</sup> جوس لورتي « روبرت بالشراف ، النظريات المتصارفة في العلاقات الدولية، مرجع سابق ، ص ٣٢١  
<sup>٢</sup> د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية ١٩٩٨ ص ٩١.

وتقسم أدوات السياسة الخارجية إلى:

### الأدوات الدبلوماسية:

وتضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب. وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي.<sup>١</sup>

### الأدوات الاقتصادية:

يمكن تعريف الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية بأنها المقدرة الاقتصادية التي تستغل بطريق صريح أو ضمني في دعم أهداف هذه السياسة سواء انصرفت هذه الأهداف إلى النواحي الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الدعائية.<sup>٢</sup>

وترى بعض الدراسات أن استخدام الأدوات الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية خاصة بالدول الرأسمالية والاستعمارية ناسية أن دبلوماسية المساعدات الاقتصادية قديمة قدم نشوء المجتمعات وقد عرفها العالم القديم بمواء في عهد الإمبراطورية الرومانية أو ما بعدها مثل عهد العرب في الأندلس ولا يمكن فهم التقارب الدبلوماسي الذي تم بين فرنسا وروسيا القيصرية في بداية هذا القرن لا على ضوء التسهيلات المالية التي قدمتها فرنسا لروسيا.

وأيا كان الأمر فإن دبلوماسية المساعدات الاقتصادية أصبحت عنصر هاماً في العلاقات الدولية وتلك الدبلوماسية تكون ثنائية ومتعددة الأطراف.

وان كثيراً من الدول تنادي بمقاطعة المساعدات الأجنبية الشائبة وتفصل مساعدات متعددة الأطراف وإن المساعدات الثنائية ضارة بها ومن أضرارها:<sup>٣</sup>

١- أن الهدف من الدبلوماسية الاقتصادية هو اكتساب ود القيادات في الدول الغامية ومن هنا يتفشى الفساد وتكثر الرشوة.

<sup>١</sup> Charles Herman, Instruments Of Foreign Policy, in Ibid pp. 159-161.

<sup>٢</sup> د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

<sup>٣</sup> د. بطرس غالي، د. محمود خيرى حيسى، التدخل في علم السياسة، مرجع سابق، ص ٣٢٧-٣٢٨.

٢- وأن التنافس بين الدول الغنية في ميدان المساعدات قد ينتهي إلى فوضى عارمة تقضى في الدول المتلقية للمساعدات نظراً لعدم قدرتها على تنسيق تلك المساعدات.

٣- إن المساعدات الأجنبية تحقق المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المانحة أكثر مما تحقق مصالح الدول المتحلقة.

٤- إن المساعدات تكون مشروطة غالباً بمعنى أن الدول التي تتلقى المعونة قد تلزم باستيراد كل حاجاتها من الدول المانحة وبذلك تنقلب المعونة إلى وسيلة من وسائل ترويج سلع الدول المانحة بل قد ترتبط هذه المساعدات بشروط سياسية وهذا فإن الدول المتلقية لها قد تفقد استقلالها تماماً لتلك المساعدات.

### الأدوات العسكرية (الحرب):

تستخدم القوى المسلحة كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول ويتخذ هذا الاستخدام أحد مظهرين<sup>١</sup>:

أولاً: الاستخدام المادي أو الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة وأهداف سياستها الخارجية .

ثانياً: التهديد باستخدام القوى المسلحة لإجبار الدول الأخرى على الرضوخ والتسليم بأهداف هذه السياسة .

وعلى الرغم من أن الكثير من الموانيق الدولية تحظر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية وتنتظر إليها على أنها عمل غير مقبول ولا يمكن التسليم بشرعية النتائج التي تترتب على استخدامها أو التهديد باستخدامها ، وعلى الرغم من أن دولاً كثيرة في العالم أطراف في هذه الموانيق والتمهيدات الدولية ، إلا أن ظاهرة الاعتماد على القوة المسلحة كأداة في السياسات الخارجية هي ظاهرة قائمة ومستمرة . ونجد تنوعاً في مظاهر استخدام القوة المسلحة كأداة في السياسات الخارجية للدول على النحو التالي<sup>٢</sup>:

القوة كأداة هجومية : وهو مظهر شائع من مظاهر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية وقد يمتد إلى انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول ، أو الاعتداء على استقلالها السياسي ، أو تغيير الواقع الإقليمي بالقوة ، أو فرض علاقات قوى جديدة وفي إطار يحتف شكل أو آخر عن الهيكل القائم لعلاقات القوى في مرحلة ما قبل التغيير كما قد تكون وجهة

<sup>١</sup> د. إسماعيل صبري مقلد ، الملائك السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق ، ص ٣١٧

<sup>٢</sup> المرجع السابق ص ص ٣١٧-٣٢٣.

الاستخدامات الهجومية للقوة للوصول إلى بعض النتائج الاقتصادية التي تعني المصالح القومية للدولة .

القوة كأداة دفاعية : ويقصد بذلك الأسلوب الدفاعي ومعنى ذلك أن الدولة لا تستخدم القوة المسلحة إلا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك ما دفاعا عن نفسها ضد الهجوم الموجه صدها أو دفاعا للتهديد الذي تستشعره لمصالحها .

القوة كأداة للردع : ويميل البعض إلى الاعتقاد بأن الردع الفعال يعتبر أفضل بكثير من أسلوب الدفاع مهما كانت كفاءة الدفاع وفعاليته ، وذلك لأن الردع الفعال يؤدي إلى إحباط أهداف الهجوم دون أن تتكبد الدولة الحصار المرتبطة بدحولها في مواجهات عسكرية فعلية مع خصومها .

القوة كأداة للحرب غير النظامية : ويرتبط استخدام القوة على هذا النحو بعدد من العوامل الاستراتيجية والجيوبولوتيكية والسيكولوجية ، فهناك مناطق قد لا تسمح طبيعتها بتطبيق أسلوب الحرب النظامية في مواجهة القوى المعادية ، ولأسلوب الحرب غير النظامية ميزة سيكولوجية بارزة وهي أنه يؤثر في معنويات المدنيين الذين يتعرضون لهذا الشكل من أشكال الحرب ، وقد يدفعهم إلى جانب الدولة التي تطبق هذا الأسلوب بنجاح<sup>١</sup>.

### الأدوات السياسية الداخلية:

تتصرف الأدوات السياسية الداخلية إلى تلك المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية. ذلك أن مثل التأييد له أثر على السياسة الخارجية بشكل موردا من موارد السياسة الخارجية يقوي من شوكة الدولة في التعامل مع ابوحداث الأخرى، ومن ثم، فإن قدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية في دولته واكتساب تأييدها لسياسته وهيمه لحركة النظام وأدواته القانونية والإدارية وقدراته المالية والتشيعية، وهي من بين الأدوات الهامة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> Herman Kahn, The Arms Race and Some of its Hazards in Fred Sondermann and William Olson The Theory and Practice of International Relations. (Prentice Hall N.J 1966), pp 368-381

<sup>٢</sup> Charles Herman, Instruments Of Foreign Policy ,In Irbid ,op cit .pp 160.



## الأدوات الاستخبارية:

ويقصد بها المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وحظوظ وتوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى. وتشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات، وتفسير تلك المعلومات، كما تشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاع والتجسس، وأدوات الترمز وفك الترمز وغيرها.

## الدعاية:

تعتبر الدعاية من الوسائل والأدوات الفعالة التي تلجأ إليها الدول في تنفيذ سياساتها الخارجية وبعد الحرب العالمية الثانية اكتسبت الدعاية بعدا جديدة وتنوعت أساليبها بدرجة مذهلة حتى أصبحت إحدى واجهات الحرب الماردة بل وربما كانت أكثر هذه الواجهات أهمية وحساسية وتأثيرا.

وتتصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في معاهيم الأفراد العاديين والخبير غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى.

والذي ساعد على ازدياد التفاعل بين الدول تحت تأثير النمو في وسائل الاتصال ولأساليبه وكذلك بسبب انتشار التعليم في العالم ، وهي أمور تصاعف من فعالية الدعاية في التأثير في اتجاهات الرأي العام واتخاذ هذا التأثير وسيلة للضغط على الدول والحكومات الأجنبية في المواقف التي تمس مصالح الدولة التي تقدم هذه الدعايات . وكذلك ظهور مجموعه كبيرة من الدول غير المنحازة في السياسة الدولية ، مما يجعلها هدفا للدعاية التي توجهها إليها الدول الكبرى وذلك بقصد التأثير في ميونها واتجاهاتها السياسية<sup>١</sup>.

إذا فالإدارة الدعائية تهدف إلى حث من توجه إليهم للدعاية على تأييد أو رفض رأي أو سلوك معين كمحاولة اقناع الرأي العام الأمريكي بتأييد المطالب الفلسطينية في الصراع العربي - الإسرائيلي<sup>٢</sup>.

هناك عدة اشتراطات يجب توافرها حتى تصبح الدعاية على اكبر قدر من الفعالية في خدمة أهداف السياسة الخارجية للدولة ، وأبعاد الدعاية الفعالة وهي: البساطة ، قدرتها على جذب

<sup>١</sup> د. سماعيل صبري مفكر، العلاقات الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

<sup>٢</sup> د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص ٩٣.

الانتباه وإثارة الاهتمام ، قابليتها للتصديق ، صلتها وارتباطها بالجمهور المحاطب بها، توافرها وعدم تناقصها ، التزديد والتكرار المستمر لبعض عناصر هذه الدعاية.<sup>١</sup>

### الأدوات العلمية والتكنولوجية:

تشمل الأدوات العلمية والتكنولوجية سياسة الخارجية الموارد والمهارات التي تطوي على استعمال المعرفة العلمية اسطورية، وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة. وتتراوح تلك الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي، وبرامج المساعدة الفنية الى توظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي، واستكشاف الفضاء الخارجي والمحيطات بالاشتراك مع الآخرين.

### أدوات الموارد الطبيعية:

يقصد بالموارد الطبيعية جميع الموارد المتاحة للمجتمع والتي تكون هبة حاصلة من هبات الله وليس للإنسان دخل في وجودها. ومن أمثلة تلك الموارد الأراضي الزراعية والغابات، وما تحتويه الأرض في باطنها من معادن وما تظهره من أشجار.

وقد تستعمل الموارد الطبيعية كأداة من أدوات السياسة الخارجية. ومن مثله هذه الاستعمالات حظر تصدير البترول العربي إلى بعض الدول العربية سنة ١٩٧٣، وعرض الرئيس اسادات بتحويل بعض مياه النيل إلى إسرائيل سنة ١٩٨٠.

ينطوي تطبيق السياسة الخارجية عادة على توظيف مجموعات مختلفة من تلك الموارد والمهارات، كأن تلجأ الدولة الى استعمال العمل الدبلوماسي، والضغط العسكري، والسلاح الاقتصادي في أن واحد لتحقيق هدف معين كما حدث بالنسبة للدول العربية أثناء حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣.<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> Norman Padelford & George Lincoln, The Dynamics of International Politics (The Macmillan Company, New York, 1967), pp. 343-345

<sup>٢</sup> د محمد المجيد مقيم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص ٩٤.

## المبحث الرابع: أهداف السياسة الخارجية:

تدور أهداف السياسة الخارجية حول عدد من الأهداف الأساسية منها<sup>١</sup>:

أولاً: حفظ استقلال الدولة ومنها: وهذا يعني الحفاظ على وجود الدولة self-preservation وتدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به إمكانيات الدولة سواء مفردة و مضافاً إليها جانب من قوة الدول الأخرى. ويرتبط بهذا الهدف صمل حرية حركة الدولة في المجالين الداخلي والخارجي، والحفاظ على الكيان الإقليمي وعدم التفريط فيه مهما تلعت الضغوط، علاوة على حماية الأنماط القيمة، والنظم السياسية، والاجتماعية، والمكاسب المادية للسلطان صد كافة التهديدات الخارجية. وهكذا يبدو هدف حفظ استقلال الدولة وأمنها له طابع دفاعي أساساً، غير أن عدم وضوح كثير من الحدود الدولية، واحتلال تصورات الحزب السياسية لما يدخل في نطاق هذا الهدف يسمح بتفسيرات متناقضة، ومن ثم قد يجد بعض الدول تشن الحروب بدعوى حماية استقلالها وأمنها.

ثانياً: المساهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية: لكل دول العالم بلا استثناء تسعى لتوفير المستوى المعيشي المطلوب بشعوبها، وكثيراً ما ينظر إلى الثراء المادي على أنه مؤشر لرفود الدولة في المجتمع الدولي، وهذا حالة تزيد من هيبة الدولة عالمياً وترضى الكبرياء الوطني لها، فزيادة الثراء يرتبط باستقرار الدولة وبناء قوتها وهيبتها، ونتيجة لهذا أصبح البحث عن مصادر الثروة هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة الخارجية للدول، ويتم الحصول عليها إما عن طريق التوسع على حساب دول أخرى باحتلال إقليم دولة أو ضم جزء من إقليمها، أو من خلال العلاقات الاقتصادية، والتجارية التي تنشأ بين الوحدات الدولية، وهذه العلاقات قد تكون متكافئة، أو غير متكافئة طبقاً لشروط التي تحضغ لها هذه العلاقات، وهي شروط تعكس الوزن النسبي لأطراف العلاقة وتوزن كل منها في المجتمع الدولي.

وثمة طواهر شهدتها الساحة الدولية الراهنة تكريس الأبعاد الاقتصادية الخارجية، ومن هذه الطواهر عدم العدالة في توزيع مصادر الثروة بين الوحدات المكونة للنظام الدولي، وتباين هذه الوحدات من حيث معدلات التنمية، والتطور الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، وتفاقم الهوة بين الدول المتقدمة، والدول النامية مما يولد القوة الدافعة للعمل من أجل تصحيح هذه الهوة أو مع الأقل الحيولة دون زيادتها<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> وعودة براس تخطيط السياسة الخارجية، دراسة نظرية تحليلية، المساهمة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، عدد ٦٩، يونيو ١٩٨٢، ص ٧٠ ٧١

<sup>٢</sup> Robert L. Rothstein, The Weak in the World of The Strong: The Developing Countries In the International Systems, (New York: Columbia University Press, 1977), P 105

ثالثاً: تدعيم هبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي: فالسياسة الخارجية لأي دولة تهدف في التحليل النهائي إلى تدعيم هبة ومكانة الدولة وحلق سمعة طيبة لها في المجتمع الدولي بما يعنيه ذلك من احترام شعاراتها والتجاوب مع أهدافها وأخذ وجهات نظرها بعين الاعتبار، وريادة مكانة الدولة في المجتمع الدولي يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف أخرى تسعى الدولة إلى تحقيقها.

رابعاً: أهداف أيديولوجية: كان تهدف السياسة الخارجية إلى نشر مجموعة من القيم والمبادئ في المجتمع الدولي أو الدفاع عنها، والأيديولوجية كهدف من أهداف السياسة الخارجية لدولة ما تمثل دلالات ترتبط بواقع الدولة الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي فهي تستخدم في عملية التعبئة الجماهيرية في الداخل وكسب الأنصار في الخارج مما يحلق ظروفًا مواتية في البيئة الداخلية والخارجية تهدف من ورائها الدولة التي تنهى تلك الأيديولوجية إلى تحقيق مصالح معينة لها، وتتضح أهمية هذا الهدف بشكل خاص إبان الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرسمالي.

وهناك من يرى أن أهداف السياسة الخارجية إنما تدور رأساً حول هدفين رئيسيين هما: حفظ استقلال الدولة ولحمها، وتحقيق مصالح الدولة الاقتصادية. وأن سائر الأهداف إنما تعبر عن خلط بين الهدف والوسيلة أو حالة خاصة من حالات الهدفين السابقين<sup>١</sup>. غير أن الأهداف مهما كانت عظمتها وأهميتها تظل مجرد رغبات أو تصورات نظرية ما لم يتم الانتقال بها إلى مرحلة الوجود الفعلي عن طريق تخصيص قدر من الموارد ووضع الخطط لتحقيقها<sup>٢</sup> مع مراعاة أن حجم الأهداف إذا لم ترتبط بحدود الموارد والقدرات فإن النتيجة هي أزمات في السياسة الخارجية يمكن أن تقود إلى تغيير السياسة الخارجية<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> حمد يوسف أحمد، محمد زياره، مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة لأجلو المصرية، ١٩٨٥ ص ٩٧

<sup>٢</sup> Arnold Wolfer "The tools of Foreign Policy", In: Arnold Wolfers, (ed) Discord and Collaboration: Essay in International Politics (Baltimore: John Hopkins University Press 1962), P 71

<sup>٣</sup> Bahgat Kornay and Ali E. Hillal Dessoki, "A Literature Survey and a Framework For Analysis, in Bahgat Kornay and Ali E. Hillal, (eds). The Foreign Policy Of the Arab States (Boulder and London Westview Press P 1984), P 13

## الفصل الثاني : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية العُمانية.

أن السياسة الخارجية العُمانية كانت مفهومة على أساس أن الدولة لم تكن معروفة في العالم وكانت معلقة وكان هناك هدف مهم وهو التعريف بالدولة في العالم كله. وكما كان هدفها هو أنه يكون للسلطة حدود معروفة كونه يوجد مشاكل حدودية بين دول صديقة في منطقة الخليج، ولهذا أرادت السلطة أن تكون حدودها معروفة ومفهومة لدى الجميع .

ولقد تطورت جهودها وأصبحت حدودها واضحة مع اليمن وإيران والسعودية والإمارات وحدودها اليوم لم تكن موجودة في السبعينات.

وبعد السبعينات وفي بداية عام ١٩٨٠ اتحدت السلطة قراراً مهماً جداً في سياستها الخارجية وهو أن سياستها لن تكون على المستوى العربي فقط بل مع العالم كله، فلم تكن سياستها عربية فقط بل سياسة عربية، وفي نفس الوقت سياسة عربية، سياسة شرقية، سياسة لبريكية، وسياسة استيوية ليؤكد أن السلطة اتحدت خطوات كثيرة في سياستها مع كل دول العالم. وعلى الرغم من أن التقهّم كان موجوداً في السبعينات مع الدول الخليجية، حيث كانت العلاقات العُمانية الحسّية على مستوى الأخوي الجبراني. بل كانت على مستوى مجلس التعاون أولاً و كان هناك تفهم أن للسلطة دوراً في شبه الجزيرة العربية وفي مجلس التعاون، وتطور دور السلطة في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٨٩م، أي أول جلسة للمجلس التعاون في مسقط توضح الدور العُماني في منطقة الخليج. وكان هذا الدور مفاده أن الأمن الخليجي مهم بالنسبة لسلطنة عُمان<sup>١</sup>

## المبحث الأول :عامل الشخصية في صناعة القرار السياسي العُماني:

مر فكر المشاركة السياسية في سلطنة عُمان ، بفتحتين مفصليتين وبوعيتين أساسيتين ، أولهما اعتلاء السلطان قابوس بن سعيد سدة الحكم في سلطنة عُمان، وثانيهما ارتفاع وتيرة التجاوب الشعبي مع تطلعات السلطان ومع سعيه لدفع البلاد نحو مستويات أفضل من التحديث والتطور كان على رأسها زيادة مساحة المشاركة الشعبية في القرار السياسي العام.

لقد كانت البقعة في مسار العمية السياسية العُمانية من مواقع العمل المتأرجح بين التفرّد إلى حقيقة المشاركة الواسعة من قبل قطاعات عامة وواسعة في الدولة، من هم الإنجازات التي

<sup>١</sup> د. جويرف كوشيشيان، رؤية من الخارج، بعض معبرات السياسة الخارجية (الاستقلالية في حماية المصنعة الوطنية)، محاضرات الدورة الثالثة عشرة، سلطنة عُمان، وزارة الخارجية، المعهد الدبلوماسي العُماني، ص ٣٤

حققتها السلطان قابوس للسلطنة ، التي كانت تعد من الدول المتأخرة في انفتاح الأسلوب الديمقراطي الحديث.

وجاءت دراسة عامل الشخصية في القرار السياسي للدولة رغم أهميته إلا أنه كان موضوعاً لجدل الكثير من الأفكار المتناقضة أو المتصادمة أو المختلفة على الحد الأدنى على أساس أن القادة يتعبرون بينما من المفترض أن تكون السياسة بما يعمل في نطاق بيئة داخلية وخارجية تفرص وجودهما على العمل السياسي وعلى السياسة الخارجية بشكل خاص وهذا ما قامه "الواقعيون" بينما رأى أصحاب المدرسة السلوكية " أن السياسة الخارجية ما هي إلا امتداد للسياسة الداخلية وهذا يعني أن مستوى صانع القرار هو أقل من مستوى الدولة بشكل عام وأن الغادة هم أطراف هامون في النظام السياسي وبالتالي فإن شخصية القائد هي عامل أساسي في صنع القرارات الخارجية ولذا لكي نفهم السياسة الخارجية أو السياسة العامة للدولة أو العمل السياسي الجاري فيها فلا بد من دراسة شخصية العامل القيادي وهذا ما أخذت به معظم النظريات السياسية في عالمنا المعاصر وقد انطلقت من ثلاثة محاور تمثلت هي:

\* التركيب النفسي والصحي والفكري للشخصية.

\* التنشئة الاجتماعية والسياسية.

\* البيئة العامة لداخلية والخارجية للدولة.

وأن طبيعة نظام الحكم تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صياغة شخصية القائد وبالتالي تجعله مؤهلاً لاتخاذ القرار السياسي في النظام الليبرالي يرى بملك قدرات كالذكاء وقوة الشخصية والحضور ولديه القدرة على مخاطبة الرأي العام واستمالة إلى جانبه.

وتقوم فلسفة هذه الأنظمة على وضع صيغ محددة تفسر عليها الحياة السياسية ويأتمر بها القادة ومن ذلك وجود برلمانات نشطة ومعارضة رسمية قوية تحس المراقبة وعند انحراح عن هذه الصيغ يتعرض رجل الدولة للمساءلة.

وأما في الأنظمة الدكتاتورية فإن تبادل السلطة يكون صعباً وبطيئاً ومحكوماً بظروف طارئة ، واستثنائية لذا فإن الشخصية انقيادية في هذه الأنظمة تندمج تماماً في السلطة ولن تعود هناك قدرة على التمييز بينهما.

<sup>1</sup> Hans Morgenthau, Politics Among nations, Alfred Knoph, Newark 1967 pp.4-25

موسى محمد طويرش، رجل من الدولة في العالم الثالث ودوره في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، سبتمبر ١٩٨٩م ، ص ١١

وفي الأنظمة العسكرية ذات العقلية الاستيطانية أو الاحتلالية فإن الثورات الشعبية الصاعدة غالباً ما تولد قيادات ذات كفاءة متميزة تستطيع فرض سيطرتها إذا ما تسلمت السلطة، ولكن الخوف منها يأتي إذا ما تغدو معتددة بإنجازاتها وبالتالي تغدو صورة أخرى من الديكتاتورية. وكما ركزت المدرسة السلوكية على مرجعيات متعددة لتصنيف الشخصية السياسية للقائد فمهما ما كان اعتماداً على الشرعية فأقرّر ذلك القائد التقليدي الذي جاء من مرتكبات السن أو المكانة الاجتماعية أو المركز الديني، والقائد الملهم الذي فرض نفسه بكفاءته الذاتية والقائد الشرعي الذي جاء نتيجة مخرجات شبكة من المؤسسات المبنية بصورة شرعية. وكما أن قادة يكونون إما براجمانيين عقليين أو أيديولوجيين أو ثوريين أو ديمقراطيين جاءوا بتأج عملية سياسية متكاملة، أفررتها ذهنية اجتماعية اعتمدت التعددية والمشاركة السياسية الواسعة أو قادة مصلحين عادة ما يكونون أصحاب فكر رفيع يبحث عن المصلحة العامة للدولة.

وذلك فإن النظام السياسي العُماني في حقيقته يدار بصورة شورية جاءت مكوناتها من محروث الموروث الديني المستم على مستوى الفكر ومن معتقدات العادات والتقاليد العُمانية التي تحفظ كرامة الفرد كجزء من المجتمع له أهميته مهما ارتفعت منه المؤهلات المادية أو الوظيفية أو الوعاء العائلي أو القبلي، وهذا من شخصية القائد في النظام السياسي العُماني، مساحة واسعة من العمل في سبيل السهول بالدولة العُمانية وذلك للاحساس التام لدى القيادة العُمانية أنها جزء من هذا الشعب إلا في أنها تحمّل المسؤولية الأولى في إدارة الدولة وإدراك الشعب من العقد الاجتماعي الذي قام بيبه وبين القائد جاء برصاه ومن أجله.

### المطلب الأول : الكاريزما السياسية للسلطان قابوس:

يسعى كل قائد سياسي في أية دولة، إلى اتحاد قرار يوصله إلى صياغة مقبولة بين عدة بدائل منافسة، تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وترضي الأمة، وتكون شخصية القائد عادة مكونة من مدخلات عدة بعضها موروث وبعضها مكتسب = والسلطان قابوس، كقائد دولة، وهو صاحب شخصية سياسية مفتوحة أخذت بأسباب الحداثة، والتواصل مع متغيرات العالم الجديد وتطوراتها، وقد تكونت من عدة مدخلات نذكر منها:

<sup>٢</sup> محمد بن مبارك بن علي العريمي، تطور نظام الشورى في سلطنة عُمان من عام ١٩٨١-٢٠٠٠، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، نيسان ٢٠٠٢، ص ٨٥

أنولد السلطان قابوس بن سعيد في المنطقة الجنوبية من عُمان "طعار" وهي منطقة جبلية تطل على البحر ،وعادة ما يكون أهل هذه المناطق ،رجالاً شجعاناً يدرعون إلى القيادة ويشدهم العدو ،وتكون نفوسهم صعبة المراس ،صعبة الخضوع للمحتل أو الغريب.

أما القرب من البحر ،فقد خلق من هؤلاء رجالاً ،يحبون المعامرة ،ولا يحافون المجهول ،يميلون إلى الاتصال بالآخرين ،تعمرهم دائماً صفة إشراك من معهم في قراراتهم إدراكاً منهم لى التفريق دائماً بعرق السفينة.

ب: ينحدر السلطان قابوس وهو السلطان الثامن مباشرة من الإمام أحمد بن سعيد المؤسس الأول لأسرة آل بو سعيد عام ١٧٤٤ م . والإمام أحمد ،هو الأكثر احتراماً وإجلالاً في عُمان ،وقد اشتهر عنه أنه رجل مقاتل وإداري صلب ،وقد عمل ما في وسعه حتى وحد البلاد العمانية ،وأنهى حروباً أهلية عصفت بالدولة ومرقنها ،وقد تأثر السلطان قابوس بالقراءة التاريخية لأجداده ،وأخذ منهم الكثير من الصفات القيادية.

ج : كان للتعليم في عُمان أثره في تكوين شخصية السلطان قابوس .حيث تلقى دراسته على أيدي رجال علم عمانيين ،لمنوا لصلاً بالتساوي بين الناس ،وغرست في نفوسهم محبة الآخرين واحترامهم . وقد كانت هذه السنوات المبكرة أساساً هاماً ،في بناء فكر السلطان قابوس ومذهبه الاجتماعي والسياسي.

د : أما التعليم في الخارج ،فقد كان في المدارس البريطانية التي اشتهرت بالانضباطية وعدم التمييز بين الطلاب اعتماداً على المركز الاجتماعي أو المالي أو السياسي ،فبدأ بمدرسة "سافوك" ،حيث درس جلالة فيها لمدة سنتين ،انتقل بعدها إلى أكاديمية "ساند هرس" ،وهي مدرسة تعلم فيها الانضباطية ،والعيش العسكري الصعب .وقد تلقى "الطالب قابوس" دراسة جادة ،ساهمت في اكتمال بناء تكوينه الفكري ،واعداده النفسي والجسمي ،خاصة وأنه بدأ يتلقى معاملة "الرجل" في كلية عرفت بأن على من يدخلها بذل جهد هائل ،وسر يبدى تحملاً ،فالحياة فيها شاقة وصعبة .كما عرف عنها صرامتها حيث اشتهرت كما ذكرنا بقلة اعتبارها لخصوصيات الطلبة ،إلا أن ذلك أفاد المستبين إليها بأن تخرجوا منها ،وقد اكتملت فيهم الشخصية القيادية ،بلقد

<sup>١</sup> فاضل محمد عبد الحسني جابر ،عمان في عهد الإمام أحمد بن سعيد ،١٧٤٤م ،١٧٨٣م دراسة في التاريخ السياسي الحديث ،الطبعة الثانية ،عمان :وزارة الإعلام ،مسقط ،١٩٩٤م ،ص١٣.



تُعلم السلطان قابوس من "سائد هرست" ومن الحياة الاجتماعية في الخارج؛<sup>١</sup> أن سلطة القائد الحاكم لا تأتي قطعا بوسائل القهر والتسلط أو الاستخدام المتهور للصلاحيات الممنوحة له .

٢ - أن القوة العسكرية للدولة هي إحدى مظاهر هيبتها ومصدر أمنها وسلامتها

٣ - أن تعامل الكنية معه كطاب عسكري "مذروع الحصوية"، جعلت منه شخصا متمسكا بكونه فردا مواطنا عاملا في تجمع اسمه "قوة"، أفرزت الموروثات الحضارية للسلطان ليكون الرقم الأول فيها . ولم يكن يؤمن بأن هذا المركز يعطيه من الإمتيازات ، أكثر مما يعطيه منهجا أن يكون مخلصا في خدمة وطنه . وبذا فقد آمن أنه من عُمان كلها ولُعمان كلها ، يعمل بكل جهد في سبيل بناء الدولة بدون الألفاظ إلى أذات أو الشخصية في العمل العام.

٤ - لقد تأثر السلطان بالحياة المتحضرة في الدول المتحضرة التي رآها ، وأعجب بالممارسة الديمقراطية البريطانية وغيرها ، وخاصة حرية الرأي ، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية .

٥ - لقد كان لحنمته العسكرية الفعلية في كتيبة "الكاميرا ويا بر" الأولى في ألمانيا الغربية أثر كبير في ترسيخ ما تعلمه في الكتيبة من انضباطية واقتدار على مواجهة الظروف الصعبة .

هـ: لقد كان لوالده أثر كبير في تكوين شخصية القائد الشعبي في نفسه، سواء في تركيزه على تعليمه الديني ، أو في إرسائه إلى معظم قطار العالم، حتى يرى بنفسه كيف تكون الدولة الحديثة القوية . لقد تعمق السلطان قابوس في دراسة الدين الإسلامي ، وكل ما اتصل بحضارة بلاده وشعبه . وكان لإصرار والده السلطان سعيد بن تيمور على دراسة الدين ، والتاريخ ، وثقافة بلاده ، عظيم الأثر في توسيع مداركه ، ووعيه بمسؤولياته تجاه شعبه والإنسانية<sup>٢</sup>

و: زسوح فكرة أنه لا ينتمي لمطقة معينة بل لعمان كلها ، وهذا ما انعكس على من استلم سلطنة في عُمان سواء على المستوى الضيق أو العام .

ر: لقد تولى السلطان قابوس الحكم في عُمان ، وهي ذات عائدات متواضعة ، الأمر الذي حثه على ضرورة البدء بتنفيذ مشاريع كبيرة لتنمية البلاد ، أهمها الإصلاح السياسي والاجتماعي .

بلاحظ أن جلالة السلطان قد أوصى موضوع الاتساق المعرفي اهتماما بالغا فهو يقول :

"من غير محمود أن تعمل شيئا ثم تتراجع عنه والواجب أن يمشي الإنسان خطوات إلى الأمام وثبات أما أن يمشي خطوة ثم يرجع خطوة إلى الوراء فسكون محسوبة عليه وبحر لا يريد أن يعمل شيئا فقط للرياء والسمعة .... هذا لا نعمله أبدا"<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> محمد بن مبارك بن طي العريمي تطور نظام الشورى في سلطنة عمان ، مرجع سابق ص ٨٧ .

<sup>٢</sup> المرجع السابق ص ٨٦

<sup>٣</sup> حديث السلطان قابوس بن سعيد مع رئيس تحرير الخليج الإمبراطورية، ١٩٨٦/١١/١١

أما الواقعية فقد كانت السمة الواضحة لشخصية السلطان، نحن نأمن واقعيون ما عندما نف ولا دوران<sup>١</sup>

ط-تما هت صفة الإنسان المعرفي في شخصية السلطان قابوس بجدية الدراسة التخطيط إذ يقول: "وتؤثر أسلوبنا الواقعي في التفكير والتطبيق بعد أن اثبتت مسيرتنا صحة وجدواه ولا سخطو خطوة إلا بعد دراسة عميقة وقناعة تامة" وحين يمارس العمل فإننا نراقب ويرى النتائج<sup>٢</sup> في لقد أضفت الصفات الشخصية والتربية الرصينة على قرارات السلطان قابوس بكثير من الحكمة والتعقل والوسطية والعصاحة في منهج السياسة الخارجية.

ك إن من الصفات الهامة التي اتسمت بها شخصية السلطان قابوس، هي تلك القدرة والجند على متابعة التفاصيل والإحاطة والإشراف الشاملين في العمل الإداري والحكومي والعسكري.

ل-لقد عررت الحرمة الثقافية التي تلقاها السلطان قابوس في نشأته الأولى صفة الصراحة والشفافية، والمكاشفة الصادقة، وهذه أطر حددت تصرفات صانع القرار العماني، إذا كان لي أن أقول بالحقيقة فأتني أقول: إن طريقنا هي طريق الصراحة، وهذا في جميع معاملاتنا ستوحى الأ نلف وتدور، أو أن يكون صريحين، ولو أن هذه الصراحة تجلب لنا بعض المتاعب<sup>٣</sup>

إن مجموعة هذه التدخلات وغيرها، قد جعلت السلطان قابوس يبحث بكل وعي وحرص عن أي وسيلة تمكن عمان من الانتقال إلى الدولة الأفضل. وقد أدرك منذ وعيه الأول أنه كما توسعت جاترة المشاركة السياسية والاجتماعية في الدولة، كلما استقرت وكلما التفت المواطنون حول قيادتهم التي يجب أن تتصرف ابتداء من منطلق التعاقد الاجتماعي، وهذا ما جرى عليه الأمر فأطلق الدعوة إلى إنشاء المجلس الاستشاري، من ثم مجلس الشورى ومجلس الدولة.

### المبحث الثاني: كيفية صياغة قرارات السياسة الخارجية العمانية:

القرار السياسي هو خلاصة لاختيار ما من بين عدة خيارات أنه تعبير عن سلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي والقرار لا يظهر فآراءه إلا من خلال أجهزة لها الصلاحية للقيام بهذا الغرض ويستلزم وجود مؤسسات قادرة على الاضطلاع بهذه المسؤولية في المجال الخارجي، وتتم عملية صناعة القرار بمراحل رئيسة ثلاثة<sup>٤</sup>:

<sup>١</sup> د. محمد أبو ذينة، السياسة الخارجية العمانية في عهد السلطان قابوس ١٩٧٠-١٩٩٨، دار الفكر، عمان ط١ ١٩٩٨ م، ص ٢٢٢.

<sup>٢</sup> خطاب السلطان قابوس بن سعيد في ١١/١١/١٩٨١ م.

<sup>٣</sup> صحيفة البلاد العمانية، ١٩٨٧/١/٧، ص ٣٥.

<sup>٤</sup> جمال علي زهران، السياسة الخارجية لمصر (١٩٧٠-١٩٨١) مكتبة مدبولي القاهرة، ١٩٨٧ م، ص ٢٢.

### أولاً: مرحلة إعداد القرار :

حيث يتم تعريف الموقف المطلوب التعامل معه واتحاد المبادرة من طرف صانع القرار ويتم التخطيط لذلك بناء على جمع البيانات والمعلومات والتأكد من مصداقية هذه المعلومات وترتيب ذلك بين القائمين على صنع القرار .

### ثانياً: مرحلة اتخاذ القرار:

حيث صانع القرار على اختيار أحد البدائل من بين عدة بدائل مطروحة أمامه وهذا يتوقف على حنكة صانع القرار، وقدرة وحدة تفكيره وإدراكه للموقف الذي يتعين عليه اتخاذ قرار بشأنه حيث يصبح القرار في صيغته النهائية أي صيغة التنفيذ.

### ثالثاً: مرحلة تنفيذ القرار:

وهي من اختصاص أجهزة السلطة التنفيذية التي تستقبل القرار المتخذ بالفعل بتنفيذه في الواقع العملي وهذا يعتمد على كفاءة أجهزة التنفيذ وقدرتها على التجاوب مع متطلبات القرار.

إن المراحل الثلاثة لعملية صنع القرار هي مراحل متكاملة ومتداخلة وتشكل في مجملها هيكلًا واحدًا لصنع القرار سواء كان هيئة معينة أو شخصًا مسؤولاً رسميًا يكون له الفصل النهائي في كافة مسائل السياسة العامة.

إن عملية صنع القرار تدخل ضمن وطبيعة هذه الهيئة أو المسؤول الرسمي وتعتبر عن سلوكية الدولة في مجال السياسة الخارجية وعلى صعيد آخر تجد صانع القرار نفسه مضطراً عند اتخاذ القرار مراعاة الصعقة الفنية التي يتولد عنها القرار وعادة ما نهم مجالات أخرى غير مجالات السياسة الخارجية كمراعاة الميراثية والمؤسسات ذات المصلحة المباشرة بهذا القرار كعضد الوزارات (النوع - المالية والداخلية والتجارة) وهذا يصبح القرار بصيغته النهائية قرار مؤسسة من مؤسسات الدولة ولكن صانعه شخص أو نخبة من الأشخاص .

وهذا ما تحدده طبيعة المرحلتين الأولى والثانية لصناعة القرار حيث يتجلى دور قائد البلاد ورئيس السلطة التنفيذية فيها.<sup>١</sup>

ففي سلطنة عمان، إن السلطان هو صانع القرار الرئيسي في السياسة الخارجية وبذلك فإن المرحلتين الأولى والثانية تدخل ضمن اختصاصه، وفيما يخص تنفيذ القرار السياسي الخارجي وهي المرحلة الثالثة لاتحاد القرار حيث تختص مؤسسة من مؤسسات الدولة بهذه المهمة ذات

<sup>١</sup> المرجع السابق ص ١٩٣.

<sup>٢</sup> بوير ، ديوقان وجن بانيسب دوررول ، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية ، ترجمه فبركم ، نقل منشورات البحر الابيض المتوسط باريس ١٩٨٢ ص ٥٥٢

الطابع الحاصل الذي يميزها عن غيرها من الشؤون العامة ذلك أن صانع الأعمال السياسية التي تقوم بها المؤسسة حيث تعد وزارة الخارجية التي تتكف بال علاقات الدولية همزة الوصل بين الدولة والدول الأخرى وبها أجهزة قادرة على القيام بتنفيذ القرار السياسي على أكمل وجه خاصة على الصعيد الخارجي الذي يتطلب شروطاً متميزة في حسن التنفيذ والإيصال والتجاوب مع تطور الأحداث .

إذ أن الصيغة التنفيذية للسياسة الخارجية تصبح على صورتها العملية بعد مرورها بعملية مركبة<sup>١</sup> للقرار السياسي الخارجي الذي يمد من مؤسسة مصدر القرار إلى أن يعد على صعيد الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية ، ولهذا نجد أهمية دور السلطة التنفيذية الذي يعتبر مصدر صنع القرار السياسي للدولة فهو الحريص على إيجاد المعايير الأكثر عقلانية في تحديد مضمون القرار السياسي الخارجي .

ففي سلطة عمان يظهر دور صانع القرار السياسي الخارجي أكثر وضوحاً من خلال التوافق في أصول وقيم ومعتقدات المسؤول عن اتخاذ القرار وبين البيئة الداخلية بمكوناتها الاجتماعية والتاريخية والحضارية ، والاقتصادية والسياسية ، التي يتبناها المجتمع العماني ، وهذا ما ينتهي دائماً إلى قرار واقعي يعبر دقة اختيار سياسات وطنية صائبة ، ويقتل الصعاب تمام وضع البدائل التي يقتضي منطق الأحداث بتحليلها وتقييمها .

## المبحث الثالث: دور الخطاب السياسي في صنع القرار السياسي الخارجي العماني:

### أولاً : الخطاب السياسي

يحتل الخطاب السياسي مكانة بارزة في تحديد عملية صنع القرار السياسي الخارجي العماني و يتجلى من خلاله مضمون القرار وأبعاده التي يرمي إليها حيث تتجدد على صوته معالم السياسة الخارجية لسلطنة عُمان والتي تعكس في نهاية المطاف مدى مصداقية السياسة الخارجية العُمانية، الفاعلة من عقلانية اتخاذ القرار السياسي الخارجي وفق معايير مدروسة ومتزنة تعكس سلوكية سلطنة عُمان اتجاه محيطها الخارجي.

ومن خلال الخطاب السياسي تحدد بنا انبعاثي والأسس التي تقوم عليها الفلسفة النظام السياسي العماني في مجال السياسة الخارجية. والقيم السائدة في المجتمع العماني.

<sup>١</sup> د. مصطفى يوسف حني، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١٥٧

ويعبر الخطاب السياسي عن أهداف واختيارات السياسة العامة ومنه يمكننا تلخيص مراحل تطور هذه السياسة الداخلية كانت أم خارجية وفقاً لمجريات الأحداث والتغيرات التي قطعتها سلطة عُمان، في هذه الفترة من حياتها، وهذا ما جعل الخطاب يحظى بمكانة مرموقة، فضلاً عن كونه يشكل في نفس الوقت نعمة الحوار والمصادقية في ممارسة الحكم.

وإن نوعية القرار تعتبر من بين الأنشطة الأكثر رفقاً لرجل السياسة واحساسه بجسامة المهمة الملقاة على عاتقه، لأن هذا العمل يعكس شخصيته وحكمته السياسية، فهما كانت المهام التي يقوم بها على كافة الأصعدة والنشاطات اليومية التي يمارسها تبقى ثانوية، بالمقارنة بمهمة اتخاذ القرار<sup>١</sup>.

إن القرار السياسي، سواء على الصعيد الداخلي الذي يهم السياسة الداخلية، أو على الصعيد الخارجي والذي يهم السياسة الخارجية، فإنه يرتدي طابعاً هاماً بالنسبة للمجتمع والظروف التي اتخذت فيه. وإن للقرارات المتخذة في إطار السياسة الخارجية شكلاً خاصاً بها بالرغم من التشابه والربط الوثيق ذات الطابع الداخلي التي يسلكها القرار السياسي عبر مراحله المختلفة أثناء تطبيقه<sup>٢</sup>.

إن السياسة الخارجية تقع في الدائرة التي يسميها ريمون ارور 'بالسلوكية التنافسية'<sup>٣</sup> إذ توجب دائماً تحديد النتائج قبل أن تتخذ قراراً أيّاً كان. وإن ممارسة السلطة تكمن في تفسير وتنفيذ القرارات وتحويل البعض من السلطات أو كلها إلى أحد التابعين أو المسؤولين العاملين في إطار تنفيذ السياسة الخارجية<sup>٤</sup>.

ولقد ازدهر دور الخطاب السياسي من خلال الوقائع والأحداث العامة التي عرفتها البلاد منذ فجر النهضة المباركة حتى اليوم، كما ازدهر دوره أيضاً من خلال تشييد وتدعيم سياسة التي تقوم عليها سلطة عُمان، فبلغ الخطاب السياسي هذه الدرجة من الارتقاء وتنوّاً وطبيعة أساسية وفعالة في تسيير شؤون البلاد، ويتناول كل ما له من صلة بأحوال الدولة وشؤونها العامة من سياسة داخلية وخارجية، وكل ما يتصل بالحياة الاقتصادية والاجتماعية وبهيكلة إدارة شؤون الدولة، ووظائفها ومهامها المتطورة والمتشعبة<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> إسماعيل صبري مفك، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق ص ٣٧٤

<sup>٢</sup> مرسيل ميرل، مشكلة اتفاق دولية، جروس برس، ترجمة خضر خضر، باريس ١٩٩٠، ص ٧٨

<sup>٣</sup> إسماعيل صبري مفك، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق ص ٣٧٣

<sup>٤</sup> مرسيل ميرل، مشكلة اتفاق دولية، مرجع سابق ص ٧٩

<sup>٥</sup> علي محمد شميتش، العلوم السياسية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٨، ص ٣٦٥.

<sup>٦</sup> قيس بن سالم بن علي آل سعيد، السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، الفكر والواقع، رسالة تخرج في العلوم السياسية العالي (ماجستير) علاقات دولية، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية الرباط ١٩٩٢، ١٩٩٣، ص ٨٣-٨٤

وترتبطاً على ذلك وأمام التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما تواجه سلطنة عُمان من تحديات العصر في مجالات التنمية والبناء والتقدم والازدهار، وما تحثه لنفسها من التزامات وطنية إزاء المجتمع الدولي والحضارة الإنسانية المعاصرة، فإن الخطاب السياسي قائم على أسس ومبادئ ثابتة وواضحة تمثل في جوهرها مرتكزات ومنطلقات فكرية ونظرية تجسد مقومات النظام الاجتماعي بسطنة عُمان. حيث جعلها نموذجاً حصارياً تصفها في مصاف الدول الحديثة بمؤسساتها.

إن مصداقية الخطاب تعكس حقيقة أصالة فكر صاحبه فالخطاب من حيث محتواه لا بد وأن يكون واقعياً يتناسب مع الحدث الذي يعايشه ولا بد أن يصاغ بلغة وإحساس وطنية صاحبه، وهذا يظفي عليه مصداقية وجعله في أسمى المراتب والمصادر المرجعية للسياسة العامة في البلاد، وتسيير دفة الحكم بشكل متوافق ومتطابق لأصول القيم التي يتبنّاها صاحب الخطاب، وذلك بالمقارنة مع الأصول والقيم الحضارية النابعة من المجتمع العماني، معبرة بذلك عن تلاحم الشعب بقيادته.<sup>١</sup>

### ثانياً : أثر الخطاب السياسي السنوي في السياسة الخارجية العُمانية

في الثامن عشر من نوفمبر (١٨-١١) من كل سنة، يكون الشعب العماني على موعد مع الخطاب السياسي بمناسبة العيد الوطني مما يضاعف الاحتفال بهذه المناسبة ويظفي عليها طابعاً خاصاً ومعبراً عن مكانة هذا الخطاب في الحياة السياسية العُمانية ولقد تبوأ الخطاب مكانة سامية بين مصادر التشريع والتسيير التي تنظم مسيرة الدولة في محيطها الداخلي والخارجي.<sup>٢</sup>

فهو بمثابة وثيقة اجتماعية وسياسية نظراً لمكانة الخطاب السياسي في حياة البلاد، ودوره في توثيق بناء هياكل وأجهزة سلطنة عُمان الحديثة، وتخطيط وتوجيه السياسة العامة، لمسيرة التنمية والتقدم، مع ترسيخ القيم الاجتماعية العريقة النابعة من العقيدة الإسلامية السمحاء والأصالة العربية من خلال فكر واع ورؤية ثابتة وتخطيط علمي محكم تلتمسه يوصوح من خلال استقراء مجموعة من الخطب السياسية السوية للسلطان قانوس وباستقرار الخطاب من حيث المضمون تجده يتألف من فقرات محددة تتناول كل فقرة موضوعاً يعالج محتف القضايا الواردة أيا يشكل أطروحة موحدة لكافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية

<sup>١</sup> المرجع السابق ، ص ٨٤

<sup>٢</sup> المرجع السابق ، ص ٨٦.

والاجتماعية، إذ إن الخطاب السياسية رغم تعددها يعدد الماسيات الوطنية التي مرت منذ فجر النهضة المباركة في يوليو ١٩٧٠، فهي في مضمونها خطاب واحد بلغة سياسية ملتزمة ويطرح سهجا واحد لكل قضية وطنية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وهكذا تعتبر الحظوة السياسية الواحدة حلقة من سلسلة متماسكة الحفلات في مسيرة بناء الدولة الحديثة، ويعبر السلطان قابوس عن ذلك:

لقد اتحدا منذ البداية سياسة تقوم على الترابط الوثيق بين الحكومة والمواطن في الاصطلاح بمسؤولياتنا وواجباتنا تجاه وطننا الحبيب... وها نحن اليوم .. نخطو خطوة حرة، تأكيداً لهذا الترابط ... وتجسيدا لحرصنا على توسيع القاعدة الاستشارية وفقاً لمتطلبات مراحل التطور التي تعيشها البلاد ... وفقاً لمبدأ أساسي التزمنا به دائماً، ولن نحيد عنه أبداً... وهو أن تكون كل تجاربنا، وكل أعمالنا نابعة من صميم واقعنا العُماني، ومتوائمة مع القيم والتقاليد السائدة في مجتمعنا الإسلامي، وذلك إلى التجارب الإنسانية قد أكدت ولا تزال تؤكد في كل زمان ومكان أن أسلوب التقليد المجرد، أسلوب عقيم.. وأن أسلوب الطفرة أو الفقر فوق الواقع العملي والظروف الموضوعية لأي مجتمع يؤدي دائماً إلى مخاطرة جسيمة، بهذا برقص التقليد، وترفض الأخذ بمذاهب وأنظمة الطفرة ويؤثر أسلوبنا الواقعي في التفكير والتطبيق يعد أن أثبتت مسيرتنا صحته وجناوة نحن لا نخطو إلا بعد دراسة عميقة وقناعة تامة... وحين نمارس العمل فإننا نراقب ونبصر النتائج. رائدنا في ذلك الاستجابة لمناطق التطور... والانفتاح رحابه الواسعة والسير نحو أهدافنا بخطى وثقة<sup>١</sup>.

إنه تصور واضح، ومتواصل منتم بالبادئ، والأسس التي تبنّاها الاختيار السياسي في سلطة عُمان وهذا يظهر جلياً في مجال السياسة الخارجية التي تشكل دراسة ميدانية تفكر السياسي عند السلطان قابوس صانع القرار السياسي الخارجي، فالخطاب السياسي يشكل نموذجاً للرؤية السياسية والمقدرة على إدارة شؤون البلاد ويعبر عن مسار التطور والنهضة الحضرية ويتجاوب مع تطور الأحداث المستجدة على الصعيدين الوطني والدولي.

وهكذا عندما يتحد صاحب الخطاب جلالة السلطان قابوس قراراً على الصعيد السياسي فإنه يمثل الحبار الوطني من بين عدة خيارات، وعليه تنصب الأطوار نحو السياسة الخارجية العُمانية وملاحها الوطنية المتميزة، إن استقرأ الخطاب السياسي من حيث الشكل والمضمون يوضح لنا ملامح السياسة الخارجية العُمانية كمحور أساسي من محاور الخطاب

<sup>١</sup> النسخ السامي خطاب و كلمات حصرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعمر (١٩٧٠ - ١٩٩١)م الخطاب جاء بصيغة افتتاح المجلس الاستشاري للوقلة، ص ١٧٦، ٣، ١٩٧١/١١

السياسي. حيث تشغل السياسة الخارجية حيزاً هاماً في الخطاب السياسي، فلا تخلو خطبة واحدة، من موضوع السياسة الخارجية والقضايا الدولية.

فمنذ الخطاب الأول<sup>١</sup> والسياسة الخارجية تتفرد بفقرة خاصة ومحور أساسي من محاور الخطاب، إلا أنه يلاحظ في السنوات الأولى من حياة الخطاب السياسي، أن التحيز المخصص للسياسة الخارجية كان محدوداً وموضوعه مقتضباً واحتلت القضايا العربية مكانة الصدارة وما زالت للسياسة الخارجية العُمانية، فقد عبر عنها الخطاب بشكل مباشر وملتزم بمبادئ الجامعة العربية، وبعد ذلك فترة وجيزة لم تتعدى السنتين من عمر الخطاب بدأت تظهر ملامح السياسة الخارجية على الصعيد الدولي.

ففي سنة ١٩٧٢ م<sup>٢</sup> تطرق الخطاب السياسي لأول مرة إلى المبادئ ومكررات سياسة الخارجية بصيغة خطوط عريضة بذلك اعتبر الخطاب السياسي كمصدر صياغة السياسة الخارجية لسلطنة عُمان.

ومع تسارع الأحداث الوطنية والدولية، أصبح مجال السياسة الخارجية أكثر بروزاً وتحديداً، حيث تناول توطيد العلاقة مع الدول العربية، وحدد مبادئ التعامل، وإقامة العلاقات بناءً على مد جسور التواصل والروابط الأخوية الوثيقة من جانب واحترام سيادة سلطة عُمان وعدم التدخل في شؤون الداخلية وكذلك توجيه مبادئ السيادة الخارجية في محيطها الإسلامي، مع التزام سلطة عُمان بالقيم النبيلة، والأفكار السامية التي تطبع السياسة الخارجية العُمانية كبلد عربي إسلامي.

وبعد استتاب الأمن الداخلي والقضاء على الشيوعيين في المنطقة الجنوبية اتجهت الاهتمامات أكثر فلكثر نحو السياسة الدولية وبدأت تشغل حيزاً واسعاً وهاماً في الخطاب السياسي فحدد الخطاب موقف سلطة عُمان، والزامها بمبادئ القانون الدولي ومواثيق المنظمات الدولية والمنظمات المتخصصة والمنظمات الإقليمية.<sup>٣</sup>

وبلغ الخطاب السياسي دروته في فترة الثمانينات، حينما أصبح الاهتمام بالقضايا والمشاكل الدولية المعاصرة أكثر شمولاً وازدحاماً. فجدد مع التركيز على الواقع التاريخي والحضاري، ويساهم في خدمة قضايا السلام والتعايش الدولي.

<sup>١</sup> المرجع السابق، بمناسبة العيد الوطني الأول، ١٩٧٠/٧/٢٧.

<sup>٢</sup> مرجع سابق، بمناسبة العيد الوطني الثاني ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ م، ص ٤٤.

<sup>٣</sup> نظر الخطاب المنعوت الخضر لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سمو السيد فيصل بن علي بن فيصل آل سعيد بمناسبة الذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة بـ ١٨ أكتوبر ١٩٨٥ م. عن كتاب خطب رؤساء وفود سلطنة عمان، شركة مراد للطباعة بـ ١٩٨٥ م، وقد صان الدائم بـ ١٩٨٥ م.



وفي الفترة الأخيرة يتناول الخطاب السياسي القضايا الدولية المطروحة، وحدد الدور الإيجابي لسلطة عُمان إزاء قضايا التسلح العالمي وحفظ إنتاج أسلحة الدمار، وقضايا البيئة، والدفاع عن قضايا العالم العادلة، ومعاربة التمييز العنصري وكافة القضايا المستجدة على المسرح الدولي.

وعليه يتخذ الخطاب السياسي مكانة وأهمية كمصدر لصياغة السياسة الخارجية لسلطة عُمان وأصبح وسيلة للتعرف على مصداقية السياسة الخارجية أمام تطور الأحداث والوقائع الوطنية والإقليمية والدولية وكيفية تطور أساليب التعامل والتفاعل معها بإتباع سياسة خارجية واقعية، تسهر على إدارتها مؤسسات كفؤة قادرة على التعبير عن هذا التوافق والتطبيق في اختيارات السياسة الخارجية، وعن تطبيق وتفعيذه هذه السياسة بما يعكس مصداقيتها ونهجها الفكري الأصيل الذي عبرت عنه حطب جلالة السلطان قابوس.

وهكذا فإن الخطاب السياسي يشكل رؤية عُمانية لتجربة نموذجية في ميدان السياسة الخارجية مبنية على أساس سياسة واقعية تعكس التناغم بين توجهات السياسة الخارجية ومصداقية الاختبارات السياسية الوطنية، إن مصداقية السياسة الخارجية هي نتاج واقعية السلوك السياسي لصانع القرار معبرة عن شخصيته وتجربته وكفاءته في القيام بهذه المسؤولية.<sup>١</sup>

#### المبحث الرابع : البعد المؤسسي

ويمكر القول بن مؤسسات صناعة السياسة الخارجية هي الأجهزة التي تساهم بصفة وبطريقة ظاهرة في اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية.<sup>٢</sup>

مع تطور العلاقات الدولية والتقاليد الدبلوماسية تطورت الأعراف والعادات إلى أن ارتقت بفضل التقنيات التشريعية، كي تقوم بتنظيم مهام ووظائف الدولة ذات الطبيعة السياسية في مجالها الداخلي والخارجي<sup>٣</sup>، ورافق ذلك تطور في مفهوم سيادة الدولة وممارستها على الصعيد الدولي ويقوم صاحب السيادة في سلطنة عُمان الذي يقوم بإدارة السياسة الخارجية من خلال تمثيله لسلطة عُمان وحضوره مؤتمرات القمة واتصالاته المباشرة بكافة قادة الدول الشقيقة والصديقة في المحافل الدولية وهو الذي يشرف على الإتفاقيات الدولية ويفوض التوقيع عليها من ينوب عنه وعن الحكومة السلطنة .

<sup>١</sup> قيس بن سالم بن علي آل سعيد ، السياسة الخارجية لسلطنة عُمان ، الفكر والواقع ، مرجع سابق ، ص ٩٠.

<sup>٢</sup> محمد علي الحريشي ، سياسة إسرائيل الخارجية في إفريقيا القاهرة ، المطبعة العية الحديثة ، للطبعة الأولى ، ١٩٧٢ من ٣٥

<sup>٣</sup> د. محمد سني عبد الحميد ، د. محمد سعيد الرقاق ، د. مصطفى سلامة حنين ، التنظيم الدولي ، الدار العلمية ، بيروت ، ١٩٨٨

وكان من المنطوق أن تمارس فكرة السيادة بمفهومها الحديث من خلال مؤسسات يوكل إليها مجموع الأعمال والأفكار المؤسسة بشكل منسق<sup>١</sup>، حيث نتج بصفة شمولية مجموع الأشكال والتي الجوهرية لتطعيم الاجتماعي كما تنبئها القوانين والأعراف المعمول بها في داخل النظام الاجتماعي، فالمؤسسات السياسية هي أيضاً إلى جانب ذلك، تطورات جماعية لها قيمتها وفعاليتها، لأنها تعتبر التطبيقات الرسمية في المجتمع، إذ أن النظام السياسي يتكون من مجموعة من المؤسسات التي تتوزع بينها صلاحية القرار السياسي، إذ أن المؤسسات السياسية الخارجية هي المؤسسات التي تتوزع بها صلاحية القرار السياسي الخارجي، وفي هذا المجال، فإن أجهزة السياسة الخارجية هي التي تستهدف تنظيم وظائف القدرة السياسية الخارجية وتوزيعها، وبذلك يجد جهاز السياسة الخارجية في بنية نظام سياسي معاصر، كما هو الشأن في سلطنة عُمان تشكل مجموعة حية ومتماصة من الأفكار والأصول والعادات<sup>٢</sup> التي تتجسد في تنظيم إداري يهتم بالفاعلية المستمرة لوظيفة السياسة الخارجية، فأجهزة السياسة الخارجية توصف دائماً بأنها مجموع العمليات والفعاليات السياسية التي تقوم فيها.<sup>٣</sup>

وفي سلطنة عُمان نجد ممارسة السياسة الخارجية من خلال مؤسسات تمنحها حق ممارسة السيادة التي تقوم على أسس واضحة تضمن لسلطنة عُمان سيادتها وفق مفهوم السيادة المعاصرة، وقد أكد السلطان قابوس في خطابه في العيد الوطني السابع والعشرين في ١٨ نوفمبر ١٩٩٧ على أنه نقد عميق لحالة الحقبة الماضية على بناء الدولة المعاصرة المتكاملة في أجهزتها ومؤسساتها الملزمة في مبادئها وسياساتها، الواضحة في مواقفها وتوجهاتها، وكان صدور النظام الأساس للدولة تقوياً لتلك الحقبة. ولهذا نجد الأجهزة السياسية لتشكل الهياكل الجوهرية الإدارية والسياسية لسلطنة عُمان وتعمل ضمن مجموعة من القواعد القانونية والأعراف والمقومات التي يتبناها النظام الاجتماعي. إن احترام وتطبيق سيادة القانون، يكرس مشروعية السلطة وعدم تجاوز وحدتها مع إشاعة المجال حول ضرورة وتوزيع المهام والصلاحيات لإتجار وظائف الدولة، وجد ذلك في هيكلية النظام السياسي العماني الذي يجسد سلطة موحدة رغم توزيع المهام والاختصاصات والصلاحيات بين مؤسسة الدولة المختلفة، وجد الجهاز الإداري للدولة يتخذ هيكلًا من سماته التدريج في اختصاصات وتوزيع السلطة حيث يحتل مجلس الوزراء وهو أعلى سلطة تنفيذية ويستمد صلاحيته من

<sup>١</sup> موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، لأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سيد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ببيروت ١٩٩٢، ص ١٦.

<sup>٢</sup> سمير بن سالم الطيبي، العادات العُمانية، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ١٩٩١، ص ١١.

<sup>٣</sup> حسن مصعب، عام السيف، دار الملايين ببيروت، ١٩٨٥، ص ٥٩.

السلطان وهو مسؤول مسؤولية تصاممية أمام السلطان وتأتي المجالات المتخصصة من صمم المؤسسات التي تعمل الى جانب مجلس الوزراء برسم السياسة العامة في المجالات كل على اختصاصها وان هذه المؤسسات تلور مفهوم سيادة الدولة من خلال وظائفها وتمثيلها ، فتمارس السيادة لسلطنة عُمان من خلال أجهزة مؤسسات الدولة الإدارية والسياسية المتخصصة وفق نهج أسلوب التخطيط في العمل السياسي والذي يساعد على إنجاز المهام والوظائف الموكلة إليها.

فان السياسة الخارجية لسلطنة عُمان ترسم وتصاغ وفق أجهزة سياسية تتخرج من أعلى السلم الهرمي انطلاقاً من قائد البلاد والممثل في شخصية السلطان الذي يعتبر الممثل الأسمى للسياسة الخارجية لسلطنة عُمان ويوب عنه في توجيه هذه السياسة ، وزير الدولة للشؤون الخارجية الذي يرأس وزارة الخارجية ومعاونيه كما أن مجلس الوزراء له دور حيوي في تنفيذ السياسة الخارجية، ومن جانب اخر فإن مجلس الشورى يطلع على هذه العلاقات ويبدى المشورة بشأنها.

ولهذا سوف نتحدث عن الأجهزة الحكومية المختصة برسم وتنفيذ السياسة الخارجية تتمثل في مجلس الوزراء ووزارة الخارجية و إضافة لمجلس الشورى على أساس السياسة الداخلية امتداد للسياسة الخارجية .

### المطلب الأول : مجلس الوزراء:

يعتبر مجلس الوزراء على سبطة تنفيذية في البلاد ويستمد سلطاته من السلطان قابوس وهو مسؤول مسؤولية تصاممية أمامه<sup>١</sup> :

فقد نصت المادة (٨) من قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة الصادرة بالمرسوم ٢٦ لسنة ٧٥ في ١٩٧٥\١٦\٢٨ على أن:

مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية العليا للجهاز الإداري للدولة ، وهو مسؤول على وجه الخصوص عن المهام التالية:

أ. تنفيذ السياسات التي يقرها جلالة السلطان.

ب. تقديم المشورة إلى جلالة السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والتنفيذية والإدارية التي تهم حكومة السلطنة.

<sup>١</sup> عبد الحميد المروفي ، عمان بناء الدولة الحديثة ، د.ت ، مصر من ٤٠٩  
<sup>٢</sup> عُمان في عشر سنوات ، صادر عن وزارة الإعلام ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤.

ج. رعاية مصالح المواطنين وصمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

د. وضع السياسات والإجراءات اللازمة لحسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية للبلاد ولتنمية الاقتصاد الوطني.

هـ. اقتراح القوانين والمراسيم السلطانية.

و. متابعة تنفيذ قانون البلاد وضمان الالتزام بأحكامه.

ز. متابعة أداء انوزارات ومسائر وحدات الجهاز الإداري للدولة لواجباتها واختصاصاتها والتنسيق فيما بينها.

ح. مناقشة اقتراحات الوزارات وسياساتها في مجال تنفيذ اختصاصاتها.

ط. خدمة مصالح البلاد في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على صيانة وتعزيز الأمن القومي وتحقيق العدالة بين المواطنين واستقرار البلاد وميادنها ووحدة أراضيها.

غير أنه تم تعديل هذه المادة من بدليتها حتى آخر الفقرة (د) وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٦/١٣ بتعديل بعض مواد قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١١/٤/١٩٧٦ وأصبح نص الجزء المشار إليه من المادة (٨) كالتالي:

مجلس الوزراء هو أداة لتنفيذ سياسات جلالة سلطان البلاد، وهو مسؤول على وجه الخصوص عن المهام التالية:

١. تقديم المشورة إلى جلالة السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والتنفيذية والإدارية التي تهم حكومة المنطقة.

٢. رعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي.

٣. رسم السياسات والإجراءات اللازمة لحسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية للبلاد ولتنمية الاقتصاد الوطني.<sup>١</sup>

وما يهمنا في موضوعنا هذا هو تحديد المسؤوليات والمهام الخارجية التي تلخصها كالاتي:

١. مجلس الوزراء له صلاحية القيام بالمشورة إلى جلالة السلطان في الشؤون السياسية التي تخص المواطنين واجتماعات مجلس الوزراء يكون الفصل فيها، ووضعها في يوتقنها

<sup>١</sup> المرجع السابق، ص ٢٢

كمراسيم للتنفيذ حيث يصانق مجلس الوزراء على الاتفاقيات مع الدول المعنية بهذه الاتفاقيات، لكن لورارة الخارجية الصلاحية في تنفيذ ذلك. أما المواضيع المتعلقة بورارة الخارجية والتي تتمحور حول السياسة الخارجية فإن وزيرها المعني بالأمر يعتبر عضواً فعالاً داخل مجلس الوزراء بحيث أن حل مواضيع ورائته التي تدارس حول السياسة الخارجية بداخل مجلس الوزراء تبقى رهينة باقتراحاته أو توصياته.

إن مجلس الوزراء لسلطة عُمان له الصلاحيات في خدمة مصالح البلاد وأيضاً تلك المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسة، هذه الصلاحية المتعددة تجعله يمر عن طريقه، وهو معنى باعداد وتخطيط وتنظيم وإيداء الري في توجيه السياسة العامة للبلاد كما أنه يعتبر مركز النشاط السياسي الداخلي والخارجي لسلطنة عُمان.

يعقد مجلس الوزراء جلساته برئاسة جلالة السلطان ويعقد هذا المجلس أصلاً مرة في الأسبوع، أو إذا دعت الضرورة إلى ذلك استثناءً وعقب كل اجتماع له يحرح المجلس بقرارات مهمة تتعلق بشؤون الدولة الداخلية والخارجية وتصدر هذه القرارات على شكل مراسيم وقوانين تنظيمية تصبح قابلة للتنفيذ بعد المصادقة عليها.

### المطلب الثاني : مجلس الشورى:

أنشئ مجلس الشورى عام ١٩٩١م بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٤ لسنة ١٩٩١، وافتتح السلطان قابوس بن سعيد المعظم الفترة الأولى للمجلس في الحادي والعشرين من ديسمبر من نفس العام.<sup>١</sup>

وبموجب المرسوم السلطاني ٩٥ لسنة ١٩٩١ يتكون المجلس من ٥٩ عضو ممثلين جميع ولايات السلطنة بواقع عضو لكل ولاية إضافة إلى رئيس للمجلس الذي عين بمرسوم سلطاني رقم ٩٦ لسنة ١٩٩١ ليكمل العدد ٦٠ عضو .

وكانت هناك عوامل أساسية وراء الإعلان عن إنشاء مجلس الشورى في عُمان :

أولهما : تقدير السلطان قابوس بن سعيد للنجاح الذي أحررته التجربة في مجال الشورى، والتي كانت معقدة في المجلس الاستشاري للدولة  
ثانيهما : تحقيق الوعد بالعمل على تطوير التجربة بما يوفر مريداً من الفرص أمام المواطنين لمشاركة أوسع في تحمل المسؤولية والإسهام في بناء الوطن.

<sup>١</sup> مرسوم سلطاني رقم ٧٦، ١٣ القاضي بتعديل أحكام قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة المادة الخامسة، هم ٢٥-٢٦، نشر بمات للتنظيمية، ١٩٧٥م.

وثالثهما: حرص السلطان قابوس بن سعيد، على التأكيد على المبركات الثلاثة التي تحكم مسار الشورى في عُمان ، وهي الانطلاق من مبادئ الشريعة الإسلامية. والتوافق مع تقاليد راسخة في العمل يروية وتدرج بالمستوى الذي يلائم واقع الحياة في سلطنة عُمان ، ويؤكد مسيرة التنمية في مختلف المجالات.<sup>١</sup>

وحيث أشار السلطان قابوس من خلال خطابه السياسي عن كيفية نشأة هذا المجلس حيث قال: لقد كان إنشاء المجلس الاستشاري للدولة عملاً رائداً في حياة المجتمع العماني، وتجربة مثمرة اتت أكلها الطيب في حينها. وقد عبرنا من قبل وفي مناسبات متعددة عن ارتياحنا للدور الإيجابي الذي أداه المجلس، والتجاوب الذي أظهره مع متطلبات كل مرحلة خلال السنوات العشر الماضية مما أدى إلى تعزيز الجهود المبدولة من أجل تنمية وتطوير مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات في شتى مناطق السلطنة، فالمجلس منا الشكر والتقدير على ما قام به من عمل بناء ومثمر.

ويتمتع المجلس بأشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ومقرة مسقط، ويعقد المجلس أربع دورات اعتيادية سنوياً خلال أشهر يناير ، مارس ، مايو ، وأكتوبر من كل عام ويجوز لرئيس المجلس أن يدعو إلى عقد دورة استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك. وكما يتمتع مجلس الشورى في سبيل تحقيق أهدافه بالصلاحيات الآتية:<sup>٢</sup>

١. مراجعة مشروعات القوانين التي تعدها الوزارات والجهات الحكومية قبل اتخاذ إجراءات إصدارها وذلك فيما عدا القوانين التي يرى جلالة السلطان أن المصلحة العامة تقتضي إصدارها مباشرة، ويحيل المجلس مشروعات القوانين التي يتولى مراجعتها مشفوعة بتوصيات إلى مجلس الدولة .

٢. تقديم ما يراه مناسباً في مجال تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة، ويحيل المجلس مشروعات التعديلات التي يقترح إجراءها على هذه القوانين إلى مجلس الدولة .

٣. إبداء الرأي فيما تعرضه عليه الحكومة من موضوعات وتقديم المقترحات المناسبة إليها في هذا الشأن عن طريق الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

<sup>١</sup> مسيرة الخير، وزارة الإعلام، سلطنة عمان، مؤسسة عمان للصحافة والانتباه والنشر والإعلان، ٢٠٠١، ص ١٤٢-١٤٣

<sup>٢</sup> المرجع السابق، ص ١٢٦.

<sup>٣</sup> المرجع السابق، ص ١٤٢-١٤٣.

٤. المشاركة في الإعداد لمشروعات الحطط التنموية للبلاد وإبداء الملاحظات على إطارها العام الذي تحيله الحكومة إلى المجلس .

٥. المشاركة في ترسيخ وعي المواطنين بأهداف التنمية ومهامها وأولوياتها وجهود التي تبذل لتفويضها ، وذلك لمعرفة طبيعة الاحتياجات والمتطلبات الضرورية للمناطق وتعميق الترابط بين المواطنين والحكومة.

٦. المشاركة في الجهود الرامية إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من أضرار التلوث.

٧. النظر في الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة واقتراح سبل تطويرها وتحسين أدائها .

٨. النظر فيما يولج القطاع الاقتصادي من معوقات واقتراح وسائل العلاج المناسب لها .

٩. إبداء الرأي في الموضوعات الأخرى التي يرى جلالة السلطان عرضها على المجلس.

١٠. يرفع مجلس الشورى توصياته إلى جلالة السلطان .

١١. تعزيز التواصل مع العديد من المجالس المناظرة في الدول الشقيقة والصديقة من خلال الريارات المتبادلة والتعاون البرلماني مع المجالس والهيئات السيادية في تلك الدول .

وكما يتلقى مجلس الشورى تقارير سنوية من وزراء الحنمات عن صجرات وحطط وزاراتهم ، ويجوز عند الاقتضاء دعوة أي منهم لتقديم بيان حول بعض الأمور المتعلقة باختصاصات وزارته لمناقشتها وتبادل الرأي فيها .<sup>١</sup>

وكما تحدث نقاشات داخل مجلس الشورى في شكل صياغة قرارات قانونية والتي تعمل الدولة على تنفيذها بما تملكه من وسائل وطاقة بشرية في جميع المجالات على الصعيد الداخلي والخارجي. وهذه القرارات تعكس دائماً تصور وتوجهات السياسة العامة للبلاد، وتوفير كافة أشكال النهضة للمجتمع .

ولقد انهي مجلس الشورى ثلاث فترات مدة كل فترة ثلاث سنوات :

في الفترة الأولى ١٩٩٢-١٩٩٤ م اختارت جميع ولايات المنطقة ثلاثة مرشحين في كل ولاية ومنهم اختارت الحكومة مرشحاً واحداً لعضوية المجلس.

<sup>١</sup> المرجع السابق ، ص ١٤٣

في الفترة الثانية ١٩٩٥-١٩٩٧م رشحت الولايات التي زاد تعداد سكانها عن ٣٠ ألف نسمة أربعة مرشحين اختارت الحكومة اثنين منهم وأما الولايات التي يقل تعداد سكانها عن ٣٠ ألفاً فترشح اثنين تختار الحكومة احدهما. وفي هذه الفترة شاركت المرأة لأول مرة في الترشيح والترشيح على مستوى ولايات محافظة مسقط، عفاً عن امرأتين من ولايتي السيب ومسقط. في الفترة الثالثة ١٩٩٨-٢٠٠٠م زاد عدد الناخبين ليصل إلى ٥١ ألف ناخب بمشاركة المرأة في الترشيح والانتخاب في عموم ولايات السلطنة وفي هذه الفترة قصمت ولايتا البريمي وقريات إلى الولايات الممثلة بعصوين ليصبح عددها ٢٣ ولاية. وفي هذه الفترة ترشحت ٢٧ امرأة لعصوية المجلس بين ٧٣٦ مرشحاً تم خلالها عادة ترشيح مرشحتي ولايتي مسقط والسيب<sup>١</sup>

وأما الفترة الرابعة ، وهي الفترة الراهنة من عمر مجلس الشورى العماني ( ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ ) حصلت ثلاثة متغيرات أولها: زيادة عدد المشاركين في عملية الترشيحات الناخبين إلى ١٧٥ ألف مواطن ومواطنة وهو العدد الذي يشكل نسبة ٢٥% تقريباً من بين الذين تبلغ أعمارهم ٢١ عاماً فما فوق، يعني توسيع دائرة المشاركة إلى ثلاثة أمثال العدد الذي كان مقرراً خلال الفترة الثالثة، وثانيهما : زيادة نسبة مشاركة المرأة إلى حوالي ثلاثة ليصبح ٣٠% من إجمالي تعداد المواطنين المدعوين للتصويت في الترشيحات للفترة الرابعة.

وقد حدد السلطان في جلسة افتتاح مجلس الشورى الصيغة السياسية للمجلس من خلال مفهومين أساسيين :

المفهوم الأول : ارتباط إنشاء مجلس الشورى بفكرة التدرج الذي يعكس الحاجة ، والتحديات الحقيقية للمجتمع دون قفز ، وفي الوقت نفسه دون تآخر عن استيعاب المستجدات ومواكبتها. المفهوم الثاني : التطور المستمر وعدم الجمود الذي لا يقف عند الحاضر بل إن الحاضر المتمثل في التجربة الجديدة ، هو إلا تمهيد لمرحلة تالية في المستقبل ويقول جلالة السلطان : " إنها لمسئولية جسيمة اتم أول من يتحملها بآمانة عظيمة اتم في مقدمة من يسأل عنها علما بد من تقديرها حق قدرها ، ولذاها على الوجه الأكمل الذي يمهد الطريق لمزيد من التطور في مستقبل الأيام أمام هذه التجربة الرائدة "<sup>٢</sup>.

كما وأنه بعد صدور النظام الأساسي للدولة ، لم تعد مؤسسة الشورى ممثلة في مجلس الشورى فحسب، وإنما أصبح إليه مجلس الدولة بهدف توسيع قاعدة المشاركة في الرأي بما

<sup>١</sup> مسيرة الخير ، إصدار وزارة الإعلام، سلطنة عمان ، مرجع سابق ، ص ١٤٣

<sup>٢</sup> من خطاب السلطان قابوس بمناسبة افتتاح مجلس الشورى ، ٢١ ديسمبر ١٩٩١.



يؤدي إلى الاستفادة من حيرات أهل ونوي الاحتصاص والإسهام في تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة، وخدمة الصالح العام.<sup>١</sup>

فضلاً عن الدور الهام الذي يلعبه مبدأ الشورى في السلام الاجتماعي ووحدة الشعب، فإن ممارسة الشورى ذاتها توطد مكانة مواطن في مجتمعه وتسمحه قيمته الصحيحة كما تمنحها لمصلته، فكلاهما يجد في الشورى المسؤولية والكرامة الإنسانية. وهما مدلولان ريعان لوحدة الأمة واستقرارها، فعصوع الفرد الطوعي وشبه الكامل لأمرته لا ينقص البتة، من مكانته بوصفه مواطناً حراً، فالسلطان قابوس بن سعيد أكد على حرية الفكر حينما قال: مصادرة الفكر من أكبر الكبائر ونحن لا نسمح لأحد أن يصادر الفكر أبداً...<sup>٢</sup>، بل إن هذا الحضور للمثل الأعلى السامي هو، عني النقيض، تأكيد لمواظنته ولعديته كشخص كامل في مجتمع يقيس تكامله بميزان مشاركة أهله فيه.<sup>٣</sup>

والسلطة التنفيذية هي أي بلد تشعر أنها ليست ملزمة بإتباع الرأي العام والامتيقار وراء رغباته في كثير من الأمور المتعلقة بسياساتها الخارجية، إنما تعتبره هادياً ومرشداً وتسعى لإطلاعه على أكبر قدر ممكن من المعلومات المتعلقة بالقضايا المثارة على الساحة، لأن حجب هذه المعلومات عن الرأي العام خاصة في القضايا الخطيرة ثم تقديمها له في وقت متأخر قد ينطوي على مخاطر من أهمها أن يتأثر الرأي العام بالأراء المصادرة، مما يجعل من الصعب تغيير اتجاهاته بعد تلقيه تلك المعلومات متأخرة.<sup>٤</sup>

لهذا كان حرص السلطان قابوس على إطلاع الرأي العام في الوقت المناسب على سياسة سلطة عُمان الخارجية وتوجهاتها العامة إزاء ما تعترض إصداره من قرارات، من خلال خطباته وجولاته السفوية التي تعتبر سمة حصارية في سلطة عُمان تقادياً تحدث أية بلينة نتيجة لكم المعلومات التي تبثها أجهزة الإعلام الخارجي والحواف من أن يؤدي ذلك إلى التأثير بشكل سلبي على الرأي العام.

وبالرغم من تأثير الرأي العام على عملية صنع القرار أحياناً، إلا أن هناك عوامل تحتم على السلطة الحاكمة غص الطرف عن الرأي العام ولو مؤقتاً، فالسلطان قابوس بن سعيد يؤكد في هذا الجانب بقوة... إن حقيقة أن المجلس ينظر في كل شيء إلا شيئاً واحداً اسمه

<sup>١</sup> مسيرة العبر، وزارة إعلام، سلطة عمان، مرجع سابق ص ١٣٧

<sup>٢</sup> عمان والعالم، عمان، ٢٠٠٠ ثلاثون عاماً من العهد، إصدار وزارة الإعلام، مسقط، سلطنة عُمان ٢٠٠٠ م ص ٦٧

<sup>٣</sup> جليل جليل، عمان الديمقراطية الإسلامية، نقلا عن الأمانة والتاريخ المعاصر الحديث ١٥٠٠، ١٩٧٠، ترجمة أنطوان حمصي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط ٣ السبعة المعتمدة ١٩٩٩، ص ٢٤-٢٥

<sup>٤</sup> د. فاروق نصر المعمر، صناعة القرار والرأي العام، سلسلة محاضرات ميرت، ط ٢ ٢٠٠١، ميرت للنشر والمعلومات، القاهرة، ص ١٠٠-١٠٩

السياسة الخارجية.. يجب أن تكون صريحة ، لأنه لم يحن الوقت بعد... لأن السياسة الخارجية تحتاج إلى وعي أكثر ... وأن تكون الأمور طبيعية ... والظروف مهيبة <sup>١</sup> ، وفي مقدمة تلك العوامل المصلحة الوطنية العليا للبلاد ، أي الأهداف العامة التي تعمل الأمة من أجل تحقيقها والتي تنبع من داخل الدولة وتكون تعبيراً عن نجاس المواطنين وإيمانهم يقياً بقضايا بلادهم <sup>٢</sup> .

### المطلب الثالث : وزارة الخارجية:

تعتبر وزارة الخارجية الجهة الرئيسية المختصة بالشؤون الخارجية للبلاد وهي الإدارة التي بها تدار وتوجه علاقات الدول مع الدول الأخرى وبالمجتمع الدولي <sup>٣</sup> وقد أُنشئت بموجب مرسوم سلطاني في ١٦ أغسطس ١٩٧٠م <sup>٤</sup> أي مباشرة بعد تولي السلطان قابوس الحكم لتعكس الوجه الانفتاحي الجديد على العالم الخارجي لعمل الحديثة وكما معلّم لم يكن لعمل قبل استقلال السلطان قابوس مقابليد الحكم ووزارة خارجية بالمعنى المعمول به حالياً بل كان هناك مكتب يدعى (سكرتارية الشؤون الخارجية). ويتولى شؤونها ما يسمى (الناظر) <sup>٥</sup> . وبعد خروجها من عزلتها بدأت تظهر ملامح سياسة عمان الخارجية والتي رسمها السلطان قابوس على أساس المبادئ والمركزات التالية:

١. انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.
٢. احترام القوانين والأعراف الدولية.
٣. دعم التعاون بين دول الخليج.
٤. تدعيم العلاقات مع الدول العربية والوقوف إلى جانب القضايا التي تهم العالم العربي.
٥. دعم التعاون الإسلامي.
٦. الوقوف إلى جانب القضايا الإفريقية العادلة.
٧. انتهاج سياسة عدم الانحياز.
٨. إقامة علاقات ودية مع كافة الدول الصديقة.

<sup>١</sup> من حديث صحفي للسلطان قابوس لصحيفة الخليج الاماراتية، ١١ يناير ١٩٨٦

<sup>٢</sup> د. فاروق صهر المعمر، صناعة القرار والرأي العام، مرجع سابق ، ص ١٠٢.

<sup>٣</sup> علي صادق أبو هيب ، القانون الدبلوماسي ، الإسكندرية، مرجع سابق، ص ٥٦.

<sup>٤</sup> السعيد صائب بن ميرال بن رمان الرئيسي، السياسة الخارجية للسلطنة ، محاضرات الثورة الخامسة عشر، رئيس مكتب البحوث والدراسات الخارجية ، وزارة الخارجية ، المعهد الدبلوماسي العماني ، سلطنة عمان مرجع سابق ، ص ٢٧.

<sup>٥</sup> المرجع السابق، ص ٢٧

وجاء إنشاء وزارة الخارجية مباشرة بعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في عُمان ، جاء امتداداً للدور الإيجابي والمؤثر الذي لعبته سلطة عُمان على مدى التاريخ، سواء في محيطها العربي والإقليمي، أو عبر علاقاتها التي امتدت واتسعت من خلال تجارتها ورحلات أنبائها البحرية إلى انصير والولايات المتحدة وإلى سواحل أفريقيا ووسطها، حيث شكلت التجارة جوهر علاقات عُمان مع العديد من الدول، خاصة وأن المحيط الهندي كان دوماً بمثابة بوابة إلى الدول الأخرى في حوضه أو وراءه، فحملت السفن العُمانية رسالة الود والسلام إلى الشعوب الأخرى، كما كانت عُمان أول دولة عربية ترسل بعثة دبلوماسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٤٠ م، وكان لها في نفس الوقت ، معاهدات صداقة مع كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن علاقات وثيقة مع فرنسا في إطار نوع من التوازن السياسي المبكر.<sup>١</sup>

ويرأس وزارة الخارجية بسلطة عُمان وزير الدولة للشؤون الخارجية والمعين بمرسوم سلطاني ويعاونه وكيلان أحدهما وكيل الوزارة للشؤون السياسية والأخر وكيل الوزارة للشؤون المالية والإدارية ويتم تعيين الوزير ووكيله بمراسيم سلطانية. وله وظيفتان، إدارية وسياسية تتمثل وظيفته الإدارية في رئاسته للمبعوثين الدبلوماسيين والقنصلين لدى الدول، وهو الذي يعين القائمين بالأعمال والقنصلين وله انصلاحيّة في عزلهم كما أنه يصدر إليهم التعليمات الإدارية ، ويشرف على أعمالهم.

سما وظيفته السياسية تتمثل في تنفيذ إرادة الدولة في سياساتها الخارجية ويعمل كحلقة الوصل والاتصال بين سلطة عُمان والدول الأخرى، وكمركز نشاطها في النطاق الدولي. أما الهيكل التنظيمي يتكون من جهازين رئيسيين هما:

١. جهاز داخلي أو مركزي ( الديوان العام) ويضم الأشخاص الذين يعاونون الوزير مباشرة في القيام بمهامه الرئيسية وعندها من الإدارات المتخصصة تتولى كل منها ناحية من نواحي شؤون الدولة الخارجية.

٢. جهاز خارجي وتشمل البعثات الدبلوماسية للدولة لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية

٣.

<sup>١</sup> عمان في عيون العالم ، الجزء الأول سلطنة عُمان ، إصدار وزارة الإعلام ، ممط ١٩٨٧ ، ( المصبع التاريخي للمدينة الحار جية العمانية القويت والمتغيرات ، الجمهورية ، القاهرة ، ١٨ نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ٨٣

<sup>٢</sup> عمان والعالم ، ص ٢٠٠٠ ثلاثون عاماً من العطاء، مرجع سابق ، ص ٦٧

<sup>٣</sup> عُمان في عشر سنوات ، صادر عن وزارة الإعلام ، ١٩٨٠ .

وتساهم وزارة الخارجية في صمم القرار الخارجي العُماني من خلال قناتين رئيسيتين. أولها كون وزارة الخارجية هي الجهاز المختص بالعلاقات داخل الدولة والسياسات الخارجية للبلاد ، وهذه الصفة تسمح لها بمسطات وامتيازات لا تتوفر لدى باقي السلطات اوزارية هي هذا الميدان الحيوي من السياسة العامة للدولة، وثانيهما ، الوزير المسؤول عن اَشْؤُون الخارجية هو الرئيس الإداري للوزارة وما يستتبع ذلك من إشرافه وتوجيهه المباشر لمحتف أجهزة وموظفي الوزارة في الداخل والخارج.

ونتيجة لتطور العلاقات الدبلوماسية بين سلطنة عُمان والدول الأخرى دفع بسلطنة عُمان إلى شء واقامة سفارات لها مما أدى إلى مواصلة وتزايد البعثات الدبلوماسية ، مع الرفع من درجة تمثيلها وعدد أطرها وموظفيها وتجهيزها بأفضل المعدات التي تلائم ممارسة المهام والوظائف المنوطة به. وهذا فقد بلغ عدد سفارات السلطنة في الخارج (٢٨) سفارة وقنصليتين عام ١٩٨٥ م. وارتفع العدد إلى (٣٩) سفارة عام ١٩٩٥ م. وبلغ عدد السفارات المقيمة في السلطنة (٢٦) و (٨) قنصليات و (٣) مكاتب دولية ومكتب اقليمي عام ١٩٨٥ م. ارفع عدد إلى (٣٧) سفارة و (٥٠) سفارة غير مقيمة عام ١٩٩٥ م.

### الفصل الثالث : الإطار الإقليمي للسياسة الخارجية العُمانية:

تمثل عُمان الباعثة الجنوبية الشرقية للعالم العربي والمطلّة على جنوب غربي آسيا فهي تقع على مصيقي هرمز الذي يفصل الخليج العربي عن بحر عُمان، وتطل أيضاً على بحر عُمان وبحر العرب فهي بهذا تعتبر البوابة الجنوبية الشرقية للوطن العربي وتعتبر السواحل العُمانية أقرب الموانئ البحرية للقادمين من الدول الآسيوية والإفريقية على الساحل الشرقي، وأيضاً أقرب الموانئ إلى الهند وإلى البحر الآسيوية في المحيط الهندي بل وإلى القارة الأسترالية وهي بهذا تحتل موقعاً عربياً استراتيجياً لأنها تسيطر على مصيقي هرمز الذي يتحكم في التجارة العالمية عبر الخليج.<sup>١</sup>

وحرصت سلطنة عُمان منذ تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في السلطنة في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠م، توثيق علاقات السلطنة مع الدول العربية الشقيقة حتى في أوقات الأزمات التي شهدتها الأمة العربية كان موقف السلطان قابوس وموقف السلطنة من هذه الأزمات موقفاً عربياً يسعى إلى تغليب صالح الأمة العربية من خلال التأكيد على انتماء السلطنة إلى الأمة العربية والظفر إلى أي موقف عربي من خلال مدى صدقه ورؤيته العربية. ومن خلال قيام السلطان في سنوات حكمه الأولى بزيارات للدول العربية والتقى فيها بمعظم حكام الأمة العربية وقادة ورؤساء وأمراء وملوك من أجل تعميق الصلات العربية بين السلطنة وبين شقيقاتها العربيات.

وأهم ما كان يحرص عليه السلطان قابوس بن سعيد هو حرصه على النضال العربي وخاصة في القضايا العربية المرمية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وقضية العدوان الإسرائيلي للوطن العربي الذي احتل فيه أراضي مصر وسوريا وبقية غزة، ثم احتلال جنوب لبنان وكان له موقف من الحرب العراقية الإيرانية وأزمة الخليج وكلها قضايا مصيرية تحتاج إلى النضال العربي وإلى توحيد الجهود كلها على جميع المستويات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية من أجل تدعيم الجهود العربية والوقوف بموقف واحد.

لقد أكدت الدبلوماسية العُمانية الحديثة توجهاتها بتدعيم التعاون بينها وبين العالم العربي والإسلامي وحرصت على إقامة أقوى العلاقات مع الدول والتعاون معها.

من خلال تمكك السلطة من إثبات هويتها السياسية فأثبتت بذلك إيمانها بعروبتها ونكاتها مع القضايا العربية من خلال انضمامها إلى الأسرة مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول

<sup>١</sup> يوسف السالم، قابوس بن سعيد وطنها وعربها وعالمها - الطبعة الأولى - ١٩٩٥م، ص ٤٣٧

العربية . ثم أثبتت أصالتها الإسلامية وانتمائها للفكر الإسلامي بانتمائها إلى صطمة المؤتمر الإسلامي.

كما كانت السلطة دائية الدعوة إلى تكثيف التعاون بين دول المنطقة في مختلف المجالات انطلاقاً من إيمانها الراسخ بأهمية منطقة الخليج التي تتصارع عليها القوى الدولية ستوغل والتدخل في شؤون دولها ومعبيها الدائم بأن تكون المنطقة في مأمن عن الصراعات الدولية والحفاظ على أمنها واستقرارها، ومن هذا المنطلق شاركت السلطة بفعالية في كل الاجتماعات التي أبعثت عن مجلس التعاون واستضافت عدداً آخر من هذه الاجتماعات على أرضها.

### المبحث الأول: السياسة الخارجية العُمانية في إطار دول مجلس التعاون الخليجي

#### المطلب الأول : مجلس التعاون الخليجي

طرح فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر القمة العربي في عمان في الأردن تشرين الثاني عام ١٩٨٠م وفي ذلك المؤتمر نوقشت فكرة التعاون الخليجي لأول مرة على مستوى القادة بشكل رسمي ، حيث أصبحت موضوعاً للدراسة والبحث بين المؤسسات السياسية بين الدول وعلى هامش مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف بالمملكة العربية السعودية تم بحث هذا الموضوع جدياً بين أصحاب الجلالة والسمو . ولأول مرة تم الاتفاق مبدئياً على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أساس مشاركة الدول الست وسرعان ما بدأت الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الفكرة في أسرع وقت ممكن ، وتوفير الضمانات التي تجعل هذا المجلس بطلاق بقوة مند بدايته في تحقيق الأهداف الوطنية للدول الست ويكون في الوقت نفسه إضافة لها ورأساً في العمل العربي المشترك .<sup>١</sup> وفي يوم ٢٩/٣/١٤٠١هـ الموافق ٤ فبراير ١٩٨١ اجتمع في الرياض ورراء حارجية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عُمان ، ودولة قطر ، ودولة الكويت لتعميق وتطوير التعاون والتمسيق بين دولهم في كافة المجالات .<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> السفير طالب بن ميرزا بن زمان الرئسي ، المجلد الثاني للخارجية السلطنة ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .  
<sup>٢</sup> مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الدورة التاسعة عشرة المجلس الأعلى ، ديسمبر ١٩٩٨ ، إصدار وزارة الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية ، الطبعة الأولى ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ص ٩ .  
 الطريق إلى المستقبل ، التعاون والوحدة في الخليج ، إصدار وزارة إعلام سلطنة عمان بمناسبة انعقاد الدورة السادسة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مسقط ، سلطنة عمان ، ص ١٤٠٦هـ ، نوفمبر ١٩٨٥م ، ص ١٥ .

وفي نهاية الاجتماع أصدروا بيانا حاثيا أعلنوا فيه موافقتهم على إنشاء مجلس التعاون وفيما يلي نص البيان :

" إدراكا من كل دول الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الكويت ولما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة ولما تشعر به من أهمية قيام تعميق وثيق بينها في مختلف المجالات وخاصة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وإيمانها بالمصير المشترك ووحدة الهدف ، ولرغبتها في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين ، رأت أن تقيم نطوما يهدف إلى تعميق وتوثيق الروابط واتصالات واتعاون بين أعضائها في مختلف المجالات ، يطبق عليه مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقرة الرياض - المملكة العربية السعودية . ويكون هذا المجلس الوسيلة لتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين وتعميق وتوثيق الروابط والاتصالات بين أعضائه في مختلف المجالات وكذلك وضع نظم متماثلة في المجالات الاقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والمواصلات بأنواعها المختلفة والإعلامية والجوارات والجسسية وحركة السفر والنقل والشؤون التجارية والجمارك ونقل البضائع ، والشؤون القانونية والتشريعية " <sup>١</sup>

وكانت أهم العوامل التي عجلت بقيام المجلس هي :

• نشوب الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠م وتعتبر أحد الأسباب المباشرة التي عجلت بقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بسبب حجم المخاطر التي حملتها هذه الحرب لدول المنطقة بسبب مجاورتها لمسرح العمليات الحربية والمخاوف من انهيار كبير يصيب أحد طرفي الحرب ويحل بحالة توارن القوى في المنطقة أو ما قد تملية ضرورات الحرب على أي منهما اللجوء بصورة متزايدة للمساعدات الأجنبية بالشكل الذي يفقده قدرا كبيرا من استقلاله وسيادته ، وكانت التقديرات ترى أن انهيار إيران يحمل معه مخاطر وصول حرب تودة لشيوعي الإيراني إلى الحكم وإن حاجة العراق للسلاح قد تدفعه للدوران في تلك السياسة السوفيتية وفي جميع الأحوال تصبح المنطقة مسرحا لمنهجها لصراع القوى العظمى الأمر الذي يهدد أمن واستقلال دولها.

<sup>١</sup> المرجع السابق ، ص ١٥

• احتدام الصراع الدولي حول المنطقة ، يمكن القول بأن منطقة الخليج والدائرة المحيطة بها قد دخلت مدد مطلع السبعينيات في نطاق الحرب الباردة بين القوتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . ويمكن اعتبار الخطر العربي للنفط خلال الحرب العربية الاسرائيلية ١٩٧٣م نقطة التحول في هذا الاتجاه بما تركت عليه من إجراءات أمريكية اتحدت شكل قوات الانتشار السريع تقابلها مصاع سوفيتية حثيثة لتثبيت الوجود في المنطقة فتمثلت بعدد من الاتفاقيات مع الدول المجاورة كذلك الموقعة مع الاتحاد السوفيتي واثيوبيا في نوفمبر ١٩٧٨ والتي أصبحت سارية المفعول في ابريل ١٩٧٩م وتلك الموقعة مع اليمن الديمقراطية الشعبية لمدة عشرين عاما من اكتوبر ١٩٧٩م والتي أصبحت سارية المفعول نوفمبر ١٩٧٩. على أن أخطر التطورات هي هذا الصراع كال العرو السوفيتي لاقعاتستان في ديسمبر ١٩٧٩م إذ احدث العرو لدولة مسلمة وجارة لا تبعد أكثر من ٥٠٠ كيلو متر من مياه الخليج نفثة نوعية هي إدراك قادة دول الخليج لمصادر الخطر الخارجي ، هم يعد ينظر للاتحاد السوفيتي م زلويه الخطر العقائدي كما كان يحط التفكير السائد لديهم بل أصبح حقيقة عسكرية وسياسية ماثلة ذلت على أن موسكو لا تتردد في إرسال قوات عسكرية خارج نطاق حلف وارسو وانها مستعدة للمحاطرة العسكرية لذا افتضت مصالحها ذلك كما تم النظر الى العرو من جانب دول الخليج والولايات المتحدة الامريكية وحلفائها على انه يمثل احد التحركات الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي للوثوب الى منطقة الخليج الحية شروعاتها لا حاجة الى النفط ولكن للتحكم في امدادات للعرب وبهذا دخلت المنطقة بشدة في دائرة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والعربي . وبالمقابل كال على دول الخليج أن تحاول تكوين إطار للأمن الجماعي والتعاون فيما بينها لمد احتياجات الأمن الناشئة في المنطقة ونحدد من الضغوط والإغراءات التي قد تدفع الدول الكبرى للتدخل في شئونها.

ويتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية :

\*المجلس الأعلى وتتبعه هيئة شسوية المنازعات .

\*المجلس الوزاري .

\*الأملة العامة .

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضية الحاجة من أجهزة فرعية .

إن هناك أهداف لمجلس التعاون على صعيد السياسة الخارجية:

تتخلص صبادئ و أهداف مجلس التعاون على صعيد السياسة الخارجية في الدفاع عن أمن

الخليج الذي يعتبر مسؤولية أبنائه والتصدي لمحاولات الدول الكبرى الرامية للتدخل في



منطقة الخليج وأبعاد هذه المنطقة عن الصراعات الدولية والحيولة دون ادخال السلاح النووي إلى المنطقة أو تحريكه في قاع مياه الخليج أو المحيط الهندي بأي شكل من الأشكال وترسيخ أمن واستقرار الخليج من خلال تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تنمية أواصر الصداقة والتعاون والتمسك بسياسة حسن الجوار.<sup>١</sup>

أما بالنسبة لمبادئه على الصعيد العربي فتلخص بما يلي :

٢. الالتزام التام بميثاق جامعة الدول العربية والإيمان بأهمية التضامن العربي.
  ٣. تحقيق السلام في الشرق الأوسط الذي لا يمكن أن يتم إلا بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف.
  ٤. تحقيق تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي والتي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا ضمنت الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة الداخلية من أي جهة.
- وعلى الصعيد الدولي تلخص مبادئه بما يلي :

١. الالتزام التام بميثاق الأمم المتحدة ولا سيما الحرص على تحقيق السلم والأمن والتعاون الدولي.
٢. احترام سيادة واستقلال كل دولة بشكل متبادل ورفض التدخل في الشؤون الداخلية.
٣. التمسك بسياسة عدم الانحياز ، التي تعني في جوهرها رفض الاستقطاب والدخول في الأحلاف العسكرية الدولية.
٤. الإيمان بأهمية التضامن الإسلامي العربي.
٥. مناهضة التمييز العنصري وسياسة التفرة العنصرية.<sup>٢</sup>

### المطلب الثاني : دور سلطنة عُمان في مجلس التعاون الخليجي.

يں سلطنة عُمان دولة خليجية تطل على بحر عُمان وعلى مصيق هرمز وعلى الخليج العربي<sup>٣</sup>. وجاء اهتمامها بجميع الأحداث المحيطة بالخليج العربي، واصبح الانتماء الخليجي يشكل أساسا من أسس السياسة العُمانية . ولهذا أولت عُمان اهتماما كبيرا بالعمل في إطار دول

<sup>١</sup> ميثاق بين علي بن سلطان ، النظام السياسي لمنطقة عمان ، بحث لؤي الإجازة في الحقوق ، ص ٤٣  
<sup>٢</sup> سيف اعلامي بمناسبة انعقاد الدورة السنوية للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ص ١٤٠٦ هـ - نوفمبر ١٩٨٥ ،  
 وزارة إعلام ، سلطنة عُمان  
<sup>٣</sup> يوسف السالم ، قاهر بن سعيد وطنها وعربها وعلمها ، مرجع سابق ، ص ٣٦٩

مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي إحدى الدول الرئيسية التي ساهمت في إنشاء المجلس عام ١٩٨١.

و انطلاقاً من أن التعاون ووحدة العمل بين دول الخليج هي بمثابة عاملين حيويين لأمن ورحاء المنطقة، ولهذا حرصت السلطة على اقامة علاقات وطيدة مع أشقائها في دول الخليج العربي .

كما أنها حرصت على دعم التعاون الإيجابي والشامل في كافة الميادين وذلك لبناء القوة الدائنية الخليجية لتوفير المزيد من عوامل الأمن والرحاء والاستقرار للمنطقة ، والعمل على تحقيق حياة أفضل لشعوب المنطقة والرقى بالمواطن الخليجي في مختلف الميادين. <sup>١</sup> بعيداً عن قطبي الصدام والقوة في المنطقة العراق وإيران الذين كثيراً ما تمسبت تطلعات الرعامة لديهما واطروحتهما المتعارضة في إشغال أي صيغة جماعية لأمن في الخليج.

وكما تسعى سلطة عُمان منذ قيام مجلس التعاون الخليجي بين دول الخليج العربي إلى تطوير وتنمية التعاون القائم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية بما يدعم المسيرة الخليجية لصالح الدول العربية في الخليج .

ويقول السلطان قابوس : <sup>٢</sup> الرؤية العُمانية هي نفس الاسم للمجلس ، المجلس هو للتعاون ، وهو ليس اتحاد ... إنما يتطور بعد ذلك إلى شيء اسمه وحدة هذا شيء لا نستطيع أن نكون فيه الآن <sup>٣</sup>.

### أولاً: الأفكار الأولية لتشكل:

استمرت الجهود العُمانية الصادقة والدؤوبة من أجل العمل على تحقيق المزيد من التقارب والسلاحم والتنسيق بين الدول الخليج لتحقيق المزيد من الأمن والاستقرار في ربوع المنطقة، من خلال الدعوة التي وجهها السلطان قابوس بن سعيد لدول الخليج ليبحث القوصل إلى صيغة جماعية تكفل لمن المنطقة وتحدد العلاقات بين دولها وذلك في مؤتمر وراء خارجية دول الخليج العربية في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦م، وذلك حرصاً من السلطة على دعم الروابط بين دول منطقة الخليج وإيمانها منها بأن صيانة السلام والاستقرار في المنطقة هي مسؤولية دولها جميعاً.

<sup>١</sup> السفير طالب بن ميرال بن راس القريشي ، المندوبة الخارجية للمنطقة ، مرجع سابق ، ص ٢٧-٢٨

<sup>٢</sup> من حديث صحافي للسلطان قابوس بصحيفة الخليج الاماراتية ، ١١ يناير ١٩٨٦.

وقد تسميت الكلمة التي ألفها السلطان قابوس بن سعيد بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر وزراء خارجية دول الخليج في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦م \* بن سلطنة عُمان تؤكد على أهمية التفاهم للوصول الي صيغة متفق عليها للتعاون بين دول منطقنا ويهم سلطة عُمان حكومة وشعبا ان تشهد منطقنا استقرارا وأمانا دائمين يمهدان لها السبيل لتثبيت دعائم التنمية ودفع عجلتها الي الامام \*

لقد ارتكزت رؤية السلطنة لتحقيق الامن في المنطقة على اساس نظرة متكاملة لمفهوم الامن ، لا تقتصر فقط على الجوانب العسكرية او الاصلية بمفهومها التقليدي ولكن ايضا على اساس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الاخرى.

واذلك من إنشاء مجلس استعاون لدول الخليج العربية لم يأت فجأة ، ولكنه ارتكر في وجوده على جهود عديدة ومتنوعة سبقت ومهدت له ، إذ أن فترة التعاون والتنسيق على نحو اعرق بين دول الخليج ، فقد اتخذت صورا متعددة وان كانت محددة منذ نهاية الخمسينات تقريبا ، ففي عام ١٩٥٨م كان هناك مشروع لإنشاء اتحاد سعودي كويتي بحريني وفي عام ١٩٧٠م كانت هناك مشروعات لإنشاء اتحاد يضم الإمارات الأعضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة الآن بالإضافة الي قطر والبحرين ، لقد ارتبطت نشأة مجلس التعاون بالبيئة الخليجية من ناحية وبالطورات العربية والدولية التي شهدتها المنطقة في أواخر السبعينات وبوائل الثمانينات ، من ناحية ثانية ، لقد تزايد الوزن السياسي للدول الخليجية العربية على المستوى العربي منذ عام ١٩٧٣م كما تؤيد أهمية العمل المشترك في ما بينها من أجل حفظ الامن في الخليج خاصة مع تصاعد التهديدات الخارجية من ناحية ، ومع تعاظم الخلافات العربية التي أدت الي انشغال القوى الرئيسية العربية في مشكلات او خلافات امتوعت الكثير من اهتمامها وطاقاتها من ناحية ثانية .

وقمة مسقط التاريخية تعرف بقمة الانطلاق والتي عقدت في مسقط خلال الفترة من (٣-٦ نوفمبر ١٩٨٥م) كانت هذه القمة وبحق واحدة من أهم مؤتمرات القمة الخليجية حتى أن كبار المسؤولين بمجلس التعاون اتفقوا على تسميتها بقمة الانطلاق لأنها - تأتي بعد جولة طويلة من الاجتماعات على المستويات كافة منذ تأسيس المجلس، وسوف تؤدي الي تبني خطط العمل المشترك من أجل مصلحة وأمن المواطن في دولة المنطقة. <sup>١</sup>

وتأتي أهمية القمة كونها تعد انطلاقا نوعية من جانب الدول العربية الخليجية وكما أنت القمة في وقت شهدت فيه منطقة الخليج استمرار الحرب العراقية الإيرانية التي أصبح

تصاعدها يمثل تهديداً حقيقياً للأمن واستقرار المنطقة ،وجاءت هذه القمة وسط أوضاع عربية متردبة وحلافات عربية أصبحت تهدد القضايا القومية والمصيرية فكانت لهذه القمة أهمية ليس فقط لشعب الخليج العربي بل للأمة العربية جمعاء، حيث تم فيها اقرار ست استراتيجيات هي :

- ١- الاستراتيجية الأمنية.
- ٢- الاستراتيجية الدفاعية.
- ٣- السياسات الزراعية.
- ٤- الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.
- ٥- السياسة العامة الموحدة لحماية البيئة.
- ٦- أهداف ووسائل التربية والتعليم .

ولقد عبر السلطان قابوس بن سعيد عن ذلك حيث قال أن المجلس الآن يمثل قوة فائقة بالفعل فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي ونحن في النهاية نسحوّل التعاون بيّنا إلى ما يشبه السوق الأوروبية المشتركة مع مراعات أنه حتى في السوق الأوروبية المشتركة هذه هناك مشاكل تنشأ عن اصطدام المصالح الوطنية لكل دولة لكنهم هناك يتعاملون مع الوقت ويلجئون إليه لعلاج هذه المشاكل نحن في النهاية سنصبح سوفاً خليجياً مشتركة المهم عندنا هو مراعاة أن لا يطغى القادر على غير القادر وعندما يكون هناك تكافؤ في القضايا المطروحة في صغر من الموافقة عليها نحن نريد أن تصبح قوة وأن نستفيد من تكتلنا لكننا في نفس الوقت لا نريد أن نستعجل الموافقة على قضايا نجد أنفسنا فيما بعد فترة نململ الموافقة عليها لو نكشف أن موافقتنا قد تمت في ظروف عدم التكافؤ هنا سنشأ المراجعة وحساب النفس ويبدأ الإحساس بالعبء وبالتالي تمضي هذه الموافقة نحو التعثر لقد كنا نقول هذه الكلام منذ بداية اجتماعات دول مجلس التعاون وكنا ندعو إلى تحاشي كل الجوانب التي يتسبب منها نشوء السلبيات في هذه الناحية نجح المجلس في مسيرته على الرغم من بعض عثرات فائتها.<sup>٢</sup>

وقمة مسقط بدأت بوضع البرنامج التنفيذي لنبود هذه الاتفاقية الاقتصادية التي اقرها مجلس التعاون ،وإضافة لقرارها استراتيجية دفاعية وأمنية واحدة يبدؤ تنفيذها حسب الحطة التي تعتمدها اللجنة العسكرية .<sup>٣</sup>

<sup>٢</sup> مجلة السياسة الدولية ، قمة مسقط الخليجية ، محمد السعيد إدريس ، العدد (٨٣) واير ١٩٨٦ صفحة ١٥٠

<sup>٣</sup> حديث لصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد خص به جريدة السياسة الكويتية

<sup>١</sup> مجلة جند عمان ، سمحت قمة مسقط في تحقيق أهدافها ، العدد (١٢٩) ، ص ١٤٠٦ هـ ، نوفمبر ١٩٨٥م ، سلطة عمان ، ص ٦

ولقد وصفها السلطان قابوس بن سعيد المعظم بقوله: "أن ما تحقق في إطار مجلسنا بتوفيق من الله تعالى وبتصاهر جهودنا الأخوية في كل ما عقدناه من لقاءات لا يدع مجالاً للشك في أن مسيرتنا إذا ما وأصلناها بنفس العزم والتوجيه الصادق المخلص سيكون لها مستقبل مشرق بإذن الله".<sup>١</sup>

وحرصت عُمان على مشاركة الإيجابية في كافة اللقاءات والاجتماعات الخليجية في شتى المجالات سواء على المستوى الوزاري أو على مستوى اللجان أو على مستوى القمة الخليجية، وشاركت في تنفيذ العديد من المشروعات المشتركة بين السلطة وبين الدول الخليجية الشقيقة ووافقت على الاتفاقيات الموقعة في إطار المجلس لإتاحة حرية التنقل دول المجلس وحرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال ، مما يعطي الحرية الكاملة للمواطن الخليجي في دول المجلس للتنقل والعمل والسياحة وهو ما يؤكد على وحدة خليجية حقيقية استطاع مجلس التعاون تحقيقها عمليا . سعيا وراء بلورة رؤية واضحة وتحديد منهاج ملائم للتعامل مع كافة التطورات لمواجهة المخاطر التي تهدد المنطقة إيمانا منها بأهمية منطقة الخليج التي تتصارع عليها القوى الدولية للتوغل والتدخل في شؤون دولها وسعيها بأن تكون المنطقة في مأمن من الصراعات الدوية والحفاظ على أمنها واستقرارها. وجاء في كلمة جلالة السلطان أدام مؤتمر ورراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في دورته الرابعة المعقد في مسقط " وبهم سلطة عُمان ان تشهد مسطقتنا استقراراً وأماناً دائماً..."<sup>٢</sup>

وتعتبر عُمان مجلس التعاون بمثابة منتدى يمكن من خلاله التأثير على الأحداث في المنطقة وإعطاء سياستها العربية القائمة على نهج الاعتدال والواقعية أو " الحد من التطرف في أي اتجاه " <sup>٣</sup>

ولقد رأينا أن الدبلوماسية العُمانية على الصعيد الخليجي تلتزم بمبادئ وأهداف المجلس بالحفاظ على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وتحقيق الرخاء والرفاهية والأمن والاستقرار لشعوبها، نظراً لما لأهمية الموقع الجغرافي المتقارب بحكم الارتباط والعلاقات والوشائج العميقة التي تربط أبناء هذه المنطقة بعضهم ببعض، ولذا فإن الدبلوماسية العُمانية تعطي الأهمية الكبرى في تحريكها ادبلوماسية لهذا الجانب الذي يخدم المصالح والأهداف المشتركة

<sup>١</sup> نفس المرجع .

<sup>٢</sup> مجلة الحوادث البيئية ، مقالته "المطبخ يحرر الوطنية بالحضارة والتقدم" من (٣٥) العدد (١٦٧٥) ديسمبر ١٩٨٨م

<sup>٣</sup> من الحديث الصحافي للسلطان قفوس لمجلة المستقبل ، باريس ، العدد ٣٤٩ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٣

لدول المجلس. كما عبر عن ذلك جلالة السلطان قابوس في خطابه بقوله: "أن من المنطقة كل لا يتجرأ واستقرارها مسؤولية كل الحكومات وشعوب المنطقة".<sup>٢</sup>

و أيدت عُمان كافة المساعي الإقليمية والإسلامية والدولية من أجل محاولة وقف الحرب العراقية الإيرانية ، ودعت الى ضرورة إيجاد بدائل أخرى إلى جانب الجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون لوقف تعرض الملاحة الدولية للخطر . فالسلطنة تؤمن بأن الأسلوب الدبلوماسي يعد أفضل السبل لوضع حد للحرب العراقية الإيرانية كما تؤمن بوجود استقرار مساعي السلام وخاصة ما تقوم به منظمة المؤتمر الإسلامي.<sup>٣</sup>

وكانت مشاركة السلطنة واضحة مع شقيقاتها الدول الخليجية في المساهمة في الحفاظ على أمن الخليج واستقراره ، وخاصة الملاحة العالمية التي تمر من الخليج مع تأمين سلامة الملاحة من مصيوق هرمز. من خلال تدعيم فكرة التعاون والتنسيق والتكامل العسكري وجاءت فكرة إنشاء قوة عسكرية موحدة هي قوة درع الجزيرة التي تكونت من بعض ابوحدات العسكرية المختارة من دول المجلس وقامت هذه القوة بعساورات مشتركة أكدت كفاءتها وكما أخذت دول مجلس التعاون الخليجي في البحث عن صيغة عسكرية مشتركة لحماية أمن الدول الخليجية الست .

وكما عملت السلطنة منذ قيام المجلس على المشاركة في جميع أنشطة مجلس التعاون الخليجي وفي جميع المجالات وخاصة في تنفيذ بروتوكولات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي تجعل من دول المجلس وحدة اقتصادية واحدة . تصمم جميع الدول من خلال التنسيق بين مشروعاتها الاقتصادية والتي تمثل أساس التنمية في دول المجلس.<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> احمد بن سالم بن احمد الشنري ، الخطاب السياسي للسلطان قابوس بين الفكر والتطبيق ، (إهداء ميثاقية تحليلية من عام ١٩٧٠م - ١٩٨٩م) ، رسالة بين ديوان الملك العالي ، السنة ائتمانية ١٩٨٩ - ١٩٩٠ المعركة المغربية ، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية الملك العالي رقم ١٩ - الرباط ، ص ٢١٢ .

<sup>٢</sup> من خطاب جلالة السلطان في العيد الوطني الخامس ١٩٧٥ .

<sup>٣</sup> عثمان في عشر سنوات ، صادر عن وزارة الإعلام ، ١٩٨٥ ، ص ٣٤

<sup>٤</sup> المرجع السابق ، ص ٣٩٩

## ثانياً: محددات الدور في مجلس التعاون:

### \* في المجال الاقتصادي والاجتماعي :

كان التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في ١١/١١/١٩٨١م أي بعد عدة شهور فقط من قيام المجلس خطوة كبيرة تؤكد على رغبة وتصميم الدول الأعضاء على تحقيق تقدم سريع على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها . ومن خلال تحديد الأهداف التي سعت هذه الاتفاقية إلى تحقيقها وتتبع ما تجز منها ولم ينجر يمكن ان نتعرف بدقة وموضوعية على أداء المجلس في هذا المجال<sup>١</sup>.

وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية في الدول الأعضاء في المجلس ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف العام حددت اتفاقية وسائل وإجراءات ملزمة يمكنجمالها على النحو التالي:

١ - معاملة - المنتجات - الزراعية والحيوانية والصناعية ومستجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني الصادرة والواردة وإعفاؤها من الرسوم الجمركية .

٢- وضع حد ادنى لتعريف جمركية موحدة في مواجهة المنتجات الأجنبية . وحق قوة تفاوضية جماعية لدعم المركز التفاوضي للمجلس في مجالي الاستيراد والتصدير .

٣- المساواة في المعاملة بين جميع مواطني دول المجلس من حيث حرية الانتقال والعمل والإقامة وحق التملك والإرث والإيصاء وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي وانتقال رؤوس الأموال وكذلك تشجيع إقامة المشروعات المشتركة

٤- تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية والعمل على توحيد العملة لتكون متممة متكامل الاقتصادي المنشود وتحقيق التعاون في كافة المجالات العلمية والعلمية

### \* في المجال السياسي والأمني:

على الرغم من أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لم يشر صراحة إلى أن من بين أهدافه الأساسية العمل على توحيد<sup>٢</sup>

المواقف السياسية للدول الأعضاء تجاه قضايا السياسة الخارجية أو توحيد السياسات الأمنية والدفاعية ، إلا أنه من المعروف أن هذه القضايا كانت هي الدافع الأساسي وراء قيام المجلس كما سبق أن اشرنا ، ولتقييم أداء المجلس في هذه المجالات ربما يكون من المفيد ان نفرق بين دوائر

<sup>١</sup> د. حوريف كيشيشيان، رؤية من الخارج ، بعض مميزات السياسة الخارجية ( لامتقلالية في حماية المصلحة الوطنية ) ، مرجع سابق ، ص ٢٦

<sup>٢</sup> سلطة عمان ووزارة الخارجية ، مكتب الإعلام ، الخارجية الوجه المشرق لعمان ، منشورات وزارة الخارجية الصقيفة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٩

ثلاث : الأولى هي الدائرة المحلية ويدخل فيها العمل المشترك في مجال السياسات الدفاعية تجاه الأقطار الخارجية . وكذلك الجهود الخاصة بحل وتسوية المنازعات السياسية بين الدول الأعضاء . أما الدائرة الثانية فهي الدائرة الإقليمية وتتعلق بالجهود الرامية إلى تنسيق مواقف دول المجلس تجاه القضايا الإقليمية وبالذات تجاه الحرب العراقية - الإيرانية ، والصراع العربي - الإسرائيلي .. الخ . وأما الدائرة الثالثة فهي الدائرة الخاصة بتنسيق المواقف تجاه القوى الخارجية وعلى الأخص تجاه القوى الأكثر فاعلية وتأثيراً في النظام الدولي . وبطراً لأننا سنتناول علاقة دول المجلس بكل من إيران والعراق أيضاً بالقوى الفاعلة في النظام الدولي في محاورتين مفصلتين فسوف نقصر حديثنا هنا على الدائرة الأولى وحدها.<sup>١</sup>

#### أ - في مجال تسوية المنازعات الداخلية:

على الرغم من أن الفترة المنصرمة بين الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج وقيام مجلس التعاون قد شهدت حلاً للعديد من المنازعات بين الدول الخليجية إلا أن عدداً من هذه المنازعات وخاصة منازعات الحدود ، قد ظل بلا حل واستمر بعد قيام المجلس . وبالتالي فقد توقفت قدرة المجلس على أداء وظائفه في كل المجالات على مدى فاعليته وقدرته على تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء

و كان النزاع القطري - البحريني على جزر حوار وفشت الديبل من أولى النزاعات التي اهتم المجلس بتسويتها فهي الدورة الثالثة للمجلس الثوري المنعقد بالرياض في مارس ١٩٨٢ غير المجلس عن قلقه لاستمرار هذه النزاع وأوصى السعودية باستئناف المصاعى الحميدة من أجل تسويته واخذ علماً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين البلدين لتجميد الوضع والالتزام بعدم تصعيده وكذلك بوقف الحملات الإعلامية . ومع ذلك فلم تفلح هذه الجهود كثيراً بل تفاقمّت الأزمة عام ١٩٨٦ م إلى حد الصدام المسلح . وبعد أن كان الأمر محصوراً في نطاق النزاع حول جزيرة حوار ، امتد النزاع ليشمل جزر فشت الديبل . ونشطت الوساطة السعودية مرة أخرى مفضضة عن المجلس لكنها لم تفلح سوى في تجميد الوضع دون أن تتمكن من التوصل إلى اتفاق لتسويته . وفي مايو ١٩٨٦ شكلت هيئة إشراف ورقابة تابعة لمجلس التعاون انحصرت مهمتها في إعادة الأوضاع إلى سابق عهدها قبل تفجر الأزمة . ثم تابعت الدبلوماسية السعودية جهودها في الوساطة لكن هذه الجهود أفضقت . وعلى إثر ذلك اتحدت قطر فراراً من جانب واحد بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية وقدمت طلباً بذلك في ٨ يوليو ١٩٩١ ، لكن هذا الطلب المنعرد لاقي

<sup>١</sup> المرجع السابق ص ٣٠ .



اعتراضاً في البداية من جانب البحرين .على الرغم من أن طرفي الأزمة كانا قد اقترحا معا عام ١٩٨٧ عرض النزاع على محكمة العدل الدولية ورحب المجلس بذلك في قمته الثامنة بالرياض وانتهى الأمر بتشكيل لجنة تصمم ممثلين عن كل من السعودية وقطر و البحرين يفرص الاتصال بمحكمة العدل الدولية وانتوصل إلى صيغة اتفاق مشترك وإيرام اتفاقية بمجمل انقضايا انتي يود طرفا النزاع عرضها على المحكمة للفصل فيها ، وهكذا أصبح النزاع رهأ الأ بصدور حكم محكمة العدل الدولية.<sup>١</sup> لكن السعودية والتي لعبت الدور الأساسي في الوساطة بين قطر والبحرين ما لبثت أن أصبحت طرفا في قضية ملتهبة مع قطر نفسها بسبب النزاع على منطقة الحفوس .وقد ظهر النزاع علناً عندما أصدرت قطر بياناً في ٣٠ / ٩ / ٩٢ أعلنت فيه أن قوة عسكرية سعودية هاجمت مركز الحفوس القطري ، اتهمت فيه السعودية بأنها قامت برسم ٧٠ % من حدودها مع قطر بصورة منفردة ودون استشارة مع قطر ، وحاولت قطر الضغط بكل الوسائل إلى درجة انها قررت استئناف علاقاتها مع العراق بشكل منفرد بل ولوحت بالورقة الإيرانية بوصفت بالإعلان عن نيتها في الانسحاب من قوات درع الجزيرة ، كما حاولت تدويل الأزمة بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة للتوسط فيها . وكانت مصر وهي دولة مهم خارج مجلس التعاون هي انتي قامت بالوساطة لا حتواء النزاع ولكنه ما يزال قائماً وقابلاً للانفجار في أية لحظة.

وتكفي هذه الأمثلة على أن قدرة المجلس على تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء وخاصة النزاعات الحدودية ، محدودة جداً وأيضاً للدلالة على أن هيئة تسوية المنازعات التابعة للمجلس الأعلى والمنصوص عليها في النظام الأساسي للمجلس هي مجرد هيئة شكلية لا ودود بها في الواقع.

#### ب\_ في مجال تحقيق الأمن الداخلي:

فرصت التهديدات التي تعرض لها أمن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على الصعيدين الداخلي والخارجي سواء قبيل قيام المجلس او بعد قيامه ، أن تولي هذه الدول عناية كبيرة لتسيق سياستها الأمنية والدفاعية ،

فعلى الصعيد الداخلي ، واجهت دول مجلس التعاون قضايا أمنية متشابهة .فبالإضافة إلى قضية العمالة الوافدة ، والتي كانت لها انعكاساتها الأمنية الواضحة في كل دول المجلس (وان بدرجات متفاوتة) طرحت أيضاً قضية الأقليات الدينية او الاثنية نفسها باعتبارها قضية امن بالدرجة الأولى وخاصة بعد اندلاع الثورة الإيرانية . فمن المعروف أن نسبة الشيعة إلى إجمالي عدد

<sup>١</sup> السفير طالب بن ميران بن رمان الرئيسي، المديسة الخارجية للسلطنة، مرجع سابق ، ص ٢٩

السكان في معظم دول مجلس التعاون مرتفعة، إذ تصل في البحرين إلى ٧٥% وفي الكويت ٢٥% وفي السعودية إلى ٢٠% وهكذا كذلك فقد كشفت التداعيات المترتبة على العزو العراقي للكويت أيضا خطورة مشكلة "البدون" أيضا كقضية أمية.<sup>١</sup>

فقد أكدت بعض الدراسات أن تعداد فئة "البدون" في الكويت بلغ ٢٥٠٠٠٠ شخص أي ٢٥% منجمالي عدد السكان. ومعنى ذلك أن البيئة السكانية الاجتماعية في دول مجلس التعاون تحتوي على العديد من الثغرات التي قد تسهل من قدرة القوى الخارجية على اختراقها ومن ثم تعرض أن هذه الدول للفلاقل والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي بوحصوصا عندما تكون البيئة الإقليمية والدول معادية أو غير مستقرة.

وبعد قيام المجلس بعدة شهور أعلن في البحرين في ١٣ ديسمبر ١٩٨١ م عن اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم من قبل مجموعة تتبع منظمة الجهاد الإسلامي ومركزها طهران وإن الأعضاء الستين في هذه المجموعة هم من المسلمين الشيعة. وكانت هذه الحادثة - في تصور العديد من الدارسين - هي التي دعت وراء داخلية دول مجلس التعاون إلى سرعة التوصل إلى اتفاق للتوقيع على معاهدة أمية شاملة أعس عنه خلال اجتماعهم بالرياض يومي ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٨٢ م . لكن معارضة الكويت لهذه الاتفاقية حال دون إقرارها . ووفقاً لما نشر عن هذه المعاهدة فإنها تحرم تداول جميع أنواع المطبوعات التي تروج لأفكار مصادرة أو مراهضة لنظم الحكم والقيم المعمول بها في دول المجلس . وتقرر لكل دولة بأحقبتها في اتخاذ كل ما تراه من إجراءات فعالة لمنع مواطنيها من التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار الأخرى

ولكن الفشل في التوقيع على معاهدة أمية شاملة بسبب رفض الكويت رفض الكوئ لم يكن معناه نهاية التعاون بين دول المجلس في المسائل الأمنية . فقد أصبح هذا التعاون حتمياً بعدد لى تعرضت الكويت لسلسلة من التفجيرات خلال أعوام ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ بما هي ذلك محاولة اغتيال أمير الكويت نفسه ، وبعد أن تعرضت مل من قطر والإمارات والعودة لأعمال إرهابية وتحريبية ، لكن هذا التعاون احد أشكالاً ثنائية ومتعددة لتبادل المعلومات وتحويل المشتبّه بهم وفرض قيود على النشر وعلى تأثيرات سفر.

ج- في مجال الدفاع ضد التهديدات الخارجية:

قام مجلس التعاون الخليجي أساساً تحت ضغط احساس عميق بأن منه مهدد . وكانت هناك ثلاث بؤر توتر ، على الأقل ، تشكل جميعها مصادر تهديد لأمن دول المجلس جميعاً :

<sup>١</sup> المرجع السابق ، ص ٣٩ .

الاحتلال السوفييتي لأفغانستان (والذي جعل القوات السوفييتية على مرمى حجر من الخليج العربي) والثورة الإسلامية في إيران (والتي رأت فيها دول الخليج مصدراً من مصادر التهديد الخارجي وعدم الاستقرار الداخلي في الوقت نفسه) وإسرائيل (والتي بدأ خطرها يقترب كثيراً من دول الخليج وخاصة بعد قيامها بتميز مفاعل ايرك النووي العراقي ونور أن تتردد في عور المجال الجوي السعودي نفسه).

وقد استمرت مصادر التهديد الثلاثة هذه بعد قيام مجلس التعاون ورادت احتمالات الانعكاس المتزايد للقوتين العظميين في منطقة الخليج مع تصاعد الحرب العراقية - الإيرانية واشتعال المنافسة بينهما أيضاً وفي الوقت نفسه على منطقة القرن الإفريقي.<sup>١</sup>

كما أدت في الوقت نفسه إلى خطوات محددة في مجال التنسيق العسكري ومحتواة تحقيق تكامل في النظم الدفاعية لدول مجلس التعاون الست. وبدء التنسيق بمناورات عسكرية مشتركة أطلق عليها 'درع الجزيرة' وبدأ التفكير في توحيد مناهج التدريب العسكري وإنشاء معاهد عسكرية مشتركة وتوحيد التسليح والتوسع في مشروعات التصنيع الحربي وأعقب مناورات درع الجزيرة المشتركة مناورات ثنائية استمرت طوال الفترة من ٨٤ وحتى توقف الحرب العراقية الإيرانية. وفي ١٨ أكتوبر ١٩٨٤ أعلن عن تشكيل قيادة مشتركة تحت إمرة قيادة موحدة ثم جرت في عقب مؤتمر القمة الخامس ان الذي عقد في الكويت مناورات 'درع الجزيرة' التي جرت في حفر الباطن وشارك فيها حوالي ١٠٠٠٠ جندي من مختلف القوات التابعة لدول المجلس الست.

<sup>١</sup> د. جويريف كوشينسكي، رؤية من الخارج، بعض مميزات المؤسسة الخارجية (الاستقلالية في حمائه المصلحة الوطنية)، مرجع سابق، ص ٣٠-٣١.

## المبحث الثاني : السياسة الخارجية العُمانية في إطار جامعة الدول العربية

### المطلب الأول : جامعة الدول العربية

وفي ١٠ أيار (مايو) ١٩٤٥ ونتيجة اجتماع الإسكندرية في حريف ١٩٤٤ تكونت الجامعة العربية من العراق ومصر والأردن ولبنان والسعودية وسوريا واليمن، وانضمت المغرب وتونس إلى الجامعة ثم بقية الدول العربية التي حصلت على استقلالها كما وصادقت سلطة عُمان على ميثاقها في ١٩٧١/٩/٢٩ وانضمت إليها بعد طول غياب وعزلة عن الساحة العربية، وبوعي منها في المصلحة الوطنية والقومية ورغبة منها في المشاركة البناء على المستوى العربي والدولي، مارعت السلطة في التصديق على ميثاق الجامعة معلنة بذلك حرصها على المشاركة الفعالة والتضامن مع القضايا العربية<sup>١</sup>. وشاركت في معظم مؤتمرات الجامعة سواء كانت مؤتمرات وزراء أو مؤتمرات قمة وتدعمت علاقاتها مع شقيقاتها من هذه الدول والمساهمة في كل الجهود المبذولة لخدمة ونصرة قضايا المنطقة العربية<sup>٢</sup>.

وتهدف الجامعة إلى توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وذلك بالعمل على المحافظة على السلامة والأمن العربي وصيانة استقلال الدول الأعضاء، وكما تهدف إلى تحقيق التعاون في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وإلى النظر في مصالح المجتمع العربي بصفة عامة. وتشمل فروع الجامعة مجلس الجامعة واللجان الفنية والأمانة العامة ويتكون مجلس الجامعة من ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة ويعقد في دورات عادية مرتين في كل عام (أيار وأيلول) على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء خارجية، يصوت واحد مهما كان عدد ممثليها ويقوم المجلس بكل ما من شأنه تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء من الاتفاقات وكذلك حل الممارعات بينها باستخدام الوساطة أو التحكيم وإقرار التدابير لمنع العدوان الأجنبي على الدول الأعضاء، وكما يختص بتقرير وسائل التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية. نص الميثاق على تأليف لجان فنية لتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في الميادين الاقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية والصحية والمواصلات، ولكل عضو في الجامعة يمثلها في لجنة من هذه اللجان

<sup>١</sup> سلطة عمان ووزارة الخارجية، مكتب الإعلام، الخارجية لوجه المشرق مقال، منشورات وزارة الخارجية العمانية، ١٩٨٠.

ص: ٢٩

<sup>٢</sup> سان في عبون العام، الجزء الأول، سلطنة عُمان، إصدار وزارة الإعلام، مخطوط ١٩٨٧، ص ٩٨.

التي تقوم بإعداد مشروعات الاتفاقات والمعاهدات قبل عرضها على مجلس الجامعة الذي يعين لكل لجنة رئيساً لمدة سنتين على الأقل.

والأمانة العامة وهي الهيئة الإدارية الدائمة للمنظمة ومقرها القاهرة وتتألف من أمين عام وأسماء مساعدين وعدد كاف من الموظفين الفنيين وينقسم العمل بالأمانة العامة الى خمسة دوائر هي إدارة الإعلام والنشر، الإدارة الثقافية، الإدارة الاقتصادية وشؤون البترول، إدارة الشؤون الاجتماعية، إدارة المواصلات، الإدارة القانونية، إدارة فلسطين، المؤسسة المالية والعربية، إدارة السكرتارية وغيرها.

ومن أجل تجسيد العمل العربي المشترك للتعاون البناء في مختلف المجالات، قامت سلطته عُمان بالانضمام إلى المنظمات الجامعة حسب الأولوية التي تراها ، ففي ١٩٧١/٧/١ انضمت السلطنة إلى الاتحاد البريدي العربي وأما في عام ١٩٧٣م فقد رأت السلطنة الانضمام إلى المنظمة العربية سدفاع ضد الجريمة وذلك في ١٩٧٣/٣/٢٦، وكذلك إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ميثاق الوحدة الثقافية) بتاريخ ١٩٧٤/٦/٤. وفي العام الذي يليه انضمت سلطنة عُمان إلى أربع منظمات أخرى سابقة عن الجامعة وتعمل في إطار العمل العربي المشترك : وهي المنظمة العربية للعلوم الإدارية في ١٩٧٥/٤/١. صندوق الإنماء الاقتصادي في ١٩٧٥/٤/٣٠، المنظمة العربية للأراضي الجافة والفاخرة في ١٩٧٥/٤/٣٠، وأخيراً الأكاديمية العربية للنقل البحري بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣١.<sup>١</sup>

كذلك فقد تم الانضمام إلى منظمة الاتصالات العنصرية والاتحاد العربي للمواصلات بتاريخ ١٩٧٦/٧/١٠، أما صندوق النقد العربي فقد انضمت إليه السلطنة في ١٩٧٧/٢/٥، وأخيراً منظمة تم التوقيع إنشائها هي المنظمة العربية للتنمية الصناعية في البلاد العربية حيث تم تحويلها من مركز إلى منظمة في عام ١٩٧٩.<sup>٢</sup>

وهكذا أصبحت السلطنة عضواً في جميع المنظمات والأجهزة التي تعمل في إطار جامعة الدول العربية.

<sup>١</sup> منظمة عمس ووزارة الخارجية ، الخارجية الوجه المشرق للفصل ، مرجع سابق ، ص ١٦  
<sup>٢</sup> المرجع السابق ، ص ١٨

## المطلب الثاني : دور السياسة الخارجية العُمانية في جامعة الدول العربية.

بعد سنة واحدة فقط من توبي اسلطان قابوس الحكم في عُمان انضمت عُمان إلى جامعة الدول العربية في ١٩٧١/٩/٢٩ وكان هذا الانضمام السريع للتطعيم الإقليمي العربي الجماعي الذي ارتضته الحكومات العربية كإطار يعبر عن العلاقات القومية ويدعمها في شتى الميادين ، وأدرك السلطان قابوس دور السلطنة في جامعة الدول العربية وتوكيدا على اهتمامها بقضايا أمتها العربية السياسية منها والسموية ، كما كان في المقابل تعبيراً عن إدراك الجامعة العربية لأهمية وجود السلطنة في الجامعة العربية شاركت سلطنة عُمان بالقول والعمل، بالرأي وبالدعم المادي والمعنوي في المنظمات المتخصصة الاقتصادية التابعة للجامعة<sup>١</sup>

صبحت السلطنة عسوا مهماً وشطاً في المشاركة الإيجابية في مختلف اجتماعات وشايطات جامعة الدول العربية، كما أن العلاقات الثنائية بين السلطنة والعديد من الدول العربية شهدت تطوراً كبيراً لخدمة المصالح المشتركة وأهداف الجامعة العربية ، وقد ركزت السلطنة في سياستها الخارجية على الصعيد العربي للمساهمة في الجهود العربية الرامية إلى نصرة القضايا العربية العادلة وفي مقدمتها قضية العرب المصيرية - قضية فلسطين<sup>٢</sup> . وبعل ما يصير هذه السياسية، مرويتها وفهمها للأحداث على أساس واقعي بعيداً عن أي تأثيرات أو تأثرات بمواقف معينة. وذلك لخدمة وحدة الصف العربي وتوثيق العلاقات الحميمة مع الدول الشقيقة والصديقة في إطار احترام السيادة الوطنية لهذه الدول. <sup>٣</sup> وباركت عملية السلام في الشرق الأوسط منذ الخطوات المصرية عام ١٩٧٨ إلى مؤتمر مدريد ١٩٩١ لتحقيق السلام العادل والشامل وأكدت دعمها الكامل لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة كما أنها أيدت الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين كل من الأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل. <sup>٤</sup> وتأكيداً للقيام بوجه فلسطين تم افتتاح سفارة دولة فلسطين في مسقط <sup>٥</sup> وتم فتح مكتب تمثيل للسلطنة في قطاع غزة <sup>٦</sup> . وفي هذا الجانب يقول السلطان قابوس:

"إننا جزء من الأمة العربية ترتبطاً وحدة الهدف والمصير قبل أن يجمعنا ميثاق الجامعة العربية وموقفاً من القضايا العربية واضح وصريح لا لبس فيه ولا غموض وقد أعربا عن

<sup>١</sup> الخارجية العمانية ، الترجمة المشرق لعمال ١٩٨٢م، مرجع سابق

<sup>٢</sup> سبوح بن علي بن سلطان ، النظام السياسي لسلطنة عُمان ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

<sup>٣</sup> احمد بن سالم بن احمد الشعري ، الخطاب السياسي للسلطان قابوس بين الفكر والتطبيق ، (إدارة سياسية تحليلية من عام ١٩٧٠م - ١٩٨٩ ) - مرجع سابق ، ص ٢١٣ .

<sup>٤</sup> وزارة الإعلام العمانية ، ضل في جيون العالم ، الجزء الأول ، مرجع سابق، ص ٩٩

<sup>٥</sup> المرجع السابق، ص ١٩٧

<sup>٦</sup> وزارة الخارجية، رئاسة الشؤون الإعلامية والدراسات، مسقط ١٩٨٢، ص ٨

<sup>٧</sup> ٢ المكتب السعودي، عُمان ١٩٩١، ص ٥٥

تضماننا مع إخواننا العرب بكل ما نستطيع ، وسيبقى دائما مؤيدين للحق العربي بدعمه بالدم والأمال وساعده بكل طاقاتها حتى يعود الحق إلى نصابه وترتفع اعلام النصر على الرؤوس بعون الله.<sup>١</sup>

وهكذا نرى مواقف سلطنة عُمان ثابتة وأكيدة من العلاقات العربية وانقصايا العربية المصيرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية ولعل ما يميز هذه السياسة مرونتها وفهمها للأحداث فهما واقعا بعيدا عن أي تأثير أو تأثير بمواقف معينة.

كما التزمت سلطنة عُمان في حرب ١٩٧٣ كليا بقرار وزراء النفط العرب اندي يقضي بتحفيض الإنتاج لأجل الضغط على الدول المؤيدة لإسرائيل.<sup>٢</sup>

ووقوفها إلى جانب مصر ورفضها الاستجابة لدعوة إخراجها من الجامعة العربية وعزلها بعد توقيع حكومتها على اتفاقية كامب ديفيد. ذلك بأنها ترى في عدم خروج مصر من الجامعة متحلا للحل الشامل والعادل اندي لا يأتي إلا باستمرار الحوار ، التي بقيت على هذا الموقف ورفضت مقاطعة مصر إيمانا بدور مصر السياسي والاقتصادي والبشري، ولما لها من ثقل في المحافل الدولية. وإن استبعاد مصر يعني تجميدا للقضية الفلسطينية وعرقلة المساعي المبذولة لحل هذه القضية . كما أن السلطة لا ترى في تصلب المواقف ما يساعد على القضية فهما صحيحا من قبل المجتمع الدولي . كما أن السلطة ترى أن انحلال في الوسائل ليس بالضرورة خلاف على الأهداف فالجواهر متفق عليه، وتبقى المرونة اندي تتحرك بها جهود كل دولة وتحدد مواقفها . فالاحتلاف في الوسائل قد يعطي للتحرك مرونة أكبر ويوسع دائرته بدل من حصره في دائرة صيقة. ولقد أثبتت هذه السياسة منطقيتها وتأثيرها حيث ازدادت الأصوات التي تنادي بعودة مصر للصف العربي.<sup>٣</sup> لأن عزل مصر سيؤدي إلى مزيد من الانقسام في الصفوف العربية وإلى مزيد من أضعاف قواها أمام خصومها.

وجاء غزو إسرائيل للبنان وتفكك انتصام العربي في عوام الثمانيات من القرن الماضي كتصديق للرؤية العمالية المبكرة الثاقبة بترى أن العدوان الإسرائيلي على لبنان واجتياحها لأراضيها خرق صارخ القانون والمبادئ الدولية.

ومن منطلق السياسة العمالية ودورها في جامعته الدول العربية وتحسين العلاقات العربية شهدت الساحة العمالية اليمية حالة من الانعراج والتطور تأكيداً لسياسة التفاهم والتقارب

<sup>١</sup> وزارة الاعلام العمانية ، عمان في ميون العالم، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٩٩

<sup>٢</sup> وزارة لأعلام، عمان لمة تهي المستقل ١٩٧٦، ص ٩٠

وسبب الخلافات القديمة بسبب اتهام عُمان اليمس بأنها تقدم المساعدات والملاح والأموال للنوار في طعار إضافة إلى إثارة خلافات حدودية معها، إلى أن توصلت سلطنة عُمان في عام ١٩٨٣ إلى ما كانت تصبو وتدعو إليه وهو التفاهم مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على القضايا المشتركة التي تعود بالحير على الشعبين الشقيقين وتم التبادل الدبلوماسي بين البلدين. وأخيراً تم الاتفاق في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢<sup>١</sup> لترسيم الحدود بين البلدين وانتهت إشكالية الحدود نهائياً بعد الترسيم .

أصافه سلطنة عُمان اتجاه القضايا العربية هناك موقعها المعلن اتجاه الحرب العراقية الإيرانية وهو الوقوف إلى جانب العراق في تصديه للعدوان الإيراني منذ أيلول ١٩٨٠<sup>٢</sup> ونددت سلطنة عُمان بمحاولات تصعيد الحرب العراقية الإيرانية.

وكما رحبت سلطنة عُمان في إطار جامعه الدول العربية بإعلان العراق الانسحاب من الأراضي الإيرانية والأشتراك في المفاوضات لإنهاء الحرب ومن أجل مصلحة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ماشدت عُمان يرا أن توقف الحرب وأن ترجع إلى السلم، فإلى جانب موقف سلطنة عُمان الحيادي إلا أنها تحاول تقريب وجهات النظر بين الدولتين المتحاربتين وفي نفس الوقت تحاول جاهدة إطفاء فتيل الحرب، وقد ساهمت سلطنة عُمان في تهدئة لهيب الحرب العراقية الإيرانية وعدم انتشارها.

وما بالنسبة للموقف العماني اتجاه أزمة الغزو العراقي للكويت وكما نعلم كانت أكبر أزمة تواجه النظام العربي في تاريخه على الإطلاق<sup>٣</sup>، لما أحدثته من شروخ حادة ليس من السهل علاجها ، وهي خصم الحدث اختطت سلطنة عُمان لنفسها طريقاً متميزاً في فهمها للنشاط العالمي بكل ما فيه من تعقيدات اتجاه الأزمة في الخليج . وبعد قرار العراق ضم الكويت لأراضيها، اجتمعت الجامعة العربية مرتين، الأولى كان لقاء ٣ أغسطس ١٩٩٠، أصدرت خلاله الجامعة قراراً اعتبرت فيه الفعل العراقي عدواناً وفتهاكاً للقانون الدولي، وفي اللقاء الثاني في ١٠ أغسطس ، تبنت الدول الأعضاء في الجامعة قراراً عبث الطريق أمام تدخل أمريكي عسكري<sup>٤</sup> ، ودعمت سلطنة عُمان القرارين ، ومع أنها تعاملت مع القرار الثاني بتردد، لا أنها في الحقيقة ، ومثل بقية نظيراتها في مجلس التعاون الخليجي ، أدعت للضغط الذي

<sup>١</sup> الخارجية العمانية ، لوجه المشرق لعُمان ، منشورات وزارة الخارجية ، ١٩٨٢، مرجع سابق

<sup>٢</sup> خالد محمد الفاضلي ، عُمان جمهور المحبة والسلام ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م - ١٤١٦هـ ، دار الثقافة العربية للنشر ، ص ١٤١  
<sup>٣</sup> محمد جاسم ، الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربية، رؤية عربية منشورات مركز دراسات الخليج العربي البصرة ، ١٩٨٤، ص ٢٠٣

<sup>٤</sup> د. الصوفي ( محمد ) ، مشاكل سياسة معاصرة، دار الأمان - الرباط ١٩٩٥ ، ص ص ١٦٤-١٦٦



الذي مارسه أغلبية الدول العربية التي حاولت حل الأزمة برعاية الجامعة العربية ومن هنا ، صوتت سلطنة عُمان لصالح القرار على الرغم من وجود بند ليه حذر من تدخل اجنبي ، وبقي موقف سلطنة عُمان حريصاً حتى اللحظات الأخيرة على السعي لتوفير مخرج سلمي سمازق ، وهي الدولة العربية الخليجية الوحيدة التي سعت لمحاولة تقريب وجهات النظر العربية.

وضرورة المحافظة على سياسة واضحة لأنه عندما التقت الدول العربية مرة ثانية في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ ، كان واضحاً أن دول مجلس التعاون مصممة على تعبيد الطريق أمام التدخل الأجنبي<sup>١</sup> ، ومن هنا قامت بالصعق لإصدار بيان في هذا الاتجاه وهو القرار الذي لقي دعماً من العالوية ، ولم تخرج سلطنة عُمان عن الصف الخليجي في هذا المصمار ، فقد دعمت كل إجراء تتخذه المملكة العربية السعودية للدفاع عن نفسها ، واستكرت تهديدات العراق لدول الخليج ، وشجبت حشد القوات العراقية على الحدود السعودية ، كما استجابت لطلب المملكة العربية السعودية ، وعدد آخر من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإرسال قوات عربية للمطقة ، وكمشراكة رمزية عن التزامها به امرت بإرسال فرقة عسكرية إلى الحطوط الأمامية السعودية<sup>٢</sup>.

### المبحث الثالث : السياسة الخارجية العُمانية وأثرها في العلاقات العربية العربية

#### المطلب الأول : العلاقات العُمانية العربية

إن السياسة العربية للسلطنة واضحة منذ اليوم الأول في عهد السلطان قابوس وهو مبدأ أكدته في معنى وفي غلبة الوصوح عندما قال جلالة:

لقد كنت حريصاً يوم توليت حكم عُمان على أن أعيد الاتصال بالعالم الخارجي وأنؤكد انتماعنا العربي ونحن عندما نتحدث عن ضرورة دعم العلاقات العربية فإننا لا نقصر حديثنا عن الجريمة العربية وإنما نعي جميع الدول العربية من المحيط إلى الخليج<sup>٣</sup>.

ولهذا حرصت سلطنة عُمان منذ بداية النهضة المباركة التي قام بها السلطان قابوس على إقامة علاقات ودية مع الدول العربية الشقيقة ، وهي في الواقع امتداد طبيعي لعلاقات أحوة بين الشعوب العربية جمعاء.

<sup>١</sup> قسم بن محمد بن سالم الصلحي ، الدبلوماسية العمانية وتحديات العولمة ، رسالة نيل دبلوم الدراسات العليا ، المجستير ، جامعة محمد الخامس ، المملكة المغربية ، نشرها دار مسقط للصحافة والنشر والتوزيع ، ص ١٣٠

<sup>٢</sup> المرجع السابق ، ص ١٣١.

<sup>٣</sup> محمد الصوفي ، النظام الدبلوماسي العربي ، رسالة نيل دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ١٩٩٣ م ، ص ٢٣١

وقد يادر السلطان قابوس منذ تسلمه مقاليد الحكم في البلاد إلى تلك حصار العرلة الاحتلالية الذي مارسته السلطة في العقود المنصرمة والتي عاشت خلالها عُمان في عزلة عن العالمين العربي والأجنبي، وذلك بإعلان حرصه على الانتماء إلى الأمرتين العربية والدولية، من خلال انضمام السلطة منذ بداية عهدها الجديد إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٧١.

وركزت سلطة عُمان ، في سياستها الخارجية على الصعيد العربي على تنمية وتطوير علاقاتها مع شقيقتها من الدول العربية دوما استثناء أو تمييز وعلى أساس التعايش السلمي والاحترام المتبادل وذلك للوصول إلى المساهمة في الجهود العربية الرامية إلى بصرة القضايا العادلة وفي مقدمتها قضية العرب المصيرية قضية فلسطين.

ثم كان الموقف الذي اتخذته السلطة حيال حرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل والذي أثبت معاشة السلطة لقضايا العالم العربي المصيرية، إذ سارعت السلطة إلى دعم الدولتين المحاربتين مصر وسوريا. كما التزمت بقرار مؤتمر وزراء البترول العرب الذي نصى بحفض الإنتاج النفطي في البلاد العربية المنتجة، وذلك بغية الصعظ على الدول المؤيدة لإسرائيل.

وكما قام السلطان قابوس بجهود على الساحة العربية حيث أجرى اتصالات وبعثات مستمرة مع الملوك والرؤساء العرب في رياراته للدول العربية، إذ استقبل الملك حسين في أواخر العام ١٩٨١، وفحامة الرئيس حسني مبارك في مطلع العام ١٩٨٢ ثم قام بزيارة لكل من مصر والأردن في أواخر العام ١٩٨٢ وخلال شهر أبريل ١٩٨٥ الأمر الذي أسهم في تقريب وجهات النظر وفي إقامة علاقات على أساس الاحترام المتبادل. وقد كان لهذه اللقاءات أثرها في دعم التعاون العربي المشترك.<sup>٢</sup>

ومن منطلق السياسة العُمانية تجاه الدائرة العربية ما قاله حصرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم \* العمل على أحد عُمان لمكانها الطبيعي في الصف العربي نتتمكن من المساهمة في الجهود العربية وتأييدها ونصرة قضاياها العادلة.<sup>٣</sup>

ومن هذا المطلق نفسه، حرصت السلطة على إقامة علاقات وطيدة مع شقيقتها في دول الخليج العربية ودعم التعاون الإيجابي والشامل في مختلف المجالات لبناء القوة الذاتية الجماعية والتي توفر للمنطقة المزيد من عوامل الأمن والرخاء والاستقرار ، وكانت في

<sup>١</sup> جريدة عمان ، الصادر في ١٧ نوفمبر ١٩٨٦ سلطة عُمان ، ص ١٥.  
<sup>٢</sup> عُمان الدولة المصيرية ، إصدار وزارة إعلام ، سلطة عُمان ، ص ٩٨.

طلبة المنادين بضرورة تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وهي تمارس دوراً فاعلاً وناشطاً في كل المؤتمرات والاجتماعات والدورات وحلقات الدراسات التي تقوم بها شعوب دول الخليج العربية لتنسيق الجهود في مختلف القطاعات، والتشاور في كافة القضايا المصرية المشتركة.

ولذلك انطلقت سلطنة عُمان في تأسيس قوات مسلحة متكاملة وقوية لممارسة الدفاع عن السلطنة والمشاركة في الدفاع لممارسة الدفاع عن المنطقة الخليجية العربية. فالسلطنة هي المدخل إلى الخليج العربي في منطقة مسنم، والملاحة الدولية في مصيق هرمز الذي يقع في أرصبتها، هذا المصيق الاستراتيجي وصمام الأمان الدولي ذو الأهمية الاقتصادية الكبرى للعالم من حيث كونه ممراً دولياً للنفط يتحكم في أمن أوروبا العربية والولايات المتحدة واليابان<sup>١</sup> بالإضافة إلى إشرافها على كل من البحر العربي وكذلك الخليج العربي الذي يعتبر بحيرة من النفط بالنسبة للدول المتقدمة وتقع عُمان في مركز أحداث المنطقة العربية. ومن واجبها الوطني والإقليمي والدولي أن تمارس بكل ما لديها من قوة ولا تدخر جهداً في قيادة عناصر قوتها على جميع الأصعدة البشرية والتقنية والآلية، التزاماً بواجباتها حيال نفسها، وحيال المنطقة الخليجية العربية ككل.<sup>٢</sup>

وتدرك السلطنة أن الأهداف المنشودة للمنطقة لن تتحقق إلا بتنسيق الجهود من خلال العمل الخليجي والعربي وتدعيم سبل التعاون مع الدول العربية والإسلامية في إطار الجامعة العربية ورابطة العمل الإسلامي للدفاع عن المصالح والقضايا المشتركة. من أجل ذلك شاركت عُمان في كل المؤتمرات والدورات الاجتماعية على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين في الدول الخليجية الست والتي تناولت كافة المجالات والأمور ذات الاهتمام الخليجي المشترك.

<sup>١</sup> من خطاب صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم في العيد الوطني الأول

<sup>٢</sup> الكتاب السنوي، ١٩٨٦، ص ٢٨

<sup>٣</sup> عهد الجاهل صبيح العريبي - النفط والتطور السيفي والاقتصادي لمنطقة عمان (دراسة تعريبية في الجغرافيا السياسية) الطبعة الأولى ١٩٩٩م - ١٤٢٠هـ دلي صحاء النشر والتوزيع عمان ص ١٩٥.

## وسوف نتناول علاقة عُمان مع بعض الدول العربية:

### أولاً : علاقة سلطنة عُمان مع المملكة العربية السعودية.

وفي ١٩٩١/٥/٢٠ رار السلطان قابوس بن سعيد حادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود تأكيداً لعلاقات التاريخية المصيرة بين البلدين. <sup>١</sup> حيث أن المملكة العربية السعودية لكبر أعضاء مجلس التعاون الخليجي. وتتميز هذه العلاقات بالخصوصية التي كانت وما زالت عنصر ثبات واستقرار وصمو ونطور وازدهار للعلاقات والمصالح المتبادلة .

لقد كان هناك كما نعم نزاعات حدودية بين سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية وترجع هذه النزاعات والمشاكل الحدودية في منطقة الخليج العربي على أثر اكتشاف النفط و الامتيازات التي منحت الشركات الأمريكية لاستغلال النفط عام ١٩٣٣، وأصبح لازماً على بريطانيا والسعودية تحديد الحدود. وبعد سنة من متح تلك الامتيازات جرت مفاوضات بين البلدين ، ساء على مذكرة بريطانية أُلعت بها السعودية. بأن الحكومة الأمريكية تستفسر عن مواقع الحدود الشرقية للسعودية وأنها قد رجعت لاتفاقياتها مع الإمبراطورية العثمانية عام ١٩١٣. فوجدت أن الواحة تاسعة لعُمان، فاعتزص ابن سعود على ذلك ورفض أن يكون للأتراك ي حق لتخطيط حدود البلاد <sup>٢</sup> . وتقدمت السعودية بمذكرة في ١٩٣٥/٤/٣ ذكرت فيها قتائل كثيرة تحت سيادتها من بينهم يبي غافر والدروع، كما قدم وزير خارجية السعودية قائمة بمائة وواحد وسبعين بئراً تمتد شمالاً من ربيع الحالي إلى ساحل الخليج وبها جميعاً تقع في ديرة بني مرة التي يعتبرها من رعايا ابن سعود. <sup>٣</sup>

وشهد عام ١٩٥١ نشاطاً سعودياً بمحاولة رسم الحدود وجرت مفاوضات بشأن البريمي ، بين الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير خارجية السعودية وبين الحكومة البريطانية التي تتحدث باسم السلطان سعيد بن تيمور وحاكم أبو طيبي ويبدو من سير المحادثات أن بريطانيا لم تكن مستعدة لمناقشة حدود عُمان مع السعودية .

وفي عام ١٩٥٢ احتلت القوات السعودية، التي سلحتها "الارامكو" ونقلتها بمساراتها إلى واحة البريمي ، كما ساعدت "الارامكو" السعوديين على إعداد دعواهم القانونية . كما أرسلت

<sup>١</sup> خالد بن محمد القاسمي ، عمان و مسيرة النحدي ، الفكرة العمانية ودورها في بناء الدولة العصرية ، موسوعة التاريخ والحضارة العظيمة ، ١٩٩٩ المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ص ٩٦

<sup>٢</sup> صلاح العبداء ، استخدام الوثائق في مناقشات الحدود بمنطقة الخليج ، تطبيق على الفرع في وحدات البريمي ، مجله دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت العدد ٤٣ تموز ١٩٨٥ ص ١٤١.

السعودية في نفس العام تركي بن عتيشان لتولي مهامه أميراً على (البريمي) وقام بتوزيع رسائل موجهة من سعود بن جلوي حاكم الإحساء إلى شيوخ المنطقة يطلب منهم معاونته<sup>٢</sup>. وقد استمر تأزم الوضع بين الطرفين السعودي والبريطاني، إلى أن قدم السفير الأمريكي في جدة مقترحات للتفاوض، وفعلاً جرت مفاوضات بين الطرفين في الرياض أسفرت عن توقيع اتفاقية للتحكيم في تموز عام ١٩٥٤. وتم بموجب الاتفاقية استي وفعلاً وزير الخارجية السعودي فيصل بن عبد العزيز والسفير البريطاني، تحطيط العمليات النفطية وانسحاب القوات السعودية وقوات ساحل عُمان وأبدلت بقوة شرطة مشتركة، وتشكلت لجنة تحكيم قصائية.

بدأت جلسات المحكمة في جيف ١١/٩/١٩٥٥، قدم الطرفان الوثائق المتعلقة بالزراع إلى هيئة التحكيم. وقد تمتثل الوثائق السعودية بما يأتي:<sup>٣</sup>  
\* عرض تاريخي للمناطق المتنازع عليها، كون المنطقة خضعت لسيطرتها منذ عام ١٩٥٦ - ١٩٥٥.

\* خرائط وملاحق.

\* وثائق خاصة بحماية الزكاة من مكتب حاكم عام الإحساء.

أما الجانب البريطاني فكانت وجهة نظره تلتخص، بأن احتلالاً مؤقتاً تعتمد السعودية لا يكون مبرراً وأنها تحالف الخط الأحمر الذي اقترحه فؤاد حمزة ووزير خارجية السعودية عام ١٩٣٥، الذي لا يشمل الحدود التي تطالب بها السعودية. ولكن المعارك الكلامية والانتهاكات طالت بين الطرفين، فبريطانيا تتهم السعوديين بالرشوة وتهريب الأسلحة إلى داخل عُمان ومساعدة قوات الإمامة. وبالمقابل انصبت الاتهامات السعودية على الوكيل السياسي البريطاني الذي قدم إلى البريمي بقوات مسلحة واجتماع بالشيوخ صقر بن سلطان شيخ المعيم بهدف تحريضه ضد السعودية. وطلبت هذه الاتهامات بين الطرفين مما دفع برئيس اللجنة البلجيكي إلى الاسحاب وكذلك العصو البريطاني الكوبي. وعلى أثر ذلك أسرع بريطانيا إلى حسم موضوع النزاع لصالحها ونصائح محمياتها باستخدام القوة والاستيلاء على المنطقة.<sup>٤</sup>

<sup>٢</sup> جي. بي. كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، تعريف وتعليق فؤاد حمزة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٧١، ص ١٩٥.

<sup>٣</sup> جي. بي. كيلي المرجع السابق، ص ٢٤٨-٢٥٠.

<sup>٤</sup> سعيد مجيد نديم، النظام النيميني في سلطنة عُمان، رسالة قدمت إلى مجلس كلية العلوم النيمينية في جامعة بغداد وهي جزء من منشورات بين نزعة دكتوراه فلهة في العلوم السياسية، جملد الثاني ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩، ص ٢٠٣.

<sup>٥</sup> المرجع السابق، ص ٢٠٣-٢٠٤.

حيث أعلن " انتوبي إيدن" رئيس مجلس العموم البريطاني في السادس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٥٥ ( بما أن مفاوضات التحكيم قد فشلت لم يبق أمامنا لاحتزام عهودنا ومساندة أصدقائنا سوى اللجوء إلى القوة).

وقد شجب وزير الخارجية الأمريكية جون فوسنر دلاس، مما اسماه بالعنوان البريطاني على البريمي ، ولكنه أذعن لتلك الخطوة ، وقد حقت حدة النزاع بعد عام ١٩٥٥. وقد توليت مسقط إدارة ثلاث قرى، بينما تولت أبو ظبي إدارة لقرى الست الباقية. ولم يتقبل السعوديون هذه التبعية ولكنهم قرروا ترك الأمور على حالها.

وبعد أن تمت السيطرة على البريمي ، اجتمع السلطان سعيد بن تيمور وانشيخ شحيوط شيخ أبو ظبي في قرية البريمي لإبرام اتفاق بشأن اقتسام السيادة على الواحة.

ولكن بعد أن اعلى السلطان قابوس حكم عُمان في يوليو ١٩٧٠ م خلفاً لوالده السلطان سعيد بن تيمور وقيام الاتحاد بين مشيخات ساحل عُمان في عام ١٩٧١م تبدلت أوضاع المنطقة ، تمكن السلطان قابوس من زيارة المملكة العربية السعودية في أكتوبر ١٩٧١م وصدر بيان مشترك في أعقاب الزيارة جاء فيه تحلي المملكة عن مطالبتها في الأراضي العمانية بالبريمي<sup>١</sup> ، وبذلك انتهت مشكلة البريمي وطلت مشكلة الحدود وترسيمها قائمة حتى تم الاتفاق في عام ١٩٩٠. على اثر اللقاء التاريخي بين سلطة عُمان والمملكة العربية السعودية في صباح يوم ٢١ مارس حيث وقعت اتفاقية الحدود الدولية بين الدولتين وبعد مراسيم التوقيع قال جلالة السلطان : " قبل كل شيء أود أن اسجل شكري العميق لأخي خادم الحرمين الشريفين على طيبة وكرم أحلاقة على عمله في إنجاح ما توصلنا إليه من اتفاق في هذا اليوم الذي نعتبره يوماً تاريخياً يجعل من واصر الأخوة التي هي قائمة بين بلدينا منذ قدم التاريخ قوة أكثر ويجعل منها تلاحماً لا يفصل ولاشك أن التاريخ في البلدين سيذكر هذا اليوم بأحرف من نور"<sup>٢</sup>

وقال خادم الحرمين الشريفين : " لا أجد من الكلمات التي من الممكن أن أعبر بها الفصل مما تفصل به جلالة السلطان بحي وصديقي وقائد من قادة العرب الأجلاء والمدركين والمفكرين "

<sup>١</sup> د سعيد بن محمد بن سعيد الهاشمي ، بحوث ودراسات في تاريخه عمان الحديث والمعاصر ، المجلد الثاني ، مطبع ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م ، ص ٩

<sup>٢</sup> عبد الله الأشعل ، الصية الحدود في الخليج ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ٥٦

<sup>٣</sup> جريدة عمان الصادرة يوم الخميس ٢٢ مارس ١٩٩٠.

## ثانيا : علاقة سلطنة عُمان مع المملكة الأردنية الهاشمية .

كانت المملكة الأردنية الهاشمية من لوائل الدول العربية الشقيقة التي ارتبطت بها عُمان بعلاقات خاصة وذلك منذ مطلع عام ١٩٧٣م فقد ساهمت الأردن في استتباب الأمن والاستقرار في جنوب عُمان (طفار) ، بوحداث عسكرية رمرية، كما فتحت الكليات العسكرية الأردنية أبوابها لتدريب الجيش العماني ، وعرر هذه العلاقات الخاصة إبرام اتفاقيات تربوية وثقافية وإعلامية في عام ١٩٧٦ ، ساعدت على التبادل الثقافي الإعلامي بين البلدين وسهلت لكثير من الطلاب العمانيين الالتحاق بالجامعات والمعاهد الأردنية، إضافة إلى تبادل الخبرات في المجالات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والإدارية بين البلدين، كما استعانت عُمان بمدرسين أردنيين في مختلف مستويات التعليم.<sup>٢</sup>

وقد ارتبط صاحب الجلالة السلطان قابوس بعلاقات خاصة بالمغفور له يبدن الله تعالى الملك حسين وبالأسرة الهاشمية . فكان جلالة الملك حسين يرور عُمان باستمرار من أجل التشاور وتبادل الرأي والفكر في قضايا كثيرة تهم البلدين الشقيقين كما تهم العالمين العربي والإسلامي ، وارتبط بعض أفراد الأسرة الملكية بروابط المصاهرة مع بعض الأسر العمانية. لى المتبع لهذه العلاقة بدأت العلاقات السياسية بين عُمان والأردن في عهد السلطان قابوس و التي بدتها الأردن بتبادل التمثيل الدبلوماسي بفتح سفارتها في السلطنة بمر ابتداء في عام ١٩٧٢ وسارت تلك العلاقات نحو الأفضل بشكل متصارع .<sup>٣</sup> وما عقبها من تعاون في المجال العسكري والتربوي والسياسي يشير إلى بعد نظر القيادتين وإخلاص العاهلين العماني والأردني في توثيق عرى هذه العلاقة والتعاون والتشاور المستمر بين البلدين الأمر الذي جعل من تلك السياسة علاقات جيدة وحميمة.

وكما جمعت بين الملك حسين والسلطان قابوس عدد من اللقاءات ولكنها غير معروفة على وجه التحديد ولكن من المؤكد إنها عديدة ، وإن معظمها تم في مسقط . تشير بعض الدراسات إلى أنها بدأت بر زيارة قام بها السلطان قابوس للأردن في آذار / مارس عام ١٩٧٥. ورد عليها الملك الحسين بزيارة لعُمان في نيسان / أبريل من العام نفسه، حيث تفقد في تلك الزيارة القوات الأردنية هناك. وكانت الزيارة الثانية للملك حسين في عام ١٩٧٧ عندما شارك في احتفالات السلطنة بعيدها الوطني السابع.

<sup>١</sup> جريدة م القرى ، العدد ٣٣٠٥ الصادر في ٢٥ رمضان ١٤١٠هـ .

<sup>٢</sup> سعيد بن محمد بن سعيد الهاشمي ، بحوث ودراسات في تاريخه عُمان الحديث والمعاصر مرجع سابق ، ص ٢  
<sup>٣</sup> د. سفي مشقة ، السيفلة الخارجية لأردنية و دول مجلس التعاون الخليجي ، أوراق وثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م  
 عمان ، ربة دار ومكبة الحمد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ٢٠٠٢ ص ١١٠

فإننا لا ننسى روح التعاون وفناعة الملك الأردني بأهمية مساعدة السلطة التي قد أحيطت بناب من العزلة للفترة ليست بالقصيرة ، ونعزى هذه العزلة إلى الخوف من وبوح المواطنين في التيارات الفكرية السائدة آنذاك في المجتمعات العربية فضلاً عن ما لاقاه الملك حسين من صعوبات في عام ١٩٧٠ م بيه وبين الفدائيين الفلسطينيين ويعرف بعض الصعوبات التي تعاني منها عمل كما يعاني منها الأردن. وقد أبدت الأردن انضمام عمل إلى عضوية الجامعة العربية في ١٩٧١/٩/٢٩ م والأم المتحدة في ١٩٧١/١٠/٧.

وقد حرص البلدان على التماز وتبادل الآراء في ما بينهما على مختلف المستويات، وإزاء كافة القضايا التي تعيها سواء كانت قومية أم دولية وسواء كانت تطرح في الإطار العربي أم في المحافل الدولية حيث تستأمن قيادة كل منهما بحكمة وتعقل الأخرى.

لقد ظل الملك حسين على اتصال مستمر مع أخيه السلطان قابوس بحدود الحرب العراقية الإيرانية. كما أنه أجرى معه محادثات هامة بحدود أزمة الخليج الثانية عندما وقع في الثالث من آب / أغسطس عام ١٩٩٠ في مسقط أثناء توجهه إلى بغداد ، أي في صباح اليوم التالي لاحتلال العراق للكويت، واستمرت الاتصالات بين الرعيين بعد ذلك التاريخ، كما كانت الاتصالات مستمرة بين وزير الخارجية العماني يوسف بن عنوي وأخيه وزير الخارجية الأردني في حينه مروان القاسم<sup>١</sup>

وكما كانت سلطنة عمان أول دولة عربية تؤيد قرار الأردن بشأن إعادة علاقاتها المقطوعة مع مصر وذلك في سبتمبر ١٩٨٤<sup>٢</sup> التي قطعت بسبب اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ أي قبل قرار الجامعة العربية بإباحة عودة العلاقات العربية مع مصر بشكل ثنائي واعتبار ذلك من أعمال السيادة التي تخص كل دولة على حدة وذلك في قمة عمل الطارئة في نوفمبر ١٩٨٧<sup>٣</sup>.

وفي عام ١٩٨٥ وضع جلالة السلطان رؤية عمان للاتفاق الأردني الفلسطيني حيث قال: " لقد كنت أود مع قاعتي بان الاتفاق ( الأردني الفلسطيني ) يستحق الاهتمام الكامل من الولايات المتحدة ، شريك السلام في الشرق الأوسط بكت أود علو أن الجانبين الفلسطيني والأردني قد أعلننا استعداد ودهما المشترك لقبول التفاوض مع الأطراف المعنية في إطار مبادئ محددة ومعلنة كنت أرجو أن يعلن الوفد الفلسطيني الأردني المشترك استعداده لكل

<sup>١</sup> المرجع السابق ، ص ١١٢

<sup>٢</sup> تحديث للناطق باسم وزارة الخارجية العماني في صحيفة أخبار الخليج الإماراتية ، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٤.

<sup>٣</sup> حمد مالم أحمد الشمرني ، ميسرة عمان العربية في عهد السلطان قابوس ، رسالة نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة أميرة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٩٥ ، ص ٣٢٣.



صور الحوار بما في ذلك الجلوس على مائدة واحدة مع الأطراف الأخرى وقبول انعكاس المآثر على أساس الاعتراف المتبادل وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية التي جرى احتلالها بعد عام ١٩٦٧م. اعتقد أن الوفد الفلسطيني الأردني سوف يختصر الكثير من الوقت بهذا الإعلان، فضلاً عن أنه يصع الأطراف الأخرى في مآرق حقيقي إذا لم تكن جادة في أهدافها ونواياها<sup>١</sup>.

وخلال أزمة الكويت ١٩٩٠ عندما تعرضت علاقة الأردن لاستكاسة شديدة مع دول مجلس التعاون بسبب ما اعتبرته إحياراً أرضياً لموقف العراق كانت سلطة عُمان هي الدولة الوحيدة في المجلس التي لم تتوتر علاقاتها مع الأردن وكانت مسقط العاصمة الخليجية الوحيدة التي استقبلت المغفور له الملك حسين وأجرت اتصالات مع المسؤولين الأردنيين لوضع تصورات للخروج بحل سياسي في الإطار العربي للارمه . وحيث أشار جلالة الملك عبد الله الثاني إلى العلاقات المتميزة بين القطريين الشقيقين لأن عُمان واحدة من ثلاث دول وقعت إلى جانب الأردن في مواجهة أزمته الاقتصادية<sup>٢</sup>.

وبحكم العلاقات المتميزة بين عُمان و الأردن يرجع إلى عُمان تلعب دوراً حاسماً في عودة العلاقات الأردنية مع دول مجلس التعاون إلى ما كانت عليه قبل الغزو العراقي للكويت . وعلى مستوى آخر من تفاعلات السياسة الخارجية العُمانية رجحت بعض المصادر أن تكون الأردن هي الطرف الثالث أو الوسيط الذي لعب دوراً هاماً في الاتصالات السرية التي كانت تجريها سلطنة عُمان مع الاتحاد السوفييتي لإقامة علاقات سياسية بينها<sup>٣</sup> في إطار قاعة عُمانية بأهمية إقامة نوع من التوازن في علاقاتها الخارجية مع القوى العظمى من شاة أن يقال من محاطر الاستقطاب الدولي في المنطقة رغم أن السلطان قابوس لم يصرح باسم هذا الوسيط مكتفياً بالإشارة إلى أنه من خارج منطقة الخليج كلياً ولكنه صديق سطرهين<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> د. هادي حسن حمودي ، سلطنة عُمان من النطق الذاتي إلى التظلم الذاتي ، إصدار وزارة الإعلام ، سلطنة عُمان ، من ١٣٧ - ١٣٨

<sup>٢</sup> د. عصا محمد رهوف ، العلاقات الأرسية الصائبة ، السياسة الخارجية الأرسية و دول مجلس التعاون الخليجي ، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣٠ نيسان ٢٠٠١م ، تحرير د. أمين مشاقبة ، عمان - ليد ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ٢٠٠٢ ص ٨٩.

<sup>٣</sup> صحيفة القبس الكويتية ، ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧

<sup>٤</sup> Sultan Qaboos in an Interview to The "Times Of Oman Newspaper"- Oman 22 October 1984

### ثالثاً : علاقة سلطنة عُمان مع جمهورية مصر العربية.

سعت سلطنة عُمان ليماناً منها بعروبتها وبما تشكله جمهورية مصر العربية من ثقل سياسي دولي، إلى فتح أول سفارة لها في القاهرة عام ١٩٧٢م، ومن ذلك التاريخ والعلاقات العمانية المصرية تقوى وتمتد يوماً بعد يوم سواء على المستوى الدبلوماسي أو الاقتصادي أو الثقافي ، ولقد أيدت سلطنة عُمان معاهدة كامب ديفيد إيماناً منها بأن من حق أي دول عربية استرجاع أراضيها بأي طرق كانت وسلطنة عُمان تؤيد من جانبها أية مبادرة يقوم بها رئيس عربي من أجل تحقيق تسوية عادلة، تعيد للشعب الفلسطيني كامل حقوقه، وتحفظ له كرامته<sup>١</sup> ، وأيدت أية مبادرات تهدف إلى سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط<sup>٢</sup>.

حيث قال السلطان: "إن موافقة السلطنة على اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ترتكز على إيمان راسخ بضرورة بحث كل السبل التي تؤدي إلى تسوية نهائية ومشرفة لمشكلة الشرق الأوسط وإلى صيانة حقوق الشعب العربي، وأشار جلالته إلى أنه لم يقدم حتى الآن أي اقتراح بديل ومعقول لحل هذه المشكلة .

واستطرد السلطان قابوس قائلاً: "إن السلطنة لا تتحار إلى أية جهة في العالم العربي، ولأية حكومة تتخذ أية خطوة توافق عليها السلطنة ، فإنها ستقول ذلك بكل صراحة ، لكن إذا اتحدت مصر الحكومة أو أية حكومة أخرى خطوة لا توافق السلطنة فإنها ستقول ذلك بصراحة أيضاً".

فإن السلطان امتدح العلاقات الثنائية مع مصر، وأيدها في موقفها حرب ١٩٧٣م ، وعندما انتصرت القوات العربية في حرب عام ١٩٧٣م فإن انتصار القوات العربية كان بمثابة نصر لعُمان نفسها<sup>٣</sup> ، إذ عبر صانع القرار العُماني عن النصر بصيغة المنكلم، إذ قال السلطان قابوس:

(وقد تجلّى ذلك واصحاً في العاشر من رمضان ١٤ / أكتوبر ١٩٧٣م يوم أن كسرت قواتنا العربية المسلحة طوق الغرور والصلف الصهيوني، وقد تحقق لنا العبور والنصر على الأعداء)<sup>٤</sup>.

وكذلك يبين السلطان قابوس موقفه من مصر من خلال قوله :

<sup>١</sup> المصدر نفسه

<sup>٢</sup> خطاب في ١٩/١١/١٩٧٨م

<sup>٣</sup> خطاب جلالة السلطان في العيد الوطني الثالث في ١٨/١١/١٩٧٣م.

<sup>٤</sup> خطاب جلالة السلطان في العيد الوطني الرابع يوم ١٨/١١/١٩٧٤م.

"إني راض والحمد لله عن العلاقات الطيبة الوطيدة بين عُمان ومصر، بكتي أطمع دائماً في المزيد، ولكننا نتطلع إلى زيادة التفاعل بين شعبي عُمان ومصر، وإلى دعم الروابط بينهما، وعلى هذا الطريق سوف نسير دائماً بإذن الله"<sup>١</sup>

و أشار لها علاقات شائبة خالصة من الشوائب.

"علاقتنا علاقات أحوية ممتازة ، وعلاقات الأسرة الواحدة. لمسا بغرياء عن بعض لكي نقيم علاقاتنا، لأننا شيء واحد في الحقيقة ، وفي هذه البقعة من الأرض، والحمد لله لا توجد في علاقتنا أية شوائب"<sup>٢</sup>

واستمرت العلاقات العُمانية المصرية عبر مراحل التاريخ المعاصر، وكانت هناك روابط مستمرة بين البلدين. ويؤكد جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان فيقول:

"لقد ثبت عبر مراحل التاريخ المعاصر أن مصر كانت عنصر الأساس في بناء الكيان والصف العربي... وهي لم تتوان يوماً في التصحية من أجله، والدفاع عن قضايا العرب والإسلام.. وأنها لجديرة بكل تقدير".<sup>٣</sup>

#### رابعاً : علاقة سلطنة عُمانية مع المملكة المغربية.

إن العلاقة العُمانية المغربية تمتاز اليوم بالاحترام المتزايد الذي يكتنه كل من البلدين للأحر، وبالطبع الصداقة الطويلة التي كانت تربط ملوك الدولتين المعفور له صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، والسلطان قابوس بن سعيد اللذان عملا على تركيز علاقات بديهما على قيم نبيلة، ووجهات النظر متشابهة حول المشاكل وعلى الخصوص إدراك إنساني لتعاون.<sup>٤</sup> واستمرت تلك العلاقات مع صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وسلطنة عُمان كانت في المحافل الدولية تؤيد حل قضية الصحراء المغربية على أساس التفاهم في إطار الصداقة ، والتعاون السائد بين أسبانيا والعالم العربي، فتجد ذلك في الخطاب الذي ألقاه أحمد بن عبد السي مكي رئيس وفد عُمان للدورة ٢٩ للجمعية العامة عام ١٩٧٤، قال فيه "أما بخصوص مشكلة الصحراء، فإن حكومتي تؤيد الاتفاق الذي توصل إليه المغرب وموريتانيا لهرض القضية على محكمة العدل الدولية، وبما نشأه الحكومة الإسبانية أن تقبل

<sup>١</sup> الأهرام ١٩٨٥/١/٢٠.

<sup>٢</sup> البلاد في ١٩٨٧/١/٧.

<sup>٣</sup> مقابلة لمرتها صحيفة نيويورك تايمز ، ١٩٧٩/٥/٨.

<sup>٤</sup> عبد الرحيم بن سالم بن سليم فرج السليم بتركراف السوسنة اسبانية صلي ، بحث قبل الإجازة في الحقوق ، جامعة محمد الخامس ، المملكة المغربية ، كلية الحقوق سنة ١٤٠٧ هـ - ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٧ - ١٩٨٨ م . ص ٤٥

ذلك، وأن تتعاون على حل هذه القضية عن طريق التفاوض والتعاهم في إطار الصداقة، والتعاون السائدين بين أسبانيا وأنعم العربي<sup>١</sup>.

فقد شاركت سلطنة عُمان يوفد في المسيرة الخضراء الذي خططها الملك، الحسن الثاني، وما مشاركة عُمان في هذه المسيرة إلا إيماناً منها على الشرعية التاريخية والجغرافية للمغرب على الصحراء، وسيادة الأسر التي حكمت المغرب على الصحراء، واعتبار الصحراء جزءاً لا يتجزأ من المملكة المغربية... وما زالت العلاقات المغربية العُمانية تشهد تطوراً وتعاهماً على كافة الاتجاهات والأصعدة إيماناً من القيادتين الحكيمتين، من تمثين الصف العربي وتقوية العلاقة بين القطرين العربيين العُماني والمغربي<sup>٢</sup>.

وبالإضافة إلى التعاون الدبلوماسي، هناك تعاون بين البلدين في عدة مجالات، أبرزها الجانب الثقافي وتبادلت خلال السنوات الماضية الريارات الرسمية بين كبار مسؤولي البلدين. كما قام وزير التجارة والصناعة العُماني بزيارة المغرب وقع خلالها نيابة عن حكومة السلطنة على الاتفاق التجاري واتفاقية التعاون الاقتصادي والعسي بين البلدين وتدل زيارة وسي عهد المغرب الأمير محمد لحضور احتفالات السلطنة بعيدها الوطني في ١٨ نوفمبر ١٩٨٥م على مدى عمق العلاقات بين البلدين<sup>٣</sup>.

### خامسا : علاقة سلطنة عُمان مع جمهورية اليمن .

اتسمت العلاقات القائمة بين السلطنة وجمهورية اليمن الديمقراطية سابقاً بالمد والجزر. لا أن عام ١٩٨٨م شهد تطوراً متميزاً في هذه العلاقات بتبادل الريارات بين مسؤولي البلدين منها الريارات التي قام بها لعن يوسف بن علوي بن عيد الله، وسمو فيصل بن علي محمد بن علي الفتيبي ، وكذلك ريارات قام بها لمسقط عبد الواسع سلام، ونائب وزير التجارة وغيرهم وتوجت هذه الريارات بزيارة قام بها الرئيسي اليمني الديمقراطي حيدر أبو بكر العطاس التقى خلالها مع السلطان قابوس وأثمرت اتفاقاً شاملاً للتعاون، وثلاث اتفاقيات تفصيلية للتعاون في مجالات التجارة والمواصلات والعدل والشؤون الإسلامية ، وهي زيارة اعتبرها المراقبون بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين الدولتين الجارتين تتفق مع سعي السلطنة الدائم لإقامة علاقات طبيعية وتعاونية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتنمية المصالح المشتركة على أسس من المساواة والتكافؤ والاحترام. وكما أتت الزيارة

<sup>١</sup> المرجع السابق ص ١٦

<sup>٢</sup> السفير طائب بن ميزان بن رمان الرئيسي، وراة الخارجية ، المعهد الدبلوماسي العُماني، مرجع سابق، ص ٣١.

التاريخية للسلطان قابوس إلى اليمن في الثاني من تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٣ أي بعد عام من توقيع الاتفاقية لتتوح هذا المعمار في العلاقات بين البلدين ، ولتؤكد على أن مسيره الاخوه والتعاون تسير بخطى ثابتة ووطيدة تحميها إرادة مشتركة للشعبين الشقيقين. وبذلك تكون هذه الزيارة قد شكلت مفصلاً تاريخياً في سجل العلاقات بين البلدين .

ومع ذلك فلا بد من الحديث عن النزاعات الحدودية بين سلطنة عُمان و اليمن الجنوبية التي ترجع بدايتها إلى الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج في ١٩٧١م فأحدثت فراغاً أمنياً في المنطقة كان بداية لإثارة القلاقل ونزاعات الحدود بين الوحدات السياسية في الخليج في الوقت الذي حصلت اليمن الجنوبية على استقلالها في عام ١٩٦٧ وقامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ذات الاتجاه الثوري التقدمي وعلى الجانب الآخر حيث تشكلت جبهة من الشباب في إقليم جبل (طعار) الواقع على حدود اليمن الجنوبية وذلك لمقاومة نظام الحكم في عُمان الذي كان يقوده السلطان سعيد بن تيمور واسقاطه . ومن ثم تحرير عُمان من الوجود الاستعماري البريطاني ، وعرفت هذه الجماعة من الشباب بتوجهها الأيديولوجي ذات النزعة الماركسية إلى الحد الذي كانت تستهدف قلب نظام الحكم وقمة نظام حكم ماركسي.

ولكن استطاع السلطان قابوس بن سعيد الذي تولى الحكم في يوليو ١٩٧٠م<sup>١</sup> وأعلن توحيد البلاد وتغيير اسمها من سلطنة مسقط إلى سلطنة عُمان وتحرك تجاه الثوار طائفاً للتفاهم معهم بهدف التعاون من أجل اصلاح البلاد مما يستلزم المصالحة والتعايش بين جميع أبناء الشعب وعرض السلطان قابوس أن يشترك معه الثوار في المسؤولية وفي شغل عدد من المناصب الوزارية. ولم يستجيبوا الثوار لمنطق السلطان قابوس ونزلوا من معانقتهم في جبال طعار واقتنعوا بالوضع الجديد. مما قاد السلطان قابوس بعد ذلك بأكثر من عام إلى محاولة السيطرة على جبال طعار ومواجهة "الثوار" وفي الوقت الذي بد هؤلاء تلقي مساعدات وتدعيم من نظام اليمن الجنوبية الذي فتح البلاد أمامهم للهروب من سلطنة عُمان وقام النظام انعني بتدريبهم ومن هنا رالت حدة نزاعات الحدود.. فقد كانت البداية مجرد نزاع على منطقة "حدود" انتقلت إلى نزاع بحكمه بعد أيديولوجي . فقد تلاحقت جبهة تحرير "طعار" بتوجهها الماركسي مع نظام حكم اليمن الجنوبي فكان الأخير مدعماً لها في مواجهة نظام الحكم العماني فتعمق الخلاف بين عُمان وبين اليمن الجنوبية وصلت إلى حد الاشتباكات على الحدود ووقعت اشتباكات في الأسبوع الأول من مايو ١٩٧٢ بعد لجوء عدد من ثوار جبهة

<sup>١</sup> خالد محمد القاسمي ، عُمان جسور المحبة والسلام ، مرجع سابق ، ص ١٤١.

<sup>٢</sup> جمال علي رهري ، لعاد المصافحة العربية بين عمان واليمن الجنوبي ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات ، ص ١٣٩

تحرير إقليم طفار إلى اليمن الجنوبية ثم تكررت الاشتباكات في ١٩٧٤ وفي عام ١٩٧٥ وفي أكتوبر ١٩٧٨م وفي مايو عام ٩٧٩ م ثم في سبتمبر ١٩٨٠ وكذلك في فبراير ١٩٨١. وأيضاً في مارس ١٩٨٢. كانت هذه الاشتباكات في حدها الأدنى وجاءت مجرد مناوشات وتهديدات بسيطة . ولم تتخط في حدها الأقصى مجرد هجوم واحد بالطائرات من قبل عُمان على بعض القرى القريبة من حدودها في إقليم طفار . ورغم ذلك فإن هذه الاشتباكات كانت تشكل تهديداً لمسئمة بأسرها خاصة لاصطباغها بعد أيديولوجي على الرغم - أيضاً - من تمكن السلطان قابوس من القضاء نهائياً على الثوار في جبال طفار واستعادة الإقليم وإتمام توحيد البلاد وفي عام ١٩٧٥ مر عدد كبير من هؤلاء الثوار إلى اليمن الجنوبية وكانت مثل هذه لحل الاشتباكات والنراعات بين الدولتين تتعالم في الوقت الذي حاولت جهود الوساطة شق طريقها لـ النزاع بين الدولتين.<sup>١</sup>

وكان هناك جهود وساطة لحل النزاع وهذه الجهود لم تخرج عن الإطار العربي منذ بدايتها ورغم تعثرها طويلاً دون أن تصل إلى شيء سواء أكانت جهوداً فردية أم جهوداً جماعية . لا أنها توصلت في النهاية إلى اتفاق الدولتين على حل ما بينهما من نزاعات وبوساطة دول عربية خليجية وفي الحقيقة أنه قد بذلت جهود كبيرة وتوسطت أطراف عربية متعددة . وذلك طول فترة النزاع. وقد بدأت جهود وساطة الجامعة العربية نظراً لاشتعال القتال في جنوبي سلطنة عُمان واليمن الجنوبية . وقد شكلت الجامعة لجنة توفيق عربية من مصر وسوريا والجزائر والكويت وتونس وليبيا . بناء على قرار لوزراء الخارجية العرب خلال أبريل ١٩٧٤م وذلك لإيجاد تسوية الخلاف بين عُمان واليمن الجنوبية. وتم وضع برنامج عمل لهذه اللجنة للاتصال بالأطراف واستمر عملها نحو الشهرين ثم سرعان ما توقف لمدة شهر تقريباً ثم عادت الاجتماع ثانية في يناير ١٩٧٥م وبحيث الوضع المتوتر بين الدولتين لمحاولة إيجاد صيغة بين البلدين للانتقال إلى مرحلة متقدمة يمكن أن تتم فيها تسوية الموقف بينهما وإعداد صيغة مصالحة بين البلدين ، ولم تصدر المناقشة عن نتيجة إيجابية فاصطر ووزراء الخارجية إلى التوصية باستمرار لجنة جنوبي عُمان السابق تشكيلها في مساعيها لتحقيق هذا الغرض وعموماً فإن جهود الوساطة الجماعية من خلال الجامعة العربية لم تسفر عن أي شيء .

وبالنظر إلى جهود الوساطة الفردية أي من قبل دولة عربية ما؛ فإنها قد بدأت بوساطة الرئيس السوداني جعفر نميري حيث قام بزيارة البلدين خلال فبراير ١ مارس ١٩٧٧م لوضع

<sup>١</sup> المرجع السابق ، ص ١٣٩ - ١٤٠

حد لحلافهما وأكد الرئيس صميري أن نتائج وساطته بين عُمان وعدن - أنه س يكون هناك قتال بين عُمان وعدن - وأن القطرين يعملان على إزالة الرواسب بينهما. والواقع أن محاولة الرئيس صميري لم تخرج عن كونها محاولة للتقريب بين وجهتي نظر الدولتين واقتصرت على مجرد زيارته لكنتا الدولتين فحسب.

ثم بدأت دولة الكويت في بذل مساعيها في فبراير ١٩٨٠ إلا أنها لم تصل إلى شيء حتى منتصف مايو ١٩٨٠ ثم انصمت (الإمارات) إلى الكويت بعد عام من المحاولة الأولى وهي أبريل ١٩٨١ بدأت جهود الدولتين (الكويت و الإمارات) في بذل مساعيها لحل النزاع بزيارة عدن ثم عُمان، وقام وزير خارجية الدولتين لتوصيح وتأكيد أن شعب المنطقة سيقتهم المخاطر التي تثيرها القوى العظمى وإبهاء الخلاف بين البلدين بما فيه مصلحتيهما معا . ولكن هذه المحاولة أيضاً لم تسفر عن شيء بل زاد التوتر بين الدولتين . وفي نفس الوقت اشترط رئيس اليمن الجنوبية - حتى تتم المفاوضات - أن تلغى عُمان اتفاق التمهيلات العسكرية مع الولايات المتحدة بينما لم يشترط الجانب العماني أي شيء سوى علاقات حسن جوار ولما باغت هذه المحاولة بالفشل وزاد التوتر بين الدولتين فإن هذا كان حافزاً لمحاولة جديدة للوساطة من (الكويت والإمارات) أيضاً في يوليو ١٩٨١ واستمرت حتى نوفمبر ١٩٨١ بدون نتيجة حاسمة مما قاد إلى محاولة استعانة الدولتين بوسطاء آخرين تمثلوا في (الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلا) وأيضاً بعض رعماء منظمة التحرير الفلسطينية ولكن أيضاً دون جدوى.

وعلى الرغم من ذلك فإن الجهود التي بذلتها (الكويت والإمارات) وبموافقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تشكل في يناير ١٩٨١م وبقوة دفع من السعودية .. فإنها قد أثمرت في النهاية على موافقة الطرفين (عُمان ، عدن) على تشكيل وفد لكل منهما على مستوى مديري الإدارات السياسية في كنتا الدولتين والاجتماع في الكويت خلال الأسبوع الأول من يونيو ١٩٨٢ واستمرت المباحثات خمسة أيام وتم الاتفاق في ختام الجلسة يوم ٧ يوليو ١٩٨٢ على استئناف المفاوضات في وقت لاحق بهدف تطبيع العلاقات بين الدولتين وعلى مستوى وزيرى خارجية الدولتين. وكان هذا أول لقاء رسمي بين المسؤولين في عدن وعمان منذ استقلال اليمن الجنوبية قبل ١٥ عاماً (في عام ١٩٦٧).

<sup>١</sup> حديث لصحيفة لخبس الكويتية في (٢٤/٣/١٩٧٧).

وبالفعل تم اللقاء المتفق عليه على مستوى وزيرى الخارجية في الكويت وبحضور وزيرى خارجية الكويت والإمارات. وقد بدأ هذا اللقاء في ٢٥ أكتوبر ١٩٨٢ واستمر نحو ثلاثة أيام أيضاً وكان جدول أعمال المصالحة بين الدولتين يتضمن أربع نقاط رئيسية:

الأولى: التزام البلدين باقامة علاقات طبيعية فيما بينهما على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة الوطنية لكل منهما وحسن الجوار والتعاون معاً وحل خلافاتهما بالطرق السلمية والودية وعدم السماح لأي أعمال معادية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن من أراضي البلدين. ومن ثم اتفق الطرفان أيضاً على تشكيل لجنة فيه تشارك فيها كل من دولة الكويت ودولة الإمارات تعرض أمامها جميع الوثائق والمستندات بغرض الوصول إلى حل نهائي لقضية الحدود بموجب حدود كل منهما في ٢٠ نوفمبر عام ١٩٦٧.

والنقطة الثانية: بالاتفاق على عدم السماح لأي قوات اجنبية باستخدام أراضي من الدولتين للعدوان والتسلط على البلد الثاني.

والنقطة الثالثة: التزام اطرفين بوقف الحملات الإعلامية من وسائل الإذاعة والتلفزيون والصحافة وكافة أنواع الدعاية والعشر الرسمية ضد أي منها.

والنقطة الرابعة: اتفاق الطرفين على تبادل التمثيل الدبلوماسي ودعم العلاقات الثنائية وفتح مجالات مثمرة للتعاون ويتم الاتفاق بالاتصالات الثنائية على إعلان إقامة العلاقات الثنائية كذلك صمن المباحثات إلى ضرورة عقد مؤتمر قمة بين رئيس دولة عُمان، واليمن الجنوبية وذلك في أقرب وقت ممكن.

وأسر هذا اللقاء على التوقيع بالحروف الأولى على اتفاق بين الدولتين في الكويت في السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٨٢، وتم التصديق عليه في ١٢ نوفمبر ١٩٨٢<sup>١</sup>

ونرى ان الكويت والإمارات لعبتا دوراً هاماً ورئيسياً في بلل مساعيها لحل الخلاف بين الدولتين ورغم تعثرهما طويلاً مما استلزم جهداً إضافياً كبيراً وفي ضوء اصرارهما على دورهما الواسطي لحل اسزاع فقد نجحتا في تجميع الدولتين والتوفيق بينهما بما يساعد على استقرار وأمن منطقة الخليج.

وعلى اثر التوصل إلى اتفاق في الكويت بادرث اليمن الجنوبية إلى وقف البرامج الإذاعية التي كانت تبثها الجبهة الشعبية لتحرير عُمان وذلك في ٦ نوفمبر ١٩٨٢ 'وكما أعلنت

<sup>١</sup> مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد ٣٣ يناير ١٩٨٣، ص ٣٥-٣٦

<sup>٢</sup> جمال حلي زهران ، أبعاد المصالحة العربية بين عُمان واليمن الجنوبي ، مرجع سابق، ص ١٤١



سلطنة عُمان في أكثر من مناسبة عن رغبتها في مواصلة الحوار مع اليمن الديمقراطية الشعبية وتوسيع دائرة التآلف إلى تعاون أوسع<sup>١</sup> وأيضاً غلقت مكتب جبهة تحرير عُمان في عدن في الوقت الذي يصر فيه الطرف العُماني على التمسك ببيود الاتفاق وضرورة تعيذه سعياً وراء إقرار السلام في المنطقة وعلى الفور أصدرت عُمان عفواً عاماً عن أعضاء جبهة تحرير عُمان والمتعاطفين معها والموجودين باليمن الجنوبية ودعتهم إلى العودة لبلادهم ولن يتم توقيع عقوبة على الثوار وحددت ٣٠ أبريل ١٩٨٣م موعداً بهائياً لعودتهم<sup>٢</sup>

ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي وترسيم للحدود، لا في نهاية الثمانينات أعلنت عدن عن نيتها في التوصل إلى اتفاق بشأن قضية الحدود مع سلطنة عُمان، وإيجاد تسوية سلمية لهذه الإشكالية<sup>٣</sup>. إذ توجه وفد من الشطر الجنوبي من اليمن إلى مسقط في شباط ١٩٩٠، أعس بعدها الاتفاق على حل كامل لمسألة الحدود بين البلدين، وأن ما تبقى لا يتجاوز كونه عملية ترسيم الحدود من الناحية الفنية والعملية، بيد أن توقيع اتفاق عدن في أيار ١٩٩٠، حال دون حسم قضية الحدود المشتركة بين الطرفين<sup>٤</sup>.

وأعلنت اليمن استعدادها لحل المشاكل الحدودية كافة، بيد أن اندلاع أزمة الخليج أجل هذا الاستعداد اليمني لحل المشاكل<sup>٥</sup> وما أن هذا الوضع في الخليج العربي حتى بدأت قضية الحدود تستعيد ثقلها مجدداً في سياسة اليمن، فأعلن الرئيس علي عبد الله صالح رئيس جمهورية اليمن في ليلول ١٩٩١ استعداد بلاده لحل نزاعات الحدود دون تحفظ وفي إطار الحقوق القانونية والتاريخية<sup>٦</sup>.

وقد أرسل الرئيس علي عبد الله صالح رسالة إلى السلطان قابوس، تضمنت رغبة جمهورية اليمن الشمالي في التعجيل بترسيم الحدود بين البلدين، وأعقب ذلك قيام وفد يمني برئاسة عضو مجلس الرئاسة عبد العزيز عبد العسي، بزيارة لسلطنة عُمان وذلك في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٩١ للمشاركة في احتفالات السلطنة بمناسبة عيدها الوطني<sup>٧</sup>. وكانت هذه الزيارة حافزاً لتنشيط المفاوضات بين البلدين، وتمثل الرد العُماني بقيام وزير الإعلام بزيارة صنعاء حيث أبدى موافقة مسقط على ما تضمنته رسالة الرئيس علي عبد الله

<sup>١</sup> التصريح الصحفي لوزير الدولة العُماني للشؤون الخارجية، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٧ ديسمبر ١٩٨٢

<sup>٢</sup> نفس المرجع، ٢٩ مايو ١٩٨٦

<sup>٣</sup> جمال علي زهران، معاد المصالحة العربية بين ضلن واليمن الجنوبي، مرجع سابق، ص ١٤١.

<sup>٤</sup> صحيفة الأوسك (لندن) العدد ٣٢٦٦، ٧/١١/١٩٩٧

<sup>٥</sup> صحيفة الندوة، مكة، العدد ٩٤٤١ في ٨/٢/١٩٩٠

<sup>٦</sup> مسيد مجيد دسوح، النظام السياسي في سلطنة عمان، مرجع سابق، ٢٠٨

<sup>٧</sup> مركز دراسات الوحدة العربية، موجز يوميات الوحدة العربية، أبولوا، المكتب العربي، بيروت العدد ١٥٣ تشرين الثاني ١٩٩١ ص ١٧٩.

صالح. وفي أعقاب ذلك توجه وزير الخارجية اليمني إلى عُمان في محاولة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين حول النقاط العالقة في المفاوضات<sup>١</sup>. ولم يمض عام ١٩٩١ حتى كان معظم قضايا الخلاف الأساسية بين الطرفين قد حُسمت.

وقد أرسل الرئيس علي عبد الله صالح رسالة ثانية إلى السلطان قابوس بن سعيد أكد فيها مرة أخرى تمسكه بالمضي في الجهود الهادفة إلى عقد الاتفاق الحدودي<sup>٢</sup>. تلا ذلك قيام وزير الإعلام العماني بريارة إلى صنعاء في ١٦ / أيار / ١٩٩٢ سلم خلالها الرئيس صالح رسالة من السلطان قابوس تؤكد أهمية الاستمرار في المباحثات وبدأت بواكر الاتفاق تلوح في الأفق فقد أعلنت وكالة الأنباء اليمنية إن البلدين اتفقا على الأسس المشتركة لترسيم الحدود بينهما كما توقعت الصحافة أن يتم التوقيع على الاتفاق في أواخر أيار أو مطلع حزيران ١٩٩٢<sup>٣</sup>.

وقد جرى التوقيع على هذا الاتفاق في صنعاء في ٢ أكتوبر ١٩٩٢<sup>٤</sup> ورسم خط حدودي مستقيم ما لمكن بين البلدين بدلاً عن الخط المتعرج الذي تضمنته اتفاقية عام ١٩٦٥<sup>٥</sup>. وقعها على الجانب العماني السيد ثويبي بن شهاب آل سعيد نيابة عن السلطان قابوس. وعن الجانب اليمني رئيس الوزراء حيدر العطاس. وقد أنهت هذه الاتفاقية حلقاً حدودياً طال أمده بين سلطنة عُمان وجمهورية اليمن وقد تضمنت اتفاقية الحدود ملحقين بشار التعاون الاقتصادي والتنموي وتنظيم انتقال المواطنين علي جانبي الحدود.

### سادساً : علاقة سلطنة عُمان مع دولة الإمارات العربية المتحدة

عندما تولى السلطان قابوس الحكم في يوليو ١٩٧٠ كانت الظروف الداخلية والخارجية تتجه بشكل أكبر نحو تكريس الوضع القائم في ساحل عُمان الشمالي ، وكانت بريطانيا حتى ذلك التاريخ ما زالت القوة الأولى المؤثرة في المنطقة وتعمل بسرعة وحماة لقيام اتحاد الإمارات منذ إعلانها الانسحاب من شرق السويس في ١٦ يناير ١٩٦٨ في موعد أقصاه نهاية ١٩٧١<sup>٦</sup> ومشاركة بريطانية أعلن عن قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ١٩٧١ .

<sup>١</sup> صحيفة الحياة ، لندن ، العدد ١٠٥١٤ في ٢ تشرين الثاني ١٩٩١.

<sup>٢</sup> نفس المرجع، العدد ١٠٥٠٠ في تشرين الأول ١٩٩١.

<sup>٣</sup> سعيد مجيد دحسوح ، النظام السبيلسي في سلطنة عُمان ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩.

<sup>٤</sup> صحيفة الحياة ، لندن ، العدد ١٠٦٩ في ١٧ أيار ١٩٩٢.

<sup>٥</sup> خالد محمد القاسمي ، ضلّ جسر المحبة والسلام ، مرجع سابق ، ص ١٤١.

<sup>٦</sup> السيد حسين ، التفكير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٢ مرجع سابق ص ١٦٨

<sup>٧</sup> ناجي صادق شراب ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة في السياسة والحكم ، أبوظبي ، ١٩٨٥.

ياركت سلطنة عُمان قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة واعترفت به ، وقال جلالة سلطان \* أن عُمان ياركت فكرة جمع إمارات ساحل عُمان آنذاك في اتحاد نقاديا للمشاكل القبلية التي كانت تشكل خطر اندلاع حرب أهلية في المنطقة ، ومن هذا المنطلق كان موقفا لا أكثر ولا أقل ' .

وعلى اثر هذا الاعتراف بادرت الإمارات العربية المتحدة إلى تعيين سفير لها في مسقط في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٣ في خطوة لتأكيد وضعها السياسي المستقل عن السلطنة . في حين طلت القيادة السياسية في السلطنة ممتعة عن إرسال سفير لها إلى أبو ظبي رغم الاعتراف السياسي بالإمارات وعبر جلالة السلطان عن الوصف بأن العلاقات القائمة بين البلدين : " تفوق كل الدبلوماسية والأشياء الروتينية المعقدة " هي تطمح إلى وجود علاقات خاصة تتجاوز مستوى السفارات وصولاً إلى درجات التكامل والاندماج تتناسب مع ما هو قائم فعلاً من روابط ومصالح بين البلدين من خلال اتّباع أسلوب يقوم على الحوار والتفاهم والإقناع ويتجنب اللجوء إلى العنف والإكراه الذي لا يتفق مع طبيعة توجهات النظام السياسي في كل من البلدين فضلاً عن كونه مستحيلاً في ظل معطيات العصر القائمة .

وقد عبر السلطان قابوس خلال ريارته الأولى للإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٤ حيث قال : " ولكن الإخوة في ذلك الوقت اصبروا لي تكون لهم سفارة في سلطنة عُمان ، فقلت لهم إذا أنتم ترون ذلك ما عدنا مانع أصلاً ، ولكن هذه البطرة نظرة عُمان من هذا المنطلق وليس من منطلق آخر " .

وعلى إثر اجتماع بقيادة السياسية للبلدين في مسقط في مايو ١٩٩١ ، قررت قيادة البلدين تبادل كامل للعلاقات الدبلوماسية ، وفتح سلطنة عُمان سفارة لها في أبو ظبي في ١٠ مايو ١٩٩٢ . وشكلت لجنة عليا لتنسيق والتعاون الشامل بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات وقد وصف لقاء السلطان قابوس والشيخ زايد وما نتج عنه بـ اللقاء التاريخي والاتفاق العظيم. وقد حرصت القيادتان على أن يكون سفيراً البلدين على أعلى المستويات البروتوكولية والثورن القبلي ، وكذلك بالنسبة لرئيسي وأعضاء اللجنة المشتركة العليا . وقد علم من أهم المواضيع المطوط بالجنة القيام بها التنسيق القطري والاستثماري والتنسيق الأمني بين البلدين

<sup>١</sup> من حديث صحافي السلطان قابوس لمجلة الحوادث اللبنانية، عدد ١٠٤ ، ١٥ أكتوبر ١٩٧٦ ، ص ص ٢١-٢٢

<sup>٢</sup> صحيفة الاتحاد الأسبوعي الإماراتية - ٧ مايو ١٩٩٢

<sup>٣</sup> من حديث صحافي السلطان قابوس بصحيفة الخليج الإماراتية ، ١١ يناير ١٩٨٦

<sup>٤</sup> نفس المرجع

<sup>٥</sup> نفس المرجع ، ١٠ مايو ١٩٩٢

الذين يربطهما وتمر عبر حدود كل منهما البلد الآخر حركة بشرية وتجارية كبرى<sup>١</sup> وعلى اثر اجتماعين للجنة العليا، الأول في أبو ظبي في نوفمبر ١٩٩١، والثاني في مسقط في مايو ١٩٩٢ تم التوصل إلى تشكيل عدد من اللجان الفرعية المتخصصة في مختلف المجالات، وتم قرار بدء العمل باستخدام البطاقة الشخصية بدلا عن جوار السفر لمواطني البلدين أثناء مرورهم بجميع صافد الدخول والخروج بين البلدين واستخدامها في إنهاء كافة المعاملات تخصهم في البلد الآخر، ويعد هذا أول اجراء من نوعه يتم تطبيقه في دول الخليج<sup>٢</sup> وقد اعتبر نائب رئيس الوزراء العُماني لشئون الفانونية المسؤول عن ملف العلاقات مع الإمارات العربية المتحدة أن أهم الإتجاهات على صعيد العلاقات مع البلدين هي تأكيد حسن النوايا وبناء ثقة كل الجهود المبدولة، وقد وصفت مصادر دبلوماسية في مسقط علاقة البلدين بأنها تشهد اراضي مراحلها نتيجة للإرادة السياسية لقيادة البلدين في تطويرها وجعلها نموذجا يحتذى به لحسن الجوار<sup>٣</sup>

ولكن لا بد من التطرق إلى النزاع الحدودي بين البلدين بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة، فمع انسحاب بريطانيا من المنطقة كان لا بد من تحطيط الحدود بين سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة التي لم يكن بينهم حدود لأنهما كانتا تحت الحماية البريطانية وفقاً للمعاهدة الخاصة مع بريطانيا، انني كانت تتولى هي نفسها شؤونها.

وكما علم أن هناك حدود مشتركة ومتداخلة بين الدولتين فنقع الحدود بينهما عدد التسلمة الرئيسة من جبال الحجر الممتدة من واحة البريمي شمالاً إلى جزيرة مسندم التي تقع في أقاصي شمال عُمان، يفصلها عن الجزء الرئيسي من البلاد شريط من الأراضي يبلغ عرضه حوالي (٥٠) كم ويشكل جزءاً من دولة الإمارات العربية المتحدة<sup>٤</sup>، عند النهاية الشرقية للإمارات نجد أراضي كل من رأس الحيمة والشارقة والفجيرة وسلطنة عُمان متداخلة بشكل غريب. ونجد أن عُمان تشترك بحدود مشتركة مع جميع الإمارات العربية السبع.

ويمكن أن نحمل النزاعات الحدودية بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة

بالنقاط التالية:<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> صحيفة الحياة، لندن، ١٠ مايو ١٩٩٢

<sup>٢</sup> صحيفة الاتحاد الإماراتية، ١٠ مايو ١٩٩٢

<sup>٣</sup> صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٥ مايو ١٩٩٢.

<sup>٤</sup> محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت ١٩٨٩ ص ٤٠٣-٤١٨.

<sup>٥</sup> سعيد مجيد الحويج، النظام السياسي في سلطنة عُمان، مرجع سابق، ص ٢١٤.

١. هي المنطقة الشرقية من الشارقة يقع شمال سهل الباطنة الحصيب، ويشمل حصن دبا وحوار فكان وكسا ، وبعض المناطق المتنازع عليها بين بعض الإمارات وسلطنة عُمان.

٢. وهي عجمان التي تقع نحو الشمال الشرقي للشارقة، وهي وسط أراضيها تقع إمارة عجمان أصغر الإمارات السبع، لها في الجهة الشرقية منطقة صغيرة قرب مصطقتين تابعيتين لرأس الحيمة ودبي، ولها منطقة أخرى متنازع عليها كذلك مع سلطنة عُمان.

٣. هناك مناطق متنازع عليها بين سلطنة عُمان وعجمان وأبو ظبي ودبي والشارقة، وليس باستطاعة المتنازعين أن يصل من الشارقة إلى حوار فكان الناعة لها دون أن يمر بعدة إمارات.

وكذا الحال بالنسبة لمناطق الناعة إلى سلطنة عُمان مثل مدينة مدحاء التي تشكل إسعينا داخل إمارة العجيرة وتحيط بها أراضي الإمارة من كل الجهات عدا البحر، وكما أن الوصول إلى محافظة مسندم يتطلب اختراق أراضي الإمارات العربية. وطلت إمارة رأس الحيمة تطالب برأس مسندم وتعدّه جزءاً من أراضيها، وكما طالبت سلطنة عُمان بساحل رأس الحيمة الذي يطل على مضيق هرمز الحيوي، وذلك عندما بدأ التنقيب عن النفط في رأس الحيمة فقد شملت منطقة ساحلية تبعد عن عُمان بحوالي ١٧ كم، وطالبت سلطنة عُمان عند المباشرة بالإنتاج بوقف استعمال الامار المكتشفة كون هذه الأراضي عُمانية تاريخياً. وكانت روارق حربية عُمانية قد صنعت الشركة الأمريكية من التنقيب قيادة ساحل رأس الحيمة في أواخر عام ١٩٧٧ تنفيذاً لمطالب عُمان بهذه المنطقة. كما اتهمت الحكومة العُمانية حاكم رأس الحيمة الشيخ صفر محمد القاسمي بإجبار قبائل (شحر) على الرحيل من المنطقة المتنازع عليها والتي تضم حوار حوير والجهات الواقعة خلفه.

كما طالبت سلطنة عُمان ببعض الأراضي ويخاصة في منطقة العين.<sup>١</sup>

لكن سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة توصلتا إلى أكثر من اتفاقية لترسيم قطاعات من الحدود بين البلدين من أهمها الاتفاقية التي تم التوصل إليها في الأول من مايو ١٩٩٩ وقعها عن الجانب الإماراتي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وعن الجانب العُماني السلطان قابوس بن سعيد في مدينته صحار التي حددتا من خلالها خط الحدود في القطاع الممتد من ام الرمول إلى شرق العقيدات<sup>٢</sup> والتي تم تبادل وثائق التصديق عليها يوم

<sup>١</sup> المرجع السابق ، ص ٢١٥.

<sup>٢</sup> صحيفة صان العدد ٦٥٤٢ يوم ١٩٩٩/٥/٢.

٢٧/٣/٢٠٠٠م وخلال زيارة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان للشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة تم توقيع اتفاقية أخرى لترسيم الحدود بين الدولتين هي ٢٢ يونيو ٢٠٠٢ في أبو ظبي كما تسير عُمان ودولة الإمارات يخطى ثابتة نحو تكامل اقتصادي ينمو بشكل مستمر في مختلف المجالات.<sup>١</sup>

ولكن البيان الرسمي الذي صدر عقب توقيع الاتفاقية، جاء فيه إن هذه الاتفاقية تتعلق فقط بالقطاع الحدودي من منطقة 'م الرمول الى شرقي العقيدات.. وهذا يمثل جانباً من النزاعات الحدودية بين البلدين - لكنه يمثل خطوة مهمة على طريق استكمال تحديد الحدود بين البلدين وتخطيط في القطاعات الحدودية الباقية ولكي تصل العلاقة بين البلدين إلى مستوى نموذج يحتذى يجب ان تتغلب على المسألة الحدودية

### المطلب الثاني : الموقف العُماني من القضايا العربية:

أصبحت السياسة الخارجية لسلطنة عُمان فذوة في العمل المحلي والتعامل الحليجي والعربي والدولي . كونهما ترتكز إلى الاتزان والعفانية وبعد النظر وبصرة الحق والعدل والسلام والحكمة والنيابة على الموقف وحسن التصرف خلال مواجهة أية شؤون طارئة في العالم العربي أو على المسرح الدولي.

وقد شهدت هذه السياسة انطلاقة جديدة وتحركاً واسماً ومكثفاً على كل الصعيد معززة بالدور البارز الذي تلعبه السلطنة بموضوعية طروحاتها السياسية وواقعيتها وحيادها الإيجابي . وهادئة إلى تدعيم وتوثيق روابط الأخوة والصداقة المتبادلة مع الدول العربية والأجنبية والاتصال بمواقع جديدة لم تكن موجودة على خارطة العمل الدبلوماسية العُماني.<sup>٢</sup>

هذه الركائز الواضحة والثابتة أدت إلى انتصار الطرح العُماني في لم الشمل العربي ودعم التماسك بين كل الدول العربية ، وهو الطرح الذي يمثل ممارسة لمفاهيم طرحتها القيادة العُمانية لقواعد التعاون والعلاقة الحتمية في إطار التفاهم والعمل على إقامة علاقات واقعية صحيحة.

<sup>١</sup> د. محمد الحميد الموالهي ، عُمان ببناء الدولة الحديثة ، مرجع سابق ، ص ٣٣

<sup>٢</sup> خالد بن محمد الفهمي ، عُمان مسيرة التحدي ، القيادة العُمانية ودورها في بناء الدولة العصرية ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

## أولاً : موقف عُمان من القضية الفلسطينية.

لقد اتحدت سلطنة عُمان سياسة محددة ثابتة ومستمرة، تقوم على الدعم الكامل للتوصل الفلسطيني في مختلف الأصعدة والمستويات وعلى تأييد كل ما من شأنه أن يقرب من التوصل إلى حل شامل ودائم وعادل في إطار الشرعية الدولية. مع توحيد المواقف بين السلطة وبين الدول العربية الشقيقة، والدول الإسلامية لتأييد الحل الذي يرتضيه الشعب الفلسطيني، والذي يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني<sup>١</sup> وفي هذا المجال طالما أكد جلالة السلطان قابوس المعظم أن سلطنة عُمان مع الحل الذي يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وقعت السلطة دائماً بجانب الشعب الفلسطيني وأيدت قضيته العادلة في كافة المحافل. وسارعت إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة، وإلى تأييد ما اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني من قرارات تدعم النضال الوطني للشعب الفلسطيني الذي يسعى لحل نصيبه واستعادة ترابيه الوطني.<sup>٢</sup>

ويقول السلطان قابوس بن سعيد : "إننا يؤكد تأييدنا ودعمنا للمبادرة السلمية الفلسطينية وكل المساعي والجهود التي تهدف إلى مساهمة جادة ومحصنة في التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية ترفع عن كامل الشعب الفلسطيني سير الاحتلال وكل ألوان الظلم والمعاناة وتعيد للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة"<sup>٣</sup>

وبالنسبة للانتفاضة أساسية، التي نهض بها مواطنو الأراضي العربية المحتلة، وأحرها انتفاضة الأقصى التي تعيشها الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن السلطة ترى فيها أفضل تعبير عما يعانيه الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع من ظلم وقمع وبأس. كما، ولأنها أفضل وأفضل من جميع الأبواب التي طرقتها على الساحة السياسية وطوال هذه الفترة.<sup>٤</sup>

وحيث عر السلطان قابوس عن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية بقوله : " لقد سررنا بأن الانتفاضة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة قد أثمرت، وأعطت نتائج طالما كنا ندعو لها. لقد قلت في خطاب لنا في الأمم المتحدة عام ١٩٧٣ ، وكذلك في خطاب آخر في لندن أنه بدون دعم الداخل الفلسطيني ، فإن الثورة الفلسطينية ستظل ثورة داخلية تحاربها القوة الخارجية ، تصفها يوماً بالإرهاب ، ويوماً بانطفاً ويوماً حر بأنها لا تعكس مطالب الداخل الفلسطيني، وقد حوربت الثورة الفلسطينية لكنها أكدت عالمياً عندما ثارت الأرض المحتلة ، وعندما

<sup>١</sup> يوسف المالك، قابوس بن سعيد وطنياً وعربياً وعالمياً ، مرجع سابق ، ص ٩٦

<sup>٢</sup> المرجع السابق ، ص ٩٧

<sup>٣</sup> من خطاب السلطان قابوس في العهد الوطني التاسع ، النطق الرسمي ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣.

شعرت القوى العالمية أن إسرائيل لم تستطع تهجين الداخل الفلسطيني ومن الفلسطينيين في الداخل وهي الخارج يريدون دولة . لقد استطاعت القضية الفلسطينية أن تفرص وجودها<sup>١</sup>.

لقد اكتسبت الدبلوماسية العُمانية من هذه السياسة مكلفة عربية وسمعة دولية ، وكانت لهذه السياسة الدور الإيجابي في بناء جسور، ومكنتها من المساهمة الإيجابية الرائدة في تشكيل علاقات مع كل الدول العربية على أسس قوية وتدعيم القضايا العربية المصيرية وعلى وجه الأخص قضية العرب الأوسى القدس الشريف وبقية الأرض العربية المحتلة.

وحيث دعا جلالة السلطان من جديد في ٣/١١/١٩٨٥م<sup>٢</sup> إلى تجاوز الخلافات وذلك قوله : "إننا نؤكد على الضرورة اتفصوى لتجاوز الخلافات الجانبية ووضع المصلحة العليا لأمنا فوق كل اعتبار لننتهياً لها القدرة على مواجهة تحديات هذه المرحلة بروح التضامن الذي لا غنى عنه كمنطق أساسي للعمل الإيجابي المؤثر لصالح قضاياها المصيرية وهي المقدمة منها قضية الشعب الفلسطيني"<sup>٣</sup>

ومنذ اليوم الأول لبدء عصر النهضة العُمانية طهر وأصبح الموقف العُماني بالنسبة للقضية الفلسطينية ، وكان هذا الموقف يتلخص في الدعم الكامل لقضية الشعب الفلسطيني، ودعم مصالحه المستمر ضد العدو الصهيوني، ودعم تحركه السياسي من أجل مساعدته على الحصول على حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على تراب الوطن، ورفض الإجراءات التعسفية التي تتخذها إسرائيل ضد شعب الفلسطيني، سواء داخل إسرائيل ، أو في الضفة الغربية، وقطاع غزة المحتلين منذ عام ١٩٦٧. وتأكيداً لهذا الموقف فقد تم افتتاح سفارة بدولة فلسطين في مسقط عام ١٩٨٩.<sup>٤</sup>

وقال السلطان قابوس في مقابلة أجريت له : "نحن نرى أن الشعب الفلسطيني يجب أن يسترد حقوقه وهي مقدمتها حقه في تقرير مصيره .... ونحن بصراحة مع الدعوة القائلة بضرورة أن يعمل الشعب الأردني والفلسطيني معاً لإيجاد المحرج السليم لهذه لازمة بمؤازرة من الحكومات والشعوب العربية"<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> عبد الله بن علي الطائي، في النهوض العماني الحديث وتحديات الواقع العربي وقضايا الدولة والنظام الدولي ، مسقط ، ص ٢٤

<sup>٢</sup> دهادي حسن حمودي ، سلطنة عمان من السقوط السامي إلى النظم الأساسي ، إصدار وزارة الإعلام ، سلطنة عمان، ص ١٤٦

<sup>٣</sup> وزارة الإعلام الشَّابَّة، مسقط ، وزارة الإعلام ، ١٩٩١ ، ص ١٠٩

<sup>٤</sup> جريدة البلاد ١٩٨٧/١/٧م.



## ثانيا : موقف عُمان من أزمة لبنان:

ترتبط الأزمة اللبنانية بالقضية الفلسطينية ، وكما ترتبط بالوجود الإسرائيلي في الجنوب من لبنان، وحلّال الأعوام الماضية كانت الأزمة اللبنانية مثالا على تتحل اطراف عديدة هي الأزمة التي بدأت في عام ١٩٧٥، بينما كانت سلطنة عُمان تعبر العام الخامس في عمر النهضة العُمانية، التي بدأت يتولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في السلطنة، مما دعا السلطنة إلى الوقوف إلى جانب الشرعية، وصد الحرب الأهلية ، ودعوة جميع الأطراف إلى وقف القتال وحفز الدماء، حرصاً على الشعب اللبناني نفسه الذي يعاني من هذه الحرب الطاحنة.

بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٥ دخل لبنان حاله المساوي تحت دمار الحرب المؤلمة التي خلعت مصف مليون قتل وجريح من سكانه وحولت ١٢ بالمائة من السكان إلى معوقين أو يتامى أو ارامل. فضلا عن خسائر مالية تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات وانحطاط قيمة الليرة اللبنانية إلى الحضيض على الصعيد الاقتصادي ، وعاصر هذه الحرب التي انطلقت شرارتها في الثالث عشر من شهر أبريل عام ١٩٧٥ ستة رؤساء توفي بصعهم وبيهم رئيسان توفيا اغتيالاً وستة رؤساء وزارات توفي اثنان منهم أحدهم اغتيالاً.<sup>١</sup>

ولهذا منذ اندلاع الأزمة اللبنانية عام ١٩٧٥، حرصت السلطنة على تشجيع كل مبادرة لإنهاء القتال الرامي في لبنان، ولوقف الدمار اليومي الذي حول لبنان إلى مجموعة من الحرائب، وإزاء اشتداد الأزمة اللبنانية باشرت السلطنة جميع الأطراف ضرورة العمل على بحث الأزمة، ومسبباتها وطرق الحروح منها، من خلال الحوار الهادئ ، بعيداً عن طلاقات الرصاص.

وهيما كانت تجري الاستعدادات لمقر مؤتمر قمة عربية لبحث الشن اللبناني. قال السلطان في الوقت الذي ما تزال الأزمة اللبنانية تزداد تعقيداً وتشتد وطأتها على الشعب اللبناني أننا نؤكد قناعتنا الكاملة بأن حل هذه الأزمة لا بد ان يستق في الأسس عن إرادة انسانيين أنفسهم ، وأما لسشد جميع القوى والفئات اللبنانية بأن تعمل دون إبطاء للخروج من انمارق الرامن . والاتفاق على صيغة للحوار بينهما لإيجاد حل يحفظ لبنان وحدته واستقلاله وسيادته الكاملة

<sup>١</sup> يوسف السالم، قابوس بن سعيد وطنيا وعربيا وعالميا ، مرجع سابق ، ص ٥٠١

على أرضه. كما ساعد الدول العربية أن تساعد من خلال الجامعة العربية على بدء الحوار لمعالجة الأزمة اللبنانية بعيداً عن التدخلات الخارجية<sup>١</sup>.

وكذلك قال السلطان. "لا يسعنا إلا أن نشيد بالجهود الفعالة التي قامت بها اللجنة العربية الثلاثية العليا التي تضم إخواننا قادة المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية والجمهورية الجزائرية وما أدت إليه هذه الجهود من تقدم إيجابي في معالجة الأزمة اللبنانية، وسأشد الأمل في لبنان التعاون مع رئيس الجمهورية المنتخب لإعادة السلام والوئام إلى ربوع لبنان.... ليبدأ عهداً جديداً من الوحدة والاستقرار....."<sup>٢</sup>

وحرصت سلطنة عُمان على مناشدة جميع أطراف الأزمة وهي الأحزاب والطوائف اللبنانية على الاتفاق على كلمة سواء تحفظ للشعب اللبناني وحدته، وتحفظ وحدة الأراضي اللبنانية، وتوقف صراع الأخوة اللبنانية، حتى يعود الاستقرار والأمان إلى كافة ربوع لبنان، وحتى يعود لبنان دولة واحدة وشعب واحد.

وقد طالبت الأزمة اللبنانية لأن الأطراف الحقيقية للأزمة كانت خارج لبنان، خاصة إسرائيل التي كانت تتدخل عن طريق جيش جنوب لبنان الموالي لها، بالإضافة إلى الميليشيات المتصارعة التابعة للأحزاب، والتي كان يجري تمويلها من الخارج، والتي كانت لا تعمل لصالح لبنان، بقدر ما كانت تعمل لصالح الدول التي تمويلها، مما زاد الأزمة اللبنانية تعقيداً، وكانت الأطراف المتصارعة تزداد عنفاً وضراوة<sup>٣</sup>.

اهتمت سلطنة عُمان بمناشدة الأطراف المختلفة في الأزمة، في خارج لبنان ليرفعوا أيديهم عن لبنان، وكما طالبت بإسحاب إسرائيل من جنوب لبنان دون قيد أو شرط، وكلما اشتدت الأزمة اللبنانية، وتعمقت حيويتها قامت السلطة بالتأكيد على أن حل الأزمة اللبنانية لا بد أن يبنى في الأساس من إرادة اللبنانيين أنفسهم، لأنهم أصحاب القضية الذين يستطيعون اتخاذ القرار بإنقاذ لبنان من الحرب.

وفي مقابلة صحفية قال السلطان قابوس: "أولا اعتقد أنه يجب أن تعطى الفرصة للبنانيين أنفسهم بأن يحلوا مشاكلهم بأنفسهم لأنه لا توجد قوة خارج لبنان تستطيع كما في اعتقادي أن تفرض عليهم، يجب أن يعملوا هذا الشيء وتكون مصالحتهم بهم... ويجب أن يساعد اللبنانيين أن يتخذوا قرارهم بأنفسهم ولا نتدخل في شؤون لبنان... لا نعرض عليهم حلاً، وإنما

<sup>١</sup> خطاب جلالة السلطان في العيد الوطني الثامن عشر لسلطنة ١٩٨٨.

<sup>٢</sup> خطاب جلالة السلطان في مناسبة عيد الوطني التاسع عشر ١٩٨٩.

<sup>٣</sup> يوسف السالم، كابوس بن سعيد وطننا وعربنا وعالمنا، مرجع سبق، ص ٥٠٣.

ساعدهم ليجنوا الحلول بأنفسهم وربما لى العرب وسيلة... ربما لجنة صبيقة من الجامعة العربية تقوم بالبحث عن الوسيلة الأفضل مع أحد رأي اللبنانيين أنفسهم.. ماذا تريدون ؟ ، وما هو رأيكم من هذا المنطلق أنت لا تفرص عليهم حلولاً، ويجب عدم التدخل في شؤونهم الداخلية من أي جهة كانت<sup>١</sup>.

وحرصت سلطة عُمان خلال الفترة الأخيرة على الدعوة إلى أن تكون الجهود العربية لحل الأزمة اللبنانية من خلال الجامعة العربية وبعيداً عن التدخلات الخارجية، حتى تكون أطراف الصراع في مواجهة حاسمة مع النفس، دون تدخل أي أطراف أخرى ، حتى يمكن مواجهة المشاكل المتراكمة بين اللبنانيين أنفسهم، مع توفير الفرصة الملائمة لعقد جلسات الحوار ، بعيداً عن استثرات، ليصل الجميع إلى صيغة ملائمة لوقف القتال، ولحقن الدماء وتنصيف النفوس حتى يعود نهران بلداً واحداً ، ويعود الشعب اللبناني شعباً واحداً.

وبجحت دعوة السلطة، في إقناع القادة اللبنانيين بالجلوس معاً وجهاً لوجه، لتنصيف الخلافات وكانت إلى جاتهم اللجنة العربية الثلاثية المصيبة عن مؤتمر القمة العربية حتى توصلت اللجنة مع القادة اللبنانيين إلى نتائج إيجابية في معالجة الأزمة اللبنانية ومواصلة التعاون مع الرئيس اللبناني المنتخب لإعادة السلام والوثام إلى لبنان الشقيق.

### ثالثاً : موقف عُمان من الحرب العراقية - الإيرانية

أى الموقف السياسي العُماني من الحرب العراقية الإيرانية انطلق بشكل رئيسي من رؤية عُمان الأمنية للحليج إضافة إلى أن المبادئ العامة للسياسة الخارجية العُمانية تهدف إلى خلق علاقات متوازنة مع كافة الأطراف واحترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وحل النزاعات القائمة بالطرق السلمية كما يوجد عدد من الروابط المتشابهة والمتساوية من الدين والحوار والتاريخ والمصالح بين عُمان وكل من العراق وإيران.<sup>٢</sup> مما دفع صانع القرار السياسي العُماني إلى اتخاذ موقف الحياد المرن وتحقيق التوازن إزاء طرفي الصراع العراقي الإيراني والعمل على تصييق نطاق الحرب وبذل المساعي لإنهائها سلمياً .

<sup>١</sup> جريدة الغيار الحليج العربية

<sup>٢</sup> احمد سالم احمد الشوري ، سياسة عمان العربية في عهد السلطان قابوس، مرجع سابق، ص ١٧٣

ولقد عبر صانع القرار السياسي العُماني السلطان قابوس عن سياسة الحياد والتوازن في مقابلة صحفية بقوله: "الا نميل كل انميل لأي طرف ، وبذل المساعي من خلال الحوار المباشر مع الطرفين ومع الأطراف ، والهيئات التي يمكن ان تساعد على إنهاء هذه الأزمة " وقامت الدبلوماسية العُمانية بتنمية العلاقات العُمانية مع طرفي الحرب وعدم إهمال الحوار بينهما في أي وقت من الأوقات . ودعم جميع الجهود والمساعي السلمية المختلفة على كافة الأصعدة العربية والإسلامية والدولية والقيام بمبادرات ذاتية لتطيف الأجواء وتخفيف حدة الحرب وإيقافها وتهيئة الظروف لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة بعد نشوبها فهذه الحرب " أمر صار وكن يجب ألا تحلق حزازات في المنطقة وبين شعوب المنطقة مما يجعل التفاهم حتى يعد السلم فيه نوع من الإحراج أو نوع من المشاكل " <sup>١</sup> ورفض كل الدعاوات المتشددة لقطع العلاقات مع إيران أو فرض عقوبات عليها أو اتخاذ إجراءات إقليمية أو عربية قوية ضدها . <sup>٢</sup>

وخلال اجتماعات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في سبتمبر عام ١٩٨٧ رفضت عُمان مقاطعة إيران وعزلها دبلوماسياً واقتصادياً <sup>٣</sup> وكما رفضت السماح للعراق باستخدام أراضيها أو تقديم تسهيلات عسكرية لشن هجمات على القوات الإيرانية في الجزر العربية التي تحتلها إيران في مدخل الخليج جزيرة أبو موسى ، وطنب الكبرى ، وطنب الصغرى . <sup>٤</sup> وبقي الموقف العُماني تجاه طرفي الحرب ملتزماً بسياسة التوازن ، والحياد على الرغم من تطور الحرب بين الطرفين واحتلال إيران جزيرة الفاو العراقية ودعوة عُمان إلى اتخاذ موقف عربي موحد لاسحاب إيران من الأراضي العراقية وحق العراق في طلب قوات عربية إذا دعت الحاجة لان عُمان لا تقبل أن تحتل دولة بحرية أرضاً عربية . <sup>٥</sup> وإن عُمان بحكم مقتضيات السيادة الوطنية ومسئولياتها تجاه أشقائها في الخليج قد تصطر في الدخول في ترتيبات عسكرية إقليمية ودولية لضمان سلامة الملاحة والمرور في الخليج عبر مضيق هرمز الذي يقع في مياهها الإقليمية وتسيطر عليه .

ونتيجة لسياسة عُمان الحيادية والمتوازنة استطاعت الحصول على ثقة جميع الأطراف المعنية بهذه الحرب مما جعلها تقوم بدور الوسيط بين كل من العراق وإيران . وسارت

<sup>١</sup> صحيفة الأهرام المصرية ، ٢٠ يناير ١٩٨٥ .

<sup>٢</sup> من حديث صحافي للسلطان قابوس لصحيفة الخليج الإماراتية ، ١١ يناير ١٩٨٢ .

<sup>٣</sup> حمد سالم أحمد الشوي ، سياسة عمان العربية في عهد السلطان قابوس ، مرجع سابق ص ١٧٨ .

<sup>٤</sup> صحيفة عمان الشّاذليّة ، ١ يناير ١٩٨٨ .

<sup>٥</sup> المرجع السابق .

<sup>٦</sup> أحمد سالم أحمد الشوي ، سياسة عمان العربية في عهد السلطان قابوس ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

عُمان في نطاق سياسة مجلس التعاون، ببدل المصاعبي الحميدة من خلال المجلس، لإيجاد حل يضع نهاية للحرب العراقية الإيرانية<sup>١</sup>.

في قمة مسقط عام ١٩٨٥، صرح وزير الدولة العُماني للشئون الخارجية أن الدبلوماسية العُمانية لعبت دوراً محورياً بدفع فكرة الحوار المباشر مع إيران<sup>٢</sup> من خلال أشعارها أنها لا تسعى إلى إقامة طوق من العداء حولها لهذا التوجه رحب القادة السياسيين في العراق وإيران بذلك.

يعد أن طهر من الحرب قد حدث تطول في عُمان، أخذت تطالب الطرفين بترجيح مسقط الحكمة، والخروج من الحرب الصروس التي دخلت عامها الخامس، وأصبحت تشكل تهديداً للمسلمين الأبرياء وقلقاً عميقاً دولياً.<sup>٣</sup>

طالبت عُمان قادة البلدين بالمرونة، وأن يفتحوا الطريق أمام المصاعبي الدولية. وأن توقف الحرب.<sup>٤</sup> وكما وصلت عُمان دعمها لكافة الوساطات الرامية إلى إنهاء الحرب التي أخذت تهدد الأمن وسلامة الملاحة في المنطقة، وهدرت الطاقات والأرواح، ودعت الطرفين إلى الاستجابة إلى المصاعبي الدولية، وتمهيد طريق التفاوض.<sup>٥</sup>

وقامت السلطة بدل جهود لعقد اجتماع قمة بين الرئيس العراقي والرئيس الإيراني<sup>٦</sup> وكما أعلنت سلطة عُمان استعدادها لاستضافة اجتماع القمة ولكن هذه الجهود العُمانية توقفت نتيجة للغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠.<sup>٧</sup>

#### رابعا : موقف عُمان من الأزمة العراقية - الكويتية:

لمواجهة التهديد المعروف على واحد من أعضاء مجلس التعاون لئول الحبيب العرب المتمثل بأزمة الكويت في اب ١٩٩٠ وحرب الدول المتحالفة ضد العراق في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١، كان من الطبيعي أن تدعم سلطة عُمان موقف المجلس، وتشجب الحرو

<sup>١</sup> خطاب جلالة السلطان في ٢٩/١١/١٩٨٤م.

<sup>٢</sup> صحيفة الانوار اللبنانية، ١١ فبراير ١٩٨٥.

<sup>٣</sup> مجلة المستقبل، باريس، ١٥ ديسمبر ١٩٨٧.

<sup>٤</sup> خطاب جلالة السلطان في ١٨/١١/١٩٨٤م.

<sup>٥</sup> خطاب جلالة السلطان في ٣/١١/١٩٨٥م.

<sup>٦</sup> محمد أبو بية، المهمة الخارجية القومية في عهد جلالة السلطان قابوس، ١٩٧٠-١٩٩٨، دراسة في عائد صانع القرار العماني

ط ١، ١٩٩٨، دار النشر للشرق من ٦٥-٦٨.

<sup>٧</sup> (The Independent Newspaper, London, 28 July, 1990).

<sup>٨</sup> محمد سالم محمد لشعري، سياسة عُمان العربية في عهد السلطان قابوس، مرجع سابق من ١٨٦.

العراقي للكويت، وتطالب بالانسحاب الكامل وغير المشروط ، وعودة الحكومة الشرعية للكويت<sup>١</sup> وعدم شرعية الغزو والاحتلال العراقي للكويت .

وكون الغزو العراقي سكويت لثار انقساماً حاداً في العالم العربي<sup>٢</sup> ومن مطلق مسئوليتها الخاصة كدولة عصب في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورئيسة لدورته العاشرة أثناء وقوع الغزو ، فقد قادت عمل الجهود الخليجية لإدانة الغزو خلال اجتماع القمة العربية الطارئة في القاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ ، وكانت عمل هي صاحبة مشروع الإدانة<sup>٣</sup>

وعلى الرغم من مساهمة سلطنة عمل في تقديم خدمات ميدانية وبرية للطائرات البريطانية<sup>٤</sup> ومشاركة قواتها الموجودة في حفر الباطن ضمن قوات درع الجزيرة دول مجلس التعاون الخليجي مدعومة بتحالف عربي ودولي . إلا أن صانع القرار العماني ركز على الحل السلمي للأزمة واجراء محادثات بين العراق وأطراف عربية لحل الخلافات الكويتية العراقية<sup>٥</sup> ومد يد الصداقة والتعاون مع الجميع للقيام بدور بناء على الساحة الدولية ، وحل المشاكل بطرق سلمية ، وانتوصل إلى حل سلمي يتفق مع القرارات الدولية ويعيد إلى الكويت سلطتها الشرعية<sup>٦</sup>.

وعدم اندفاعها وراء دعاوى التصعيد أو القطيعة الكاملة مع العراق ، والسياسة العمانية لا تؤمن حسب توجيهات جلالة السلطان قابوس بالقطيعة بين العرب ولا تؤمن بالقطيعة أيضاً بين الدول كمبدأ سياسي<sup>٧</sup> . وبقت سفارتها مفتوحة في بغداد طوال الأزمة وبعدها كما لم تطلب من العراق سحب سفيرها أو إغلاق سفارتها في مسقط وبقيت سفارتا البلدين في العاصمة بغداد ومسقط قوات اتصال مفتوحة بين الدولتين<sup>٨</sup> . وفي ظل القطيعة التي قامت بين العراق وسائر دول الخليج تبين لنا أن سلطنة عمل كانت الدولة الوحيدة من دول التحالف العربي المصدا للغزو العراقي للكويت التي قامت بجهود دبلوماسية نشطة في هذا الاتجاه مع تركيز هذه الجهود باتجاه الأردن والجزائر من دول الضد ومصر والسعودية من دول

<sup>١</sup> ( وزارة الإعلام العمانية ، موقف سلطنة من الغزو العراقي للكويت ، المرجع السابق ، ص ٤-٥

<sup>٢</sup> حسن باقة ، تطور الموقف العربي والدولي تجاه العراق ، محاضرات الدورة التاسعة عشرة ، المعهد الدبلوماسي العماني ، وزارة الخارجية ، سلطنة عمان ، ١٩٩٨ ، ص ٦٠

<sup>٣</sup> حديث وزير الإعلام العماني للصحافة ، ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ ، صحيفة الوطن العمانية ، ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠ .

<sup>٤</sup> سعيد مجيد ، نبض ، النظام السيمني في سلطنة عمان ، مرجع سابق ، ص ٣١١

<sup>٥</sup> سعد أبو دية ، السياسة الخارجية العمانية في عهد جلالة السلطان قابوس ، ١٩٧٠-١٩٩٨ ، دراسة في عقائد صانع القرار العماني ، مرجع سابق ص ٨٠

<sup>٦</sup> صحيفة أخبار الإمبرور الأردنية ، ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠ .

<sup>٧</sup> خطاب جلالة السلطان ١٨/١١/١٩٩٠

<sup>٨</sup> من حديث وزير الإعلام العماني للصحافة ، ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ .

<sup>٩</sup> أحمد سالم لعبد الشنغري ، سياسة عمل العربية في عهد السلطان قابوس ، مرجع سابق ص ١٩٥ .

التحالف للاستعادة بصفة خاصة من تعود الأخيرة في إقاع بقية دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية القيام بمبادرة ديموماسية<sup>١</sup>

ونلك في ضوء الاتصالات والمشاورات المكثفة التي أجراها السلطان قابوس مع قادة هذه الدول في الفترة الأخيرة المسافة للزيارة وزير الخارجية العراقي لمسقط في ٢١ نوفمبر ١٩٩٠ حاملا رسالة من الرئيس العراقي صدام حسين للسلطان قابوس تناولت في شكل خاص موافقة العراق على مبدأ الحوار كوسيلة للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة<sup>٢</sup> ولهذا يمكن اعتبار المباحثات العُمانيّة العراقيّة على هذا المستوى القاعدة التي استند إليها مجلس التعاون الخليجي في تحديد موقف نهائي من التعامل مع العراق ، وما إذا كان سيصم بشكل حاسم إلى دعوة الحسم العسكري التي تقودها واشطر أم لا عندما تجتمع في مؤتمر القمة الحادي عشر في العاصمة القطرية<sup>٣</sup> وقد عكس بيان القمة الحادي عشر في ديسمبر ١٩٩٠ مواقف دول المجلس عندما لمس خيار الحل السلمي بشكل حذر وفي إطار عند من الشروط على عكس بيانات المجلس الوراري السابقة التي كانت تبدى قدرا كبيرا من الدعوة إلى انحل السلمي ، وعلى الرغم من فشل زيارة وزير الخارجية العراقي لمسقط إلا أن الأنباء تحدثت عن وساطة عمانيّة أردنية لتسوية الأزمة سلميا بعد أقل من أسبوع من زيارة طارق عزيز لمسقط وذلك على اثر زيارة قام بها وزير الدولة العُماني للشئون الخارجية العُمانيّة حاملا رسالة من السلطان قابوس للملك حسين.

ولكن بعد صماعي السلطنة لوقف اندلاع الحرب وفشل لقاء جنيف الذي جمع بين وزير خارجيّة العراق والولايات المتحدة الأمريكية في التاسع من يناير ١٩٩١ اندلعت حرب تحرير الكويت في ١٧ يناير ١٩٩١ . ولم يبق أمام سلطنة عُمان إلا الانضمام للدول المطالبة بإيقافها وذلك على أساس الانسحاب العراقي من الكويت.

وبعد انتهاء المعارك في ٢٦ فبراير وهزيمة القوات العراقيّة حددت سلطنة عُمان موقعها من العراق بما يتفق مع ثوابت سياستها الخارجية وبطرتها الاستراتيجية لأمن الخليج وبالتالي شددت على وجوب احترام سيادة العراق وسلامة أراضيّه وأن يترك الشعب العراقي لمعالجة

<sup>١</sup> المرجع السابق ص ٢٠٤

<sup>٢</sup> التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، القاهرة - المركز ١٩٩١، ص ٢٨٦

<sup>٣</sup> مجلة الشام ، باريس ، عدد ١٩٦ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠

<sup>٤</sup> صحيفة الحرة ، لندن ، ٢٣ نوفمبر ١٩٩٠

مشاكله بنفسه وكما أبدت سيطرة عُمان استعدادها للتقريب بين العراق والكويت إذا توافرت  
 النية لدى الطرفين. وكما دعت في نفس الوقت إلى تحقيق الوئام العربي<sup>١</sup>.  
 وفي النهاية ظل الموقف العماني محكوماً بالقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن  
 بخصوص العراق ، والتزامها بموقف مجلس التعاون الخليجي العام بما يتعلق بالأزمة.

<sup>١</sup> الحديث الصحافي لوزير الإعلام النمطي المنشور في صحيفة الخليج الإماراتية ، ١٠ أكتوبر ١٩٩١.  
<sup>٢</sup> نفس المرجع



## الفصل الرابع : الإطار الدولي

تقد أقامت عُمان منذ توي السلطان قابوس علاقاتها الخارجية مع جميع القوي على معيار المصلحة الوطنية أولاً ،وعلى أهمية هذه القوي ،وضرورة الانفتاح عليها والتعامل معها ثانياً ، بصرف النظر عن الأيديولوجية السياسية لهذه القوي .<sup>١</sup> هذا البلد يرفض ان تكون صداقته حكراً لأي بلد وكذلك مصالحه ..وبحر ممارسة سياسة الانفتاح ..ولسا ملزمين امام أية دولة لا دولة عُمان<sup>٢</sup>.

ولذلك كانت علاقات سلطنة عُمان مع دول العالم علاقات جيدة، والدبلوماسية العُمانية تتل التقدير والاحترام نظراً الى مجهوداتها على الساحة الدولية في سبل ترسيخ مفاهيم الإكثار من الصداقات على أساس انساوي في الحقوق والواجبات والنظر الموضوعي إلى المصالح المتبادلة وإلى التكافؤ في التعاملات وإلى عدم التدخل في شؤون الآخرين وإلى توطيد دعائم السلام والعدل والحق والاستقرار والازدهار.

وسلطنة عُمان المنسكة بالمبادئ الإنسانية ومفاهيم الحقوق والمعاهدات والاتفاقات ذات الطابع الدولي إنما تقيم علاقاتها مع الدول على اختلاف أنظمتها واتجاهاتها، ما عدا تلك التي تتناقض سياساتها كنياً مع المبادئ العلة التي تنقيد بها السلطنة. فالعلاقات جيدة مع دول العالم العربي لأن الإطار العام للمبادئ المشتركة قابل للتطوير والتحسين والعلاقات غير قائمة مع الاتحاد السوفيتي وبقية دول المعسكر الأوروبي الشرقي بسبب عناصر كثيرة متداخلة أهمها التدخل في شؤون الآخرين من جانب هذا لمعسكر والاحتلال العسكري السوفيتي لأفغانستان. ولما رأت عُمان أن مصالحها الوطنية تحتم عليها خلق توازن في المنطقة في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والدول العربية أقامت علاقات مع الاتحاد السوفيتي والعلاقات مع جمهورية الصين الشعبية طبيعية، رغم الاختلاف مع السلطنة في العقيدة السياسية، لأن الصين شاعت الارتكار في التعامل مع السلطنة على أساس الاحترام المتبادل والتكافؤ في التعامل مع المصالح المشتركة.

ولنصبح عضواً في انقضايا العالمية ولدعم التعاون الدولي من أجل الرخاء والسلام انصمت إلى الأسرة الدولية ( الأمم المتحدة ) في ١٩٧١م ومجموعة دول عدم الانحياز وكما شاركت في أعمال المنظمات الدولية ومؤتمراتها على اختلاف أنواعها . ولم يكن الانضمام إلى المجتمع الدولي هدفاً بقدر ما كان خطوة على طريق المشاركة بدور بارز في القضايا العالمية

والإقليمية، لتؤدي عُمان بذلك دوراً عربياً وعالمياً ملحوظاً لا تقع حدوده عند أطراف الخليج بل تتجاوز إلى أفاق العالم العربي ومجموعة دول العالم الثالث والمجتمع الدولي ككل.<sup>١</sup>

كذلك تشهد الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة نشاطاً ملحوظاً ومتزايداً للديبلوماسية العُمانية، مما حدا بمجموعة الدول الآسيوية أن تنتخب ممثل السلطنة الدائم نائباً لرئيس المجموعة. وتبعاً للمشاركة الفعالة في جميع دورات الجمعية العامة فقد اكتسبت السلطنة بمبادراتها الحكيمة ومواقفها المتعقبة باحترام أعضاء المنظمة في كل اللجان كما أن السلطنة مثلت دوراً شطاً في العديد من المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر التربية الدولي المعقد في جيف في أكتوبر ١٩٨٤ ومؤتمر الأمم المتحدة حول الأنشطة التنموية والذي استُحب فيه مدوب السلطنة الدائم لدى الأمم المتحدة نائباً لرئيس المؤتمر المذكور.

كما ساهمت السلطنة في مختلف الهيئات والبرامج والصناديق التابعة للأنشطة الإنمائية المختلفة للأمم المتحدة من خلال مشاركتها في المؤتمر الدولي لإعلان التبرعات والأنشطة الإنمائية وعلت عن تبرعاتها لعام ١٩٨٥ لمختلف البرامج والهيئات وفق إمكانياتها المادية. وتعتبر السلطنة إحدى الدول المؤسسة والفعالة التي أنشأت برنامج دول الخليج العربية لدعم الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة الذي ساهم في دعم العمليات الإنسانية واحتياجاتها في مختلف بلدان العالم.

وهي منظمة المؤتمر الإسلامي تقف السلطنة بحزم وثبات لرعاية هذه المنظمة وتمكينها من تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها ومساعدتها الرامية إلى تحقيق المريد من التقارب والتضامن بين الدول الإسلامية الشقيقة، ومنها على سبيل المثال المساعي لإنهاء الحرب العراقية - الإيرانية.

ولما كانت السلطنة ترى أن الأمن والسلام الدوليين يمكن تحقيقهما عبر الأمم المتحدة إذا ما توفرت الإرادة السياسية المحلصة وإذا ما حسنت ثبات لدى جميع أعضاء الأسرة الدولية للتعاون في نطاق المبادئ والأهداف السامية للمنظمة الأمم، وانطلاقاً من قناعتها بذلك، فقد أبدت السلطنة اقتراح بيجيريا والفلبين ورومانيا الداعي إلى إنشاء لجنة دائمة لمساعدتي الحميدة والوساطة والتوفيق.

ومن ثم فإن السلطنة ترى أن المفاوضات هي الوسيلة الوحيدة الفعالة للعمل على إزالة العراقيل التي ترعزع الاستقلال والأمن الدوليين والتي تقف حائلاً دون تحقيق طموح البشرية المتمثل في السلام الدائم المبني على العدل.

<sup>١</sup> عُمان في عيون العالم ، الجزء الأول ، مطبعة عُمان ، إصدار وزارة الإعلام ، مطبوع ١٩٨٧ ، ص ٩٨

وكما تعلق السلطنة أهمية كبرى على ضرورة إقرار نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على أساس علاقة عادلة بين أسعار المواد الخام والسلع في شكلها النهائي كما يأخذ في الاعتبار احتياجات الدول النامية.<sup>١</sup>

والمعروف أن السلطنة تشارك العالم أجمع اهتمامه على مختلف المستويات الساحلية والإقليمية والدولية وأنها تحتل سقويا في السادس من أكتوبر بيوم العزاء العالمي، والسلطنة تتفرد كغيرها من بين دول العالم امالا بوجود وزارة متخصصة للبيئة فيها.

واطلاقا من حرص السلطنة على تعزيز التصامم العربي - الأفريقي ومساندة شعوب هريقيا، فهي تعمل على تقديم المساعدات الممكنة للدول الأفريقية الشقيقة والصديقة إيمانا منها بالروابط التاريخية والثقافية والجغرافية التي تربط القارة الأفريقية بشعوب الأمة العربية.

كذلك فهي تؤمن مع شقيقاتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بتقديم كل ما يمينه عليها الواجب الإنساني يشكل صادق وفعال لأشقائها وصنقائها الأفرقة وتدعو المجتمع الدولي الى الوقوف بجانب دول القارة الأفريقية والعمل على تخليل ما تعانيه شعوبها من محن ومصاعب. ورفضت سياسات الفصل والتمييز العنصريين فقد أعلنت مرارا وتكرارا شجبها للسياسة التي يسلكها النظام العنصري في جنوب أفريقيا وهي ملتزمة بالمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية ونجهر بدعم ما هو صواب وحق وعدل وتصديها لكل ما هو خطأ وظلم .

وكما أن سلطنة عُمان تمسكت على الصعيدين الدولي والإقليمي بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وانضمت إلي مجموعة عدم الانحياز في عام ١٩٧٣، وبهذا عملت منذ السبعينات مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق العدل في مختلف ربوع العالم في إطار التعاون والاحترام المتبادل والالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية . وتستهج السلطنة مبادئ عدم الانحياز، وتحافظ في نفس الوقت على صداقاتها الدولية من خلال سياستها الثابتة والمستقلة، انطلاقا من تصميم قيادتها الرشيدة على أن تظل دُولة قوية ليست فقط قوة للاستقرار في المنطقة العربية ، وانما تأكيداً للمبدأ القائل بأن استقلال الدولة لا يكون حقيقيا، إلا إذا كانت لديها القدرة التي تمكنها من المحافظة على هذا الاستقلال.<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> شمال في عشر سنوات ، ١٩٨٥ ، مرجع سبق . ص ٣٧  
<sup>٢</sup> ص ١٠٠ في عهد العالم ، الجزء الأول ، سلطنة عُمان ، مرجع سبق . ص ١٠٠

## المبحث الأول : السياسة الخارجية العُمانية وعلاقتها مع القوى العظمى.

ستركز هذه الدراسة على علاقة سلطنة عُمان مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية (الاتحاد السوفييتي سابقاً) وعلاقتها مع الصين الشعبية .

### المطلب الأول : العلاقات العُمانية الأمريكية:

تعتبر سلطنة عُمان القطر العربي الأول في منطقة الخليج والجزيرة العربية يقيم علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومع مجيء السلطان قابوس انتحلت عُمان بعثة دبلوماسية بها في واشنطن وانتحلت الولايات المتحدة سفارة في مسقط عام ١٩٧٢ . وتطورت العلاقات قليلاً فأبرمت صفقة شراء أسلحة من أميركا<sup>١</sup>

وكما شهدت هذه العلاقات تطورات مهمة، فقد سعت كل من السلطنة والولايات المتحدة إلى تقوية العلاقات الثنائية والنهوض بها إلى أعلى المستويات، وقد قام عدد كبير من المسؤولين في الدولتين بزيارات متباعدة.

وكون سلطنة عُمان تتمتع بأهمية استراتيجية قصوى ، مما جعلها تمارس السيادة على النحر الاستراتيجي شبه جزيرة مسندم، وكذلك جزيرة مصيرة التي تعتبر قاعدة استراتيجية تطل على منطقة الخليج وأن التطورات التي شهدتها الحرب العراقية الإيرانية والغزو السوفييتي لأفغانستان قد دفع بالإدارة الأمريكية إلى مصاعفة جهودها في اتجاه الحصول على تسهيلات عسكرية في عُمان.

وقد أعلنت سلطنة عُمان تأثراً بأحاسيس المحلية أنها لا ترغب في وجود قوات أمريكية على أراضيها لكن بعد التطور الذي حدث في حرب الخليج، وتزايد الوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان ومع وجود أكبر قاعدة عسكرية سوفييتية في المحيط الهندي في عدن أدركت الدبلوماسية العمانية ازدياد الخطر على حرية واستقرار أمن شبه الجزيرة العربية وراث بأن تقدم تسهيلات للقوات الأمريكية على الأراضي العُمانية.

ومن هنا فالعلاقات العُمانية الأمريكية في تطور وتفاهم متبادل بين الدولتين، وقد قال الرئيس الأمريكي السابق (جيمي كارتر) أثناء تقديم السفير العُماني بوارق اعتماده : ( هذا هو

<sup>١</sup> خالد بن محمد القسبي، «عُمان جسور المحبة والسلام»، مرجع سابق، ص ٥٧.

سفير سلطنة عُمان التي تعد دولة ذات أهمية كبرى لنا والسلام العالمي لأنها تساهم في حماية مدخل الخليج ، صداقتنا مع بلدكم العظيم قديمة ومفيدة جدا ).

ومن ثم فقد شهد عام ١٩٨٠ تحولا نوعيا في طبيعة العلاقات بين عُمان والولايات المتحدة في أعقاب أزمة الرهائن الأميركيين في طهران عام ١٩٧٩، وغزو القوات السوفيتية لأفغانستان في كانون الأول ١٩٧٩. وبدا ذلك التحول النوعي في العلاقات مبكرا في نيسان ١٩٨٠، بعقد صفقة شراء أدبيات م ٦٠ متطورة من الولايات المتحدة مع توفير تدريب لطواقم هذه الدبابات . ولقد تم توقيع اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية وسلطنة عُمان في تموز ١٩٨٠، حصلت بمقتضاها الولايات المتحدة الأمريكية على تسهيلات عسكرية تنصم حق استخدام محدود للقواعد الجوية العُمانية في السبب ومصيره وتمزيت وتسهيلات بحرية في مسقط وصلالة مقابل مساعدات أمريكية لعُمان تتمثل في تحديث وتطوير تلك القواعد وتقديم مساعدات اقتصادية تنموية<sup>١</sup>.

وقد أكد السلطان قابوس مرارا أن الامتيازات الممنوحة للولايات المتحدة في عُمان هي مجرد تسهيلات مؤقتة ومشروطة بطلب العُمايين أنفسهم وأغلبية دول الخليج . وإن هذه التسهيلات ليست بحال من الأحوال ترتيبات دائمة أو خارج نطاق السيطرة العُمانية . هكل طائرة أمريكية تود الهبوط في انقواعد الجوية العُمانية مثلا عليها أن تطلب إذا مسبقا بذلك من السلطات العُمانية<sup>٢</sup>.

واعتبارا من العام ١٩٨١ بدأت قوات عُمان السلطانية إجراء معاورات مشتركة مع القوات الأميركية في إطار برنامج التعاون العسكري بين البلدين .

وقد قام السلطان قابوس بزيارة رسمية للولايات المتحدة في إبريل ١٩٨٣م وأجرى مباحثات هامة مع الرئيس السابق (رونالد ريغان) حول وجوب تدعيم السلام في الشرق الأوسط هذا وتحافظ الدولتان على استمرار وتنوية العلاقات الثنائية القائمة بينهما<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> إير هيم نوار ، لسياسة الخارجية العُمانية من العرة الى دبلوماسية الوساطة ، لميائمه النوايه، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١١، أكتوبر ١٩٨٢ ص ٤٢ .

<sup>٢</sup> Calvin H and Allen Jr Oman The Modernation of The Sultanate London Groom Helm., 987

## المطلب الثاني :علاقات عُمان مع روسيا الاتحادية(الاتحاد السوفيتي سابقاً):

بعد أربع سنوات من المحاوراة الدبلوماسية الهادئة تتوالت خلالها الرسائل والبرقيات والتقاءات بين ممثلي البلدين على أعلى المستويات سواء في مسقط أو موسكو أو نيويورك حيث المقر الدائم للأمم المتحدة، واستقبلت العاصمة السوفيتية موسكو يوم ١٨ ديسمبر ١٩٨٥م سفير سلطنة عُمان وقدم أوراق اعتماده وكان اعلان تبادل العلاقات الدبلوماسية بين مسقط وموسكو قد تصدر كافة نشرات الأخبار في الإذاعات الدولية والوكالات الأجنبية، حيث لم يكن هناك على امتداد منطقة الخليج العربي باستثناء دولة الكويت من يقيم علاقات دبلوماسية مع موسكو وكانت المنطقة يرمتها يتم تصنيفها عادة من جانب المحللين السياسيين الأجانب ، بأنها تنتمي للمعسكر العربي، وعندما أعلن السلطان قابوس إقامة علاقات مع موسكو في أكتوبر ١٩٨٥م أصبحت هذه العقولة الأجنبية تقتدر إلى الدليل.

وفي نطاق الموارنة في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية فإن عُمان أقامت علاقات مع الاتحاد السوفيتي في ٢٦ أيلول ١٩٨٥ على اثر لقاء لريزي خارجية البلدين في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية للأمم المتحدة وقد تضمن بيان إقامة العلاقات الدبلوماسية بين عُمان والاتحاد السوفيتي لتأكيد على الاحترام المتبادل ،وحرمة الاراضي الوطنية والتعايش السلمي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ،والمساواة والمنفعة المتبادلة<sup>١</sup> وقد جاء القرار العُماني بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي مفاجئاً في حبه لعدد من الأوساط العربية ولكن القرار العُماني بالنسبة للقيادة العُمانية قد تم اتحاده كجزء من عملية مدروسة راجعة إلى رغبة السلطان قابوس لوضع علاقات بلاده في حالة توازن بين قطبي الصراع الدولي<sup>٢</sup>

وبرغم إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين السلطنة وجمهورية الصين الشعبية قبل ما يقارب عشر سنوات، وهو عمل يتم بالشجاعة واستقلالية القرار، فإن إقامة علاقات عُمانية صينية منكرة لم تصانف إجمالاً على الطاق الدولي ، بالقدر الذي أشاعته إقامة علاقات دبلوماسية بين مسقط وموسكو، وكانت المحاور العربية تتركز أساساً حول النجاح الذي يمكن أن يحققه السوفييت في كسب أصدقاء غير عاديين، في منطقة شديدة الاضطراب مثل منطقة الخليج التي تعاني من تداعيات الحرب العراقية الإيرانية.

<sup>١</sup> عُمان ٨٤، المصداق ورقة الاعلام ١٩٨٤م مطبوعة عمان، ص ٢٦

<sup>٢</sup> هادي حسن حمودي ،الفكر الميفسي العُماني ،من التوازن إلى المتغيرات ، لندن ،عبر ص : رياض الريس للكتب والنشر ،١٩٩٢.

<sup>٣</sup> U.S.A, 7 November, 1985, Washington Times

وبعد اجتماع في نيويورك بين وزراء خارجية البلدين صدر اعلان تضمن الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين سلطنة عُمان والاتحاد السوفيتي، من الاحترام المتبادل والتعايش السلمي.<sup>١</sup> أر هذه التوجهات ترجع إلى الانعراج في العلاقات بين عُمان وعدن بعد عام ١٩٨٢م، وتطور العلاقات إلى الحد الذي تقرر فيه تبادل التمثيل الدبلوماسي في سيان م، ١٩٨٥ وعينت عدن سفيراً لها غير مقيم وهو سفيرها في الكويت.<sup>٢</sup> وكذلك يرجع إلى أن الاتحاد السوفيتي قد ظهر عنده توجه لتجاه منطقة الخليج، فالسوفيت طرحوا مبادرة في شياط ١٩٨٢م لتحديد الخليج. وقام السوفيت ببيع أسلحة للكويت في أيلول ١٩٨٢م بقيمة ٣٥٠ مليون دولار وكما تراجع السوفيت عن الاعتبارات الأيدلوجية أمام الاعتبارات الاستراتيجية، ولقد ثبت للسلطة أن توجهات القيادة السوفيتية تجاه منطقة الخليج قد تغيرت لدعم الاستقرار في منطقة الجزيرة العربية.<sup>٣</sup>

ولقد تطور مستوى التمثيل الدبلوماسي ليصل إلى مستوى السفارة في عام ١٩٨٧م وقدم السفير العُماني في موسكو أوراق اعتماده لسائب رئيس مجلس السوفيات الأعلى في كانون الأول ١٩٨٧م<sup>٤</sup>

وفي ٢٢ نيسان ١٩٨٧ زار فلاديمير بروفيسكي - وهو موظف دبلوماسي كبير في الخارجية السوفيتية - عُمان من أجل المباحثات بين البلدين. وفي الفترة ذاتها ما بين ٦-٩ نيسان ١٩٨٧م زار الوزير العُماني للشؤون الخارجية يوسف العلوي يوغسلافيا، وعقد محادثات مع الرئيس ووزير الخارجية، وتم التوصل إلى اتفاقية تعاون اقتصادي. وأعلنت عُمان أنها ترغب في التعاون مع الدول الشرقية على أساس عدم التدخل في شؤون بعضها البعض والالتزام بتقرير ميادئ السلام العائمي.

ولا شك أن هذه العلاقة مع الدول الشرقية تعود إلى الرغبة العُمانية في خلق سياسة متوازنة تجاه قطبي الصراع الدولي، ثم إلى السياسة السوفيتية تجاه منطقة الخليج بما يحقق الأمن والاستقرار فيها.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي شطت السلطة لإقامة علاقات متطورة مع روسيا وجمهوريات سببا الإسلامية، اعتماداً على سياسة تبادل المنافع المشتركة خصوصاً في مجالات التجارة والاستثمار والتفقيع عن النفط وتنسيق السياسات النفطية في السوق.

<sup>١</sup> تصريح وكيل وزارة الخارجية السائبة للشؤون السياسية، هيثم بن طارق، في لقاء مع صحيفة خليج تكيم، ٣١ آب ١٩٨٧م.

<sup>٢</sup> ١. سعد أبو دية، السياسة الخارجية العمانية في عهد جلالة السلطان قابوس، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٥.

<sup>٣</sup> أحمد أبو الحسن ورد، العلاقات السائبة السوفيتية السياسية الدولية، يناير ١٩٨٦م عدد ٨٣ من صفحة ١٦٠-١٦٢.

<sup>٤</sup> إبراهيم نور، السياسة الخارجية العمانية من العرة إلى دبلوماسية الوسطة، مرجع السابق، ص ٤٤.

### المطلب الثالث : العلاقات العُمانية الصينية

العلاقات العُمانية الصينية علاقات طبيعية رغم الاختلاف مع السطوة في العفيدة السياسية، كون الصين شامت الارتكار في التعامل مع سلطنة عُمان على اساس الاحترام المتبادل والتكافؤ في التعامل مع المصالح المشتركة ولهذا اكتسبت العلاقات العُمانية الصينية مريداً من المتانة أثر الريارتين اسنين قام بهما كل من السيد ثويني بن شهاب المعمل الحاص لجلالة السلطان السيد ههد بن عيمور نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع إلى جمهورية الصين الشعبية حيث جرى تدعيم العلاقات الثائية في مختلف المجالات والقضايا ذات الاهتمام المشترك.<sup>١</sup>

تباينت سلطنة عُمان علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية بعد أن توقفت الصين عام ١٩٧١ عن دعم متمردي ظفار واطهار حسن النوايا تجاه نظام السلطان قابوس ، ويرجع ذلك إلى الحلاف الأليديوجي الصيني -السوفييتي واهتمام الصين بإقامة علاقات طبيعية مع النظم القائمة في الخليج للإستفادة من الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة والتي جانب ذلك فقد كانت الصين تسعى لمنافسة القوى العظمى في منطقة الخليج عن طريق تحسين علاقاتها مع دول الخليج ، ولم تكرر الصين مع مطلع السبعينات مقتتعة بجدوى شمول الطرح الثوري للجهة لكافة منطقة الخليج<sup>٢</sup> وبحلول ١٩٧٢ كانت المساعدات الصينية للجهة قد تقلصت إلى أدنى مستوى لها<sup>٣</sup>.

ونذلك في إطار التعبير العام في السياسة الصينية، مما شجع عُمان على الاعتراف بالصين الشعبية في ٢٥ أيار ١٩٧٨ وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها. <sup>٤</sup> وتطورت العلاقات بين الدولتين سريعاً حيث تم افتتاح سفارة صينية في مسقط عام ١٩٧٩<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> خالد بن محمد القاسمي ، «جسور الصلحة والسلام» مرجع سابق، ص ٦٢

<sup>٢</sup> عبد الرحيم بن سلام بن سليم فرج السليم ، «مذكرات السياسة الخارجية لسلطنة عمان» ، مرجع سابق، ص ٧٤.

هاتم بهبهاني، سياسة الصين في العالم العربي (١٩٥٥-١٩٧٥) ، ترجمة سامي مسلم ، بيروت ، مؤسسة النشر العربية ١٩٨٨

<sup>٤</sup> المرجع السابق ، ص ١٨٦

<sup>٥</sup> عبد الله الأنصاري، العلاقات اندونية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية الكويت العدد ٣٧ لسنة العشرة كانون ثاني ١٩٨٤م ص ٧١.

<sup>٥</sup> خالد بن محمد القاسمي ، «جسور الصلحة والسلام» المرجع السابق، ص ٦٢



## المبحث الثاني : السياسة الخارجية العُمانية تجاه الاتحاد الأوروبي.

تسهم دولتان أوروبيتان فقط، وهما فرنسا وبريطانيا، في الترتيبات الأمنية في الخليج إلى حد كبير، إلا أن قدرتهما العسكرية تقل كثيراً عن قدرة الولايات المتحدة، وهي حالة القيام بأي عمل، فإنهما لا يقدمان أكثر من دور داعم للقوات الأمريكية، لا أن لهما اتفاقيتهما الدفاعية مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وتتاهسان مع الولايات المتحدة في مجال مبيعات الأسلحة في المنطقة. أما موقفهما بالنسبة للعراق فهو يؤيد نظام العقوبات التي فرضته الأمم المتحدة بعد غزو العراق للكويت إلى أن يتم اكمال عمل مفقشي الأمم المتحدة في إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وانصواريخ طويلة المدى وعلى عكس فرنسا، تحتفظ بريطانيا بالحق في الحكم على ما إذا كان يمكن رفع العقوبات حتى بعد ما يقتنع مفقشو الأمم المتحدة بالتزام العراق بآتي البعط في أول قائمة المصالح الأوروبية في منطقة الخليج، ففي عام ١٩٩٥م، استوردت أوروبا الغربية حوالي ٩,٥ مليون برميل يومياً أتى منها ٣,٦ مليون برميل يومياً من الشرق الأوسط. هذا الرقم الأخير لا يشمل على أية واردات من شمال أفريقيا، وهو عبارة عن الواردات البترولية التي أتت من الخليج. بلغ استهلاك أوروبا العربية من البترول ١٣,٧ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٤م. أو حوالي ٢٠,٥% من إجمالي الاستهلاك العالمي. ومن المتوقع أن تقل نسبة ما تأخذه أوروبا العربية من البترول المحلي خاصة من إنتاج بترول بحر الشمال ذلك لأن المحروون احد في التناقص ومن المتوقع أن يرداد الاعتماد على إمدادات البترول من منطقة الخليج، ورغم ذلك سوف يرداد إنتاج البترول خارج منطقة الخليج على المدى القريب تماشياً مع الريادة في الطلب العالمي، لذلك فإن أهمية بترول الخليج ستظهر أكثر على المدى الطويل.<sup>١</sup>

إن مصالح أوروبا التجارية في منطقة الخليج أكثر تكافواً من المصالح الأمريكية ومع ذلك نجد أن شركاء أوروبا التجاريين الأساسيين في الخليج هم دول مجلس التعاون الخليجي. تصدر بريطانيا وفرنسا وألمانيا، كل على حدة، ما قيمته من خمسة إلى ستة مليارات دولار من السلع إلى مجلس التعاون الخليجي، أما صادرات إيطاليا إلى المجلس فهي أقل إلى حد ما، ولكنها شأها شأن الدول الأوروبية الأخرى تتمتع بعائض تجاري مع دول شبه الجزيرة العربية، بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي تحقق أكبر فائدة لأنها حالياً أقل اعتماداً على واردات الطاقة عن الدول الأوروبية الأخرى.

<sup>١</sup> دروز مهري هولبر، القوى الأوروبية والدفاع عن دول المجلس، محاضرات الدورة الثالثة عشرة، من ١٩٩٧/٩/٦ إلى ١٩٩٧/١١/١٢، ص ٥٦.

بعد الاستثمار وجه آخر من أوجه علاقة أوروبا مع الخليج، تمثل دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة ثاني أهم مستثمر خارجي في مجلس التعاون الخليجي قبل اليابان، وبعد الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى عكس الولايات المتحدة التي تتركز استثماراتها في قطاع البتر وكيمائيات، نجد أن الاستثمارات الأوروبية في مجلس التعاون الخليجي منتشرة في مختلف القطاعات الصناعية، أوروبا العربية، بدورها تحتل المرتبة الثانية كأهم وجهة للاستثمار الخارجي لمجلس التعاون الخليجي الذي يكون معظمه في شكل استثمارات محفظة في الودائع والسندات والأسهم.

### المطلب الأول : المصالح الأوروبية الرئيسية في منطقة الخليج العربي

أولاً: ضمان تدفق البترول بأسعار معقولة.

ثانياً: توفير ظروف مناسبة للتجارة والاستثمار.

ثالثاً: ضمان أمن الشركات الأوروبية والمواطنين الأوروبيين في المنطقة.

في تحقيق هذه المصالح وحمايتها يتطلب قدر من الاستقرار أو الأمن النسبي ، وجود حكومات لها توجه ودي نحو أوروبا بوجه خاص والعرب بوجه عام. إن المصالح الأوروبية في الخليج متشابهة مع المصالح الأمريكية ولكنها ليست متبادلة تماماً، فأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية متفقتان في الرغبة في الحصول على إمدادات البترول بأسعار معقولة، إلا أن شركات البترول الأوروبية تتنافس مع نظيراتها الأمريكية من أجل الحصول على عقود في الخليج، ولا يريد الأوروبيون أن يجدوا أنفسهم معتمدين على أمريكا من أجل الوصول إلى بترول الخليج، وبالمثل، نجد أن التجار الأوروبيين يتنافسون ليس فقط مع بعضهم ولكن مع أمريكا أيضاً في الأسواق الاستهلاكية ولسواق الدفاع في الخليج، وفي الحقيقة نعتبر المنافسة بين القوى العربية عاملاً هاماً في سلوك الدول الأوروبية على حدة في الخليج<sup>١</sup>.

وكما قدمت الحكومات الأوروبية بعض الدعم الخارجي لرنيات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي، وكما أن أوروبا لا تستطيع أن تقدم نفس مستوى المساعدة العسكرية التي تقدمها أمريكا لهذه الدول ورغم أن لبريطانيا وفرنسا وجود عسكري كبير إلا أن متسئلة عملياتهما في مراقبة مياه الخليج وتدريب قوات مجلس التعاون الخليجي لتكامل عمليات أمريكا ولا يمكنها أن تحل محلها، وفي هذه الأطر الواردة يتنافسون على مبيعات الأسلحة والمبيعات الدفاعية.

<sup>١</sup> د. روبرت هوليير، «الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي»، محاضرات الدورة الثالثة عشرة، سطحة عمان، وزارة الخارجية، المعهد البوليتكني العماني، ص ٤٦.

إن الدور العسكري البريطاني في الخليج يتضمن الوجود البحري، والمشاركة في عملية مراقبة الجنوب حتى خط عرض ٣٣ درجة فوق جنوب العراق، وأفراد في قوات الأمم المتحدة التي ترافق الحدود العراقية الكويتية (اليوبيكوم)، والمشاركة في عملية مراقبة الشمال حتى خط عرض ٣٦ درجة فوق شمال العراق، وتوفير أفراد في الخدمة، المشاركة في المبادرات التدريبية مع دول مجلس التعاون الخليجي وفي المبادرات المشتركة، أما الدور العسكري الفرنسي في الخليج فإنه يتبع نمطاً مماثلاً مع نفس الاختلافات، لدى فرنسا أسطول بحري محصن للمحيط الهندي والخليج، وتشارك في عملية مراقبة الجنوب، ولكن حتى خط عرض ٣٢ درجة، ولها أفراد ملحقون في قوات الأمم المتحدة (اليوبيكوم)، ولها وطيفة تدريبية في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي.

وقعت كل من بريطانيا وفرنسا اتفاقيات دفاع منها عشر سنوات مع الكويت.<sup>١</sup> وتوصلت فرنسا إلى اتفاقية مع الإمارات العربية المتحدة، وإما علاقات بريطانيا مع الإمارات تستند إلى اتفاقية ثانية التي تم توقيعها عام ١٩٧١م. إن الالتزامات البريطانية والفرنسية لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، على الرغم من أنها ليست بالضرورة مدرجة في اتفاقيات رسمية، تتضمن صفقات مبيعات دفاعية، وقطع غيار، وبعثات تدريبية ومبادرات مشتركة.

### المطلب الثاني: دور سلطنة عُمان في الحوار الخليجي - الأوروبي.

لقد استضافت السلطنة الحوار الخليجي - الأوروبي في منتصف شهر مارس ١٩٩٠م الذي يمثل اللقاء الوزاري الأول في وراء خارجية دول الخليج العربية الست والمجموعة الأوروبية ١٢ دولة، وقد توصلت الاجتماعات إلى عدد من الاتفاقيات والوسائل المؤدية إلى دعم الحوار الاقتصادي بين الطرفين. كما جاء المؤتمر ليؤكد وجود مبادئ التجارة الحرة. وفي إطار ترؤس السلطنة دورة مجلس الجامعة العربية استؤنف الحوار العربي الأوروبي بعد انقطاع لأكثر من عشر سنوات وقد عقد في هذا الإطار اجتماع بين الجانبين في باريس في أواخر العام ١٩٨٩م حضره وراء خارجية المجموعة الأوروبية من جهة وراء خارجية دول الجامعة العربية (٢٢ وزيراً عربياً) من جهة أخرى.<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> المرجع السابق، ص ٤٦

<sup>٢</sup> خالد بن محمد الفهمي، «عالم مسيرة التحدي، القيادة بنظمه وبورها في بناء الدولة المصرية»، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٧

ولقد وصع حوار باريس الأساس لعلاقات عربية مع المجموعة الأوروبية وأرست أطر متجددة وبعيدة المدى للتعاون والتسيق بين السياسة العربية والسياسة الأوروبية في المجالات الثقافية والاجتماعية والعلمية والتجارية والصناعية.

سنركز في حديثنا على علاقة عُمان بالاتحاد الأوروبي على الدولتين بريطانيا وفرنسا

### المطلب الثالث : علاقة عُمان مع بريطانيا وفرنسا .

نكتسي العلاقات العُمانية البريطانية صبغة تاريخية، وهي تعتبر من أقدم العلاقات في تاريخ عُمان، إذ كانت الدولتان ترسلان باتفاقيات تجارية، وتقوية العلاقات ثم إرسال الحبراء البريطانيين إلى عُمان.

وإيماناً من سلطة عُمان بأهمية العلاقات التاريخية ، سعت إلى تقويتها والريادة من حجم هذه العلاقة .فالى جانب التعاون الدبلوماسي وجد تعاوناً في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والتجارية، كما أننا نجد هناك بعض الحبراء الإنجليز في سلطة عُمان يعملون على التطوير العاملين العُمانيين في مختلف التخصصات، ومع أن العدد من الحبراء البريطانيين في نقص بسبب رجوع الطلبة العُمانيين من برامج تعليمهم في الخارج.

تعرف العلاقات البريطانية العُمانية تطوراً في شتى الميادين والمجالات ، فالعلاقات العسكرية قديمة قدم العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، فبريطانيا كانت أكبر مورد لعُمان لشراء الأسلحة.وتحرص كل من الدولتين سلطة عُمان والمملكة المتحدة البريطانية على دوام هذه الصداقة وتقويتها.

وحلال الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر حتى النصف الأول من القرن العشرين كانت التجارة بين الشرق والعرب ووسط الخليج هي العوامل التي وجهت حركة المصالح الدولية ناحية عُمان التي تحتل موقعا استراتيجيا في الركن الشمالي الغربي من المحيط الهندي والتي تمثل في الوقت نفسه واجهة الجزيرة العربية على المحيطين الأطلنطي والهندي والتي تشرف على مدخل الخليج العربي ابتداء من خليج عُمان حتى مضيق هرمز<sup>1</sup>

وبينما قاتلت البرتغاليين والفرس خلال الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر فإنها حصعت لعود بريطانيا اكبر قوة بحرية في العالم خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وبم نسم من الصراعات بين بريطانيا وفرنسا على النفوذ في الخليج

<sup>1</sup> (John Duke Anthony ,Oman Tthe Gulf and The u.s. -In Oman, Economic, Social and Strategic Developments, pp127-129)

والمحيط الهندي حيث يسجل التاريخ أن نابليون بونابرت حاول بناء علاقات تقارب مع امام مسقط عام ١٧٩٩ قبل أن ينشب قتال بين بعض سفن أسطوليه والسفن البريطانية في المياه العُمانية في العام التالي<sup>١</sup>

ورغم أن بريطانيا راحت تسعى إلى بناء تحالفات قوية مع عُمار خلال تلك الفترة فإن الاتصالات بين فرنسا واسيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط وعُمار في ذلك الوقت لم تنقطع وأسفرت عن افتتاح قنصلية لفرنسا في مسقط رغم معارضة بريطانيا عام ١٨١٠ وعقد اتفاقية للتجارة بين الطرفين عام ١٨١٧، وتم تجديدها وتطويرها بعد ذلك في عام ١٨٤٤ واستمرت علاقات التقارب بين مسقط وفرنسا رغم تزايد النفوذ البريطاني في المنطقة حتى حصل الفرنسيون على تسهيلات في جزر كوريا وموريا المواجهة للساحل العُماني كهدية في يوليو ١٨٥٤ وتمكنت عُمان بفصل الاحتكاك بعلاقات ودية مع كل من بريطانيا وفرنسا من المحافظة على مصالحها دون الوقوع تحت نفوذ أي منهما، فأقام حاكم عُمان خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر مصالح تجارية قوية مع كل من الطرفين، لكن التعاون مع بريطانيا كان أوسع نطاقا نتيجة تشعب مصالحها التجارية في المحيط الهندي والخليج وخلال تلك الفترة استعان السيد سعيد بن سلطان بالإنجليز للنصاء على القراصنة في الخليج ١٨٠٩ وحققت دبلوماسية العلاقات المتوارنة بين عُمان وكل من بريطانيا وفرنسا دروة إنجازاتها في عام ١٨٦٢ عندما وقعت القوتان اتفاقا مشتركا باحترام استقلال كل من رنجبار ومسقط في إطار الإمبراطورية العُمانية في أعقاب وفاة السيد سعيد بن سلطان ونشوب نزاع بين ورثته على عرش السلطنة التي كانت تصمم مسقط ورنجبار ثم اقتسمها كل من السيد تويهي بن سعيد سلطانا لمسقط والسيد ماجد بن سعيد سلطان الرنجبار اثر قبولهما بالتحكيم الإنجليزي في النزاع بينهما<sup>٢</sup>

لكن بريطانيا عملت منذ ذلك الوقت على تكثيف وجودها في عُمار وتنويعه وساعدها على ذلك انخفاض موارد سلطان مسقط بعد فصل مائبة رنجبار وفي أعقاب الاتفاق البريطاني الفرنسي، افتتحت بريطانيا قنصلية لها في مسقط وعقدت اتفاق على تحريم تجارة العبيد في المناطق الخاضعة لسلطنة عام ١٨٧٣ .

<sup>١</sup> (الهام محمد علي دهلي، فرنسا والخليج من منتصف القرن الثامن عشر حتى بدايات القرن العشرين، القاهرة، دار الترهات للنشر، ١٩٩٣، ص ٢٠، ٣٠)

<sup>٢</sup> (Calvin H Allen, Jr Oman The Modernization Of The Sultanate London croom Helm 1987-pp 107-108)

وفي العام ١٨٩١ انتقلت الضغوط البريطانية على عُمان إلى مرحلة جديدة بتوقيع اتفاقية بين الطرفين لتحديد المَاطق الحاصصة بحكم السلطان تم بمقتضاها التزام السلطان وورثته في الحكم بعدم التنازل أو البيع أو الرهن أو السماح باحتلال أية مناطق في مسقط وعُمان أو أية مناطق أخرى حاصصة لها لأية قوة أجنبية أخرى فيما عدا بريطانيا وهو ما أعطى بريطانيا سيطرة كاملة تقريبا على الشؤون الخارجية لسلطان مسقط<sup>١</sup>.

وعندما حاول السلطان فيصل التخلص من ذلك الاتفاق في عام ١٨٩٧، بتأجير قاعدة تموين للسفن الفرنسية في جنوب مسقط فإن البريطانيين احتجوا على ذلك وصعدوا على فيصل بوسائل متعددة منها وقف التعويضات السنوية التي يدفعها سلطان زنجبار وتحريض تجار مسقط على عدم إقراض السلطان والتهديد بقصف قصر السلطان بالقبائل ، فراجع السلطان فيصل عن وعده للفرنسيين في الوقت الذي اشتد فيه الصراع بين القوتين البحريتين الكبيرتين في المحيط الهندي والخليج يعرض السيطرة على تجارة السلاح والعبيد<sup>٢</sup>.

واستمر ذلك الصراع بين بريطانيا وفرنسا حتى قيل شوب الحرب العالمية الأولى عندما أعانت الحكومتان البريطانية والفرنسية عام ١٩١٣ التزامهما بالإعلان المشترك لعام ١٨٦٢، الخاص باستقلال عُمان لكن النفود الفرنسي كان يتقلص تدريجيا حتى انتهى تقريبا عام ١٩٢٠ بعد أن مات الفصل الفرنسي في مسقط عام ١٩١٨ وتم تحويل مخزن الفحم الذي كان يستخدم لتموين السفن الفرنسية إلى ملكية بريطانيا عام ١٩٢٠ وفي ذلك العام أصبحت بريطانيا هي الحكومة الأجنبية الوحيدة الممثلة في مسقط ومنذ ذلك التاريخ أيضا وحتى عام ١٩٧٠ كانت بريطانيا هي صاحبة اليد العليا في شؤون السياسة لدولة مسقط .

والشركات البريطانية هي التي حصلت على امتيازات بناء خطوط التلغراف وامتيازات التنقيب عن الفحم والنفط وامتيازات حقوق الطيران واستغلال الأجواء العُمانية .

وتعتبر قصة العلاقات العُمانية مع كل من بريطانيا وفرنسا نموذجا للعلاقات بين عُمان والقوى الرئيسية الأخرى في العالم . ففي الفترات التي تمكنت فيها عُمان من الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع الدولتين استطاعت الحصول من كل منهما على الاعتراف باستقلالها<sup>٣</sup>.

واليوم تتبادل سلطنة عُمان التمثيل السياسي على مستوى السفراء مع كل من بريطانيا وفرنسا على قاعدة الاحترام والمصالح المتبادلة<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> Allen, op cit, p 108

<sup>٢</sup> المرجع السابق

<sup>٣</sup> إبراهيم نوار ، السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

<sup>٤</sup> وزارة الإعلام العُمانية ، عمان ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٠٢-١٠٣ .

### المبحث الثالث : مستقبل العلاقات العُمانية الخارجية.

إن مستقبلاً طويلاً ينتظر الشعب العُماني وعلاقاتها الخارجية بفضل الفكر السياسي لجلاله السلطان قابوس ورؤيته السياسية التي اتسمت بالديناميكية وذلك من خلال تفاعلها الحي مع الأوضاع والتحديات والأمال العُمانية ومن ثم تمت وتطورت ممروجة بتجارب الحياة العُسية، وعُمنية التطور على أرض الواقع في تعلق وتفاعل بين الفكر والتطبيق، كما أن خبرته الشخصية ودراسته العسكرية وخطابه وتوجيهاته مما دفع عجلة النهضة إلى الأمام وحول عُمان إلى عنصر استقرار في الخليج والتي قوة مضاعفة على المستوى العربي، وفرت به حصة هامة وضرورية للتعامل مع التطورات المستقبلية.

إن المصباح لمسيرة النهضة العُمانية يمس بصورة جلية ما تحقق على أرض الواقع من الاستقرار الداخلي في سلطنة عُمان وصدق الوعود مما له أثر إيجابي على الدبلوماسية العُمانية سمح للقيادة العُمانية باتخاذ قرارات جريئة فيها نوع من المحاطرة ، ونتيجة لذلك عُرفت الدبلوماسية العُمانية على المستوى الإقليمي والعربي والدولي، بأنها لا تقوى عن اتخاذ قرارات جدلية إذا كانت تخدم المصلحة الوطنية، ويقول السلطان قابوس بن سعيد في رؤيته بشأن أبعاد قضية أمن الخليج، من الواضح أن الاستقرار في هذا الجزء الحيوي من العالم، واستمرار الأمن والطمأنينة في مجتمعاته رهين بمدى قدرة دولة على عدم استقرار المجتمع الدولي بأيّة طريقة، سواء بتهديد المصالح أو بالتدخل في شؤون الآخرين، ومهما كانت المتررات لذلك يكون واجب الجميع الالتزام بمبادئ التعايش السلمي بين الدول واحترام قواعد القانون الدولي المنظمة لحقوق والواجبات من أجل مستقبل الحضارة الإنسانية والحفاظ عليها بكل جوانبها الإيجابية<sup>١</sup> وتجنب المنطقة عوامل عدم الاستقرار وتمكينها من مواصلة النمو والازدهار. <sup>١</sup> ويفسح المجال أمامها لاستمرار وتواصل علاقاتها المستقبلية ودعم سياساتها الخارجية.

وبفضل مودجها الذي يطبع أسلوبها في العمل السياسي الخارجي من حيث فعالية مؤسسة صنع القرار السياسي الخارجي والتي يتبوأ على قيادتها قائد سياسي، شحصر السياسة الخارجية لبلاد من خلال التفاعل الإيجابي لمجموعة العوامل الداخلية والخارجية، التي عايشتها سلطنة عُمان خلال مسيرة تاريخية فلقد نهج في صناعة القرار السياسي الخارجي

<sup>١</sup> مسيرة الخير ، مرجع سابق، ص ٨٥.

لسلطة عُمان، وفق صياغة حكيمة بلورها الخطاب السياسي السوي لجلالة السلطان، وحدد لها أولويات ودوائر وفق منادئ محددة وواضحة المعالم كانت بمثابة النوصلة التي تنصط التحرك نحو العالم الخارجي وتحدد اتجاه سلوكها السياسي وترتبط باستمرار مصالح سلطة عُمان العليا بنظامها الاجتماعي والحضاري ولتسب اعتراف واحترام كافة دول العالم، كما صاغت في تخطيطاتها لسياسة الخارجية وهويتها القومية العربية، والإسلامية وفق دوائر قليمية تتعلق بمنطقة الخليج من خلال مجلس التعاون لدول الخليج ومع سائر شقيقاتها الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية ومع تمسكها بمبادئ الشريعة الإسلامية وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف التي منثت بهويتها الإسلامية عن طريق منطمة المؤتمر الإسلامي. وأبدت عملية السلام في الشرق الأوسط مع تجنب الانحراط أو الانغماس في التحالفات أو المحاور العربية المتعبرة بطبيعتها وحفاظة كذلك على المصادقية عبر التوافق بين المواقف العمنية والتصريحات الرسمية ورفضه أسلوب المقاطعة للأشقاء قد هسح المجال أمام تسوية كل قضايا الحدود بين السلطة وكل الدول المجاورة لها أو التي تشترك معها في حدود برية وبحرية وعلى نحو أغلق تماما لمكانية أن تكون الحدود مصدرا للخلافات أو المشكلات مع الدول المجاورة إلا إذا أرادت إحدى الدول المجاورة بقص اتفاقاتها وتعهداتها وهو أمر ضعيف الاحتمال في الواقع في المدى المنظور على الأقل.<sup>١</sup>

وكما طورت علاقاتها مع مختلف القوى والأطراف الدولية، بما فيها تلك التي ناصبت العداء في أوائل السبعينات، كما أدى حرصه على علاقات متوارية مع كافة القوى الدولية إلى تميل قدر أكبر من التوازن ومرونة الحركة والجسور المفتوحة مع كل الأطراف حتى في أكثر الفترات تازما أو تعقيدا.

وتحت كل الظروف وفي ظل كل التطورات والتحويلات التي شهدتها التواريات الدولية مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة حافظت سلطنة عُمان على علاقاتها الخارجية بشكل جيدة وستبقى تحافظ عليها وذلك بسبب تنامي واتساع حجم المصالح الاقتصادية المتبادلة سواء بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعضها أو بين السلطة وكل من الجمهورية اليمنية وإيران والهند وباكستان ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وهي مصالح تعرض السلطنة على تميمتها وتوسيعها.

فإن مصادر التهديد التي تشكلها تلك القوى بالنسبة لسلطنة عُمان تقل إلى حد كبير خاصة في ظل ما تتميز به السلطنة من استقرار وما تتمتع به سياساتها من اعتدال وما يبذله دوما من

<sup>١</sup> صحيفة عمان، رقم ٤٧/٣١، ١٨/٩، ٢٤/١٠، ٢٨/١٠، ١٠/١١، ٢٠٠١م



جهود خيرة لتحقيق المزيد من السلام والأمن والاستقرار في الخليج وفي التطب على ما قد تواجه إحدى الدول المطلة عية أو إحدى الدول المجاورة لها من مشكلات أو صعوبات في وقت آخر .

وكون السياسة الخارجية العُمانية تتصف بالوضوح والواقعية والرشادة في تحديد الأهداف فقد كانت السمة الأساسية للسياسة الخارجية العُمانية تجاه الدولة العربية ابعد الشد يد عن الشعارات الكبرى والأهداف بعيدة المال ، والتركيز بصورة أساسية على التعامل مع الحقائق الواقعية ، والسعي لتحقيق المكاسب الممكنة في ظل الظروف الموضوعية القائمة ثم انحر ك بعد ذلك خطوه للامام في ظل ظروف مستقبلية الفصل فقد كانت عُمان تراهن بصورة دائمة على فعل الزمن والتغيرات التي ستحدث في المستقبل كل ذلك في إطار الحرص على تحقيق التوازن بين حجم الموارد المتاحة والأهداف المراد تحقيقها ، وقد كانت هذه سمة بارزة في جميع القضايا التي بررت في علاقات عُمان بالدول العربية فرادى او بصورة جماعية .

ومن ها فان مستقبل العلاقات العُمانية سيقى قائم على السلام والصداقة لانهما أساس العلاقات العُمانية مع دول العالم المختلفة ، في الإطار الذي حددته سلطنة عُمان لسياستها الخارجية التي تقوم على علاقات حسن الجوار مع جيرانها ، وعلى العلاقات اتونية مع جميع دول العالم ، دور استثناء مع الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وهذه الأسس هي التي تحدد مدى العلاقة بين سلطنة عمان مع غيرها من الدول ، بالإسافة إلى المصالح العليا للسلطنة ، ونظامها الاجتماعي والسياسي ، وهويتها القومية العربية والإسلامية . وذلك يعود الى مواقف جلالة مما لمتنة في الساحة الدولية أخلاقية الموقف الثابت والمتأثر ، ومبادئ الوصوح والندية في التعامل في مختلف القضايا الإقليمية والدولية المعاصرة.

و بفصل سياسة عُمان الخارجية المتمثلة في الواقعية التي استقت أصولها ومنابعها من النهج العقلاني ، الذي ينتهجه جلالة السلطان قابوس المعظم في بطرته إلى الأمور وتقييمها بحكمة وموضوعية بعيدة عن الانفعال السريع إراء ما يستجد او يستفحل من الأحداث السياسية فإبها بهذه السياسة وبقيادة صانع القرار العُماني قادرة على الاستمرار في علاقاتها الخارجية مع دول العالم ولديها القدرة على التعامل مع كل المستجدات على الساحة الدولية والدليل تعاملها مع القضايا الملتهبة ثم ادراكها لطبيعة ومحددات النظام العربي والمعطيات الدولية فلم تتجاهل الدور الإيراني وضرورة أخذه في الاعتبار عند محاولة وضع أي ترتيبات أو تصورات لأمن الخليج كذلك كانت السياسة العُمانية تعرف للعراق ورة ودورة في الحفاظ

على الأمن والاستقرار في المنطقة ولذلك رفعت 'ي محاولة لتحديد أو تجاهل دور هاتين القوتين الإقليميتين . وكذلك كان موقف عُمان من الصراع العربي الإسرائيلي يقوم على مبادئ أساسية وهي عودة الحقوق العربية وتحقيق السلام الشامل. ويهدف السياسة الواقعية يجعلها قادرة التفاعل مع الأحداث المستقبلية ومواجهتها .

وهذه البطوة الواقعية لسياسة عُمان الخارجية تعكس الدور الهام الذي تلعبه السلطة على مسرح السياسة العالمية كما يقول جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم: (يجب أن نقف وقفة تأمل ونلقي نظرة واقعية لتقييم الدور الذي تلعبه في علاقتنا الدولية على المسرح العالمي ، وإذا توحينا جانب البفظة والحدر استطعنا أن نضمن من بلادنا الحبية وسلامتها واستقرارها باستمرار ، وأن نعمل وأن نكافح من جل الحفاظ على الحرية والعدالة للإنسانية جمعاء).

و كما ستمضي عُمان ، وهي تتجه للمستقبل بقطى ثابتة ، في تدعيم علاقتها مع العام ، من أجل مستقبل السلام العالمي ، وكما تسهم بإيجابية في توطيد أركان النظام العالمي واستقراره وتشكل عمان إحدى الدول التي تحرص على السلام والأمن الدوليين . من خلال مشاركتها الرأي السائد والداعي إلى ضرورة تكريس الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فقط، وتناشد الدولتين العظميين اتحاد المزيد من التدابير وإجراء المفاوضات المناسبة لرفع السلاح، وتحثي الجهود المبذولة في مؤتمرات برع السلاح وتأمل بأن تحقق النتيجة الفصل التي تمنأها كل الأمم. واعرابها المستمر عن قلقها إزاء التصعيد المستمر لسباق التسلح الذي أدى إلى اعدام الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية وذلك ضمن إيمانها الراسخ بضرورة الحلاص الكامل والشامل من الأسلحة النووية ووضع حد للأسلحة التكميرية التي تهدد القيم والحث على استئناف المفاوضات وابداء صدق النية للحيلولة دون وقوع كارثة تهدد الجس البشري بأكمله بما في ذلك بيئة العالم الطبيعية.

ويكتمل التواصل الحصارى والانفتاح بين عُمان والعالم باتجاه السلطة إلى الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات الدولية عن طريق الأقمار الصناعية والتي سهلت الاتصالات بين السلطة والعالم بالإضافة تسهيل أسطول جوي ضخم وأسطول بحري ضخم يوفر اتصالات الجوية والبحرية مع إنشاء مطار دولي عالمي هو ميناء السلطان قابوس على ساحل العاصمة فقط .

<sup>١</sup> شأن الدولة العصرية ، إصدار وزارة الإعلام ، سلطنة عُمان ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

واستطاعت ان تأخذ مكانا بين الدول من خلال مشاركتها للمجتمع الدولي عندما أعلنت عن  
 إيمانها الكامل بضرورة وأهمية التنمية الهادفة وطالبت بدول المريد من التدابير والجهود  
 الدولية لتدارك المشاكل الخطيرة الناتجة عن الفقر والتخلف والجفاف والكوارث الطبيعية،  
 ومسيرة الخير في استمرار لباء وطننا الحبيب تحت ظل قيادتنا الحكيمة وبهمة شعبنا  
 الحبيب الملتف حولها استطاعت الاحتفاظ بعلاقاتنا المستقبلية في الشرق والعرب في آسيا في  
 أرقبنا واحترام العالم لنا وهذا الاحترام لم يأتي من فراغ وبما يستند على أسس منطقية  
 أكدت خلال العقود الماضية على مبدأ عدم تدخل السلطنة في الشؤون الداخلية ، لأية دولة ،  
 عربية أو غير عربية ، مع عدم السماح بتدخل أية دولة بيا كانت ، في الشؤون الداخلية  
 للسلطنة ، وهذا المبدأ ليست فيه أية مساوئ لأنه ينبع من قناعة راسخة ، بضرورة ان يكون  
 هناك احترام متبادل بين سلطنة عمان وبين غيرها من دول العالم . لان نهج سياسة خارجية  
 معية في هذا العصر يعد عملاً سياسياً تمليه الشجاعة والعقل في ان واحد، قصد التعبير عن  
 رادة الدولة في الحفاظ على استقلالها وسلامة أراضيها وسيادتها ، من جهة والحفاظ على  
 مكانتها واحترامها في المجتمع الدولي المعاصر من جهة أخرى.

وهكذا سنقى سياستنا الخارجية العمالية ننسم بالثبات والإحرام والصدق في تعاملها وعلاقتها  
 رغم السمات المختلفة للعالم اليوم المتغير.

## الخاتمة :

وهكذا فإن ما يمكن استخلاصه من هذا البحث هو أن السياسة الخارجية العُمانية رغم كل المؤثرات الداخلية والخارجية فإن صياغتها النهائية انطبعت بفلسفة السلطان قابوس بن سعيد الذي يأن عن ثقة كبيرة في النفس، وقدرة عالية على تسيير الشؤون الخارجية واتخاذ قرارات استراتيجية.

فقد برر ذلك واضحا منذ خروج عُمان من عزلتها السياسية في بداية حكم السلطان قابوس إدراك سياستها الخارجية طبيعة النظام العربي مما جعلها تحتل مكان بين شقيقتها العربيات بانضمامها إلى الجامعة العربية كنزلة عربية مستقلة ومد انضمامها للجامعة بدأت عُمان تمارس نشاطها العربي من خلال الجامعة العربية كعضو كامل العضوية في الجامعة.

دون استثناء أو تمييز وعلى أساس التعايش السلمي والاحترام المتبادل سوصول إلى المساهمة في الجهود العربية الرامية إلى نصرة قضاياها العربية المصيرية التي تشغل بال الأمة العربية، خصوصا في بعض القضايا المحورية مثل الصراع العربي الإسرائيلي وأحرب العراقية الإيرانية والعرو العراقي للكويت وحل هذه الخلافات الناشئة بالحوار والطرق الدبلوماسية.

وان دورها في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يؤثر على سبط علاقاتها مع الدول الإقليمية الكبرى في الخليج كإيران والعراق وفي نفس الوقت حرصت سلطة عُمان على استقلالية القرار الخليجي وعدم انعزاله عن الإطار العربي الأشمل، واعتبار مجلس التعاون أحد حلقات الفاعلية العربية الكبرى والمتمثلة في الجامعة العربية وميثاقها الذي ترى عُمان ضرورة تفعيل بنوده من خلال العمل الجاد والالتزام الصادق دور إجراء أي تعديلات جوهرية عليه باعتبار أن فيه من المرونة والشمول ما يعي بالمتطلبات المستجدة وحتى لا يؤدي أي تعديل جوهري فيه في ظل الانقسام العربي الراهن الذي فتح باب الدوافع والجدل حول الفكرة القومية .

وأما على الصعيد الخارجي فقد رسم جلالة السلطان قابوس المعظم مبادئ سياسة عُمان الخارجية على أساس الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وقامة علاقات صداقة مع جميع الدول وفق أسس الإيمان الراسخ بمبادئ التعايش السلمي بين جميع الشعوب ، وحسن الحوار بين الدول المتجاورة ، وعدم التدخل في شؤون الداخلية للغير واحترام القوانين والأعراف الدولية.

وهما اعتمدت سلطة عُمان سياسة مد يد الصداقة لكافة الدول والتعاهم بين الشعوب ، وهذه السياسة اكتسبت عمان احترام العالم وتقديره . وأصبحت مدرسة يحتذى بها في التعامل الدولي ، وذلك لما اتصفت به من رجاحة وحكمة وحسن تصرف ولباقة وثبات في المواقف ، وقيل كل هذا بالجرأة على اتخاذ القرار والإخلاص بالعمل على تنفيذه وحرصت السلطة على إقامة العلاقات المتوارية بينها وبين العديد من دول العالم . وكرمت محلسة لتأخذ مكانتها اللابقة بين الأمم ، فكانت عُمان على مستوى المسؤولية ، وشريكا فاعلا في خدمة قضايا العالم العادلة ، وحل مشاكله المعقدة والمساهمة في نشر الأمن والسلام في ربوعه .

وأخيرا فإن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية العمانية هو الحفاظ على العلاقات الدولية بين عُمان وجميع دول العالم ، الذي تميزت بالحكمة وبعد النظر التي اعتمدت على اليقظة والحذر . والاستمرار في الدفاع عن قضايا العدل والسلم والتعايش السلمي والتعاون البناء المشترك وفق ما تتادي به مواثيق ومبادئ وقرارات النظام الدولي .

## قائمة المصادر و المراجع العربية

### الكتب:

- \* د أبو دية ،سعد، (١٩٩٨). السياسة الخارجية العُمانية في عهد جلالة السلطان قابوس - ١٩٧٠-١٩٩٨- دراسة في عقائد صانع القرار العماني - ط ١ -، دار البشر للنشر .
- \* د. أبو هيف، علي صادق (١٩٧٧) القانون الدبلوماسي، الإسكندرية ، المعارف .
- \* ----- (١٩٧٥) القانون الدولي العام ، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- \* أحمد ، أحمد يوسف و ريادة ، محمد (١٩٨٥) .مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، .
- \* الأشعل ،عبد اسم (١٩٧٨). قضية الحدود في الخليج ، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .
- \* بدران ،ودودة (١٩٨٢). تخطيط سياسة الخارجية، دراسة نظرية تحليلية، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ٦٩، يونيو
- \* بدوي ،ثروت ،(١٩٦٤).النظم السياسية ، القاهرة:دار النهضة .
- \* د. اليكري، عدنان (١٩٨٦). العلاقات الدبلوماسية والتقنسية ، الطبعة الأولى ،بيروت ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- \* بيهياتي ،هاشم (١٩٨٨)سياسة الصين في العالم العربي(١٩٥٥-١٩٧٥) - ترجمة سامي مسلم ، بيروت ، مؤسسة النشر العربية.
- \* جابر عاصم محمد عبد الحسير(١٩٩٤).عُمان في عهد الامام أحمد بن سعيد ١٧٤٤م - ١٧٨٣م دراسة في التاريخ السياسي الحديث،الطبعة الثانية عُمان: وزارة الإعلام: مسقط
- \* جاسم محمد (١٩٨٤). الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربية، رؤية عربية منشورات مركز دراسات الخليج العربي البصرة.
- \* د. حتى ، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية ، الناشر دار الكتاب العربي.
- \* حمودي ،هادي حس (١٩٩٣).الفكر السياسي العُماني، من الثوابت إلى المتغيرات ، الطبعة الأولى، لندن - قبرص، رياض الريس للكتب والنشر.

\* ----- سلطنة عُمان من النطق السامي الى النظم الاساسي ، سلطنة عُمان ،  
إصدار وزارة الإعلام.

\* دوجريه ، موريس (١٩٩٢). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري - الأنظمة السياسية  
الكبرى ، ترجمة جورج سعد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر .

\* ذهبي، الهام محمد علي (١٩٩٣). فرنسا والخليج من منتصف القرن الثامن عشر حتى بدايات  
القرن العشرين ، القاهرة ، دار الزهراء للنشر

\* حشيم مصطفى عبد الله ، موسوعة علم السياسة ، مصطلحات مختارة - الطبعة الأولى ، ليبيا  
، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

\* دورسي ، جيمس و باسغراف ، روبرت (١٩٨٥). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،  
ترجمه د. وليد عبد الحفي ، الكويت ، كاطمة للنشر والترجمة والتوزيع .

\* دوجريه ، موريس (١٩٩٢). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري - الأنظمة السياسية  
الكبرى ، ترجمة جورج سعد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

\* ذهبي، الهام محمد علي (١٩٩٣). فرنسا والخليج من منتصف القرن الثامن عشر حتى بدايات  
القرن العشرين ، القاهرة ، دار الزهراء للنشر.

\* الرمصاني ، مازن إسماعيل (١٩٧٧). السياسة الخارجية ، الكتاب الأول ، محاضرات في إطار  
النظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي ، بغداد ، مطبعة الجامعة.

\* ----- (١٩٩١). السياسة الخارجية ، دراسة نظرية

\* د. رهرة، عطا محمد (٢٠٠٢). العلاقات الأردنية العُمانية - السياسة الخارجية الأردنية و  
دول مجلس التعاون الخليجي - أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م، تحرير د.  
سين مشاقبة ، عمان-أربد، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

\* السالم ، يوسف (١٩٩٥). قابوس بن سعيد وطنيا وعربيا وعالميا ، الطبعة الأولى.

\* د. سليم محمد السيد (١٩٩٨). تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة  
المصرية.

\* شقير محمد ، (١٩٩٢). القرار السياسي في المغرب ، الطبعة الأولى ، دار الألفة .

\* شميش ، علي محمد (١٩٨٨). العلوم السياسية ، طرابلس، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر  
والتوزيع.

\* الصالحي ، فاسم بن سام، دبلوماسية العُمانية وتحديات العولمة - الناشر دار مسقط  
للصحافة والنشر والتوزيع.

- \* د. الصوفي ، محمد (١٩٩٥). مشاكل سياسة معاصرة، دار الأمان ، الرباط
- \* د. عبد الحميد ، محمد سامي و د. الرقاق ، محمد سعيد ود. حسين ، مصطفى سلامة. (١٩٨٨).  
التنظيم الدولي، بيروت ، الدار الجامعية.
- \* عبد الله ، محمد مرسى (١٩٨١). دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت .
- \* د. علي ، صلاح احمد هريدي (٢٠٠٣) تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، الناشر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- \* عليان ، عبد الله بن عني ، في النهوض المعاصر الحديث وتحديات الواقع العربي وقضايا العولمة والنظام الدولي ، مسقط .
- \* عيسى ، سالم (١٩٩١) . العادات العثمانية ، سلطنة عُمان ، وزارة التراث القومي والثقافة .
- \* العويني، محمد علي (١٩٧٢) . سياسة إسرائيل الخارجية في إفريقيا القاهرة ، الطبعة الأولى ، المطبعة الفنية الحديثة.
- \* غالي عطرس بطرس و عيسى محمود خيرى (١٩٨٩). المدخل في علم السياسة الطبعة ٧ ، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية.
- \* د. عباس، حسين ، (١٩٩٩). عُمان الديمقراطية الإسلامية - تقاليد الأمامة والتاريخ السياسي الحديث ١٥٠٠-١٩٧٠ ، ط ٣ ، ترجمة لطوان حمصي ، لبنان، دار العارابي.
- \* قصة ، محمد (١٩٧٨). السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط - أزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي ، الطبعة الأولى - عمان، الجامعة الأردنية.
- \* د. عصيح الخزيري ، عبد العباس (١٩٩٩). النفط والتطور السياسي والاقتصادي لسلطنة عُمان (دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية) الطبعة الأولى ، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع .
- \* القاسمي ، محالد محمد (١٩٩٥) عُمان جسور المحبة والسلام ، الطبعة الاولى، دار الثقافة العربية للنشر .
- \* الكيالي ، عبد الوهاب واحرون ( ١٩٨٣). موسوعة السياسة ، الطبعة الأولى الجزء الثالث ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- \* كليي ، جي . بي (١٩٧١). الحدود الشرقية للجزيرة العربية ، تعريف وتعليق هادي حماد ، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة .
- \* د . محمد، محمود اسماعيل (١٩٧٢). دراسات في العلوم السياسية ، القاهرة : مكتبة الحديثة.
- \* محمد ، فاضل ركي (١٩٧٥). السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية ، مطبعة شفيق
- \* د. مشاقبة ، امير (٢٠٠٢). السياسة الخارجية الأردنية و دول مجلس التعاون الخليجي -



أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م ، عمان ، اريددار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

- \* مصعب ، حسن (١٩٨٥). علم السياسة ، بيروت دار الملايين للنشر.
- \* ————— (١٩٩٩) عُمان و مسيرة التحدي - القيادة العمانية ودورها في بناء الدولة العصرية - موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث.
- \* د. المعمر ، فاروق عمر (٢٠٠١). صناعة القرار والرأي العام، الطبعة الثانية ، القاهرة ، سلسلة مختارات ميرت - ميرت للنشر والمعلومات.
- \* د. مقلد، اسماعيل صبري (١٩٧١). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول ونظريات - الكويت: ذات السلاسل .
- \* ————— (١٩٨٢). نظريات السياسة الدولية ، دراسة تحليلية مقارنة ، الطبعة الأولى.
- \* الموافي ، عبد الحميد ، عُمان بناء الدولة الحديثة ، مصر ، مطابع التجارية .
- \* ميرل ، مرسيل (١٩٩٠). سلسلة أفاق دولية - جروس برس ، ترجمة حضر خصر ، باريس.
- \* أ.د. البراوي ، فتحية و د. مهنا محمد نصر (١٩٨٣). مناهج البحث في علمي التاريخ والسياسة ، الناشر دار النهضة العربية .
- \* ناجي صادق شراب (١٩٨٥). دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة في السياسة و الحكم ، ابو ظبي
- \* د. يحيى ، جلال (١٩٨٢). تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة ، الاسكندرية دار المعارف.

### خطابات السلطان قابوس:

- \* النطق السلمي - خطب وكلمات السلطان قابوس بمناسبة العيد الوطني.
- \* مرسوم سلطاني رقم ٧٦/١٣ (١٩٧٥). القاصي بتعديل أحكام قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة المادة الخامسة - صم ٢٥-٢٦ - التشريعات التطبيقية .

### وثائق ومنشورات وزارة الخارجية :

- \* وزارة الاعلام، (١٩٧٦). عُمان أمة تبني المستقبل ، مسقط ، عُمان .

- وزارة الإعلام ، (١٩٨٠) و (١٩٨٤). عُمان في عشر سنوات ، مسقط ، عُمان.
- كتاب حطب رؤساء وفود سلطنة عُمان (١٩٨٥). الخطاب المبعوث الخاص لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سمو السيد فيصل بن علي بن فيصل آل سيد المعظم بمناسبة الذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة بنيويورك ، نيويورك .
- عُمان في عيون العالم - الجزء الأول - سلطنة عُمان - اصدار وزارة الإعلام - مسقط ١٩٨٧. - ( المصادر التاريخية للسياسة الخارجية العُمانية الثوابت والمتغيرات - الجمهورية - القاهرة - ١٨ نوفمبر ١٩٨٦.
- وزارة الإعلام ، (١٩٩٠) . حديث وزير الاعلام العُماني ١٩ نوفمبر ١٩٩١م.
- التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠ - القاهرة - المركز ١٩٩١.
- عُمان، (١٩٩١). الكتاب السنوي، مسقط، عُمان.
- وزارة الإعلام العُمانية، (١٩٩٨). الكتاب السنوي، مسقط ، عُمان.
- (١٩٩٨). مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الدورة التاسعة عشرة للمجلس الاعلى بدولة الإمارات العربية ،يو طيبي ،دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ----- (2000). ثلاثون عاماً من العطاء ، مسقط ، عُمان.
- ----- (٢٠٠١). مسيرة الخير، مسقط ، عُمان.
- \* وراثة الخارجية ،الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، المعهد الدبلوماسي العُماني، سلطه عُمان.
- -----، (١٩٧٧). دراسات في الدبلوماسية والسياسة، مسقط، دائرة الدراسات والأبحاث بالوزارة.
- -----، (١٩٨٠) الخارجية الوجه المشرق لعُمان ، مكتب الإعلام.
- ،قوى الأوروبية والدفاع عن دول المجلس
- -----، (١٩٩٨). تطور الموقف العربي والدولي تجاه العراق، المعهد الدبلوماسي العُماني ، سلطنة عُمان.

## رسائل جامعية ودراسات غير منشورة :

- \* ال سعيد قيس بن سالم بن علي (١٩٩٣). السياسة الخارجية لسلطنة عُمان - الفكر والواقع، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة الرباط ، الرباط ، المغرب .
- \* بن سلطان ، سيف بن علي ، النظام السياسي لسلطنة عُمان - بحث لنيل الإجازة في الحقوق غير منشور
- \* دحدوح، سعيد مجيد، (١٩٩٩). النظام السياسي في سلطنة عُمان - رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، بغداد ، العراق .
- \* السليم ، عبد الرحيم بن سالم بن سليم فرح، ( ١٩٨٨). مرتكزات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان ، بحث لنيل الإجازة في الحقوق غير منشور، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، المملكة المغربية.
- \* الشفري ، احمد سالم احمد (١٩٩٥). سياسة عُمان العربية في عهد السلطان قابوس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، مصر .
- \* ----- (١٩٩٠). الخطاب السياسي للسلطان قابوس بين الفكر والتطبيق - (قراءة سياسية تحليلية من عام ١٩٧٠م - ١٩٨٩ ) - رسالة لنيل دبلوم السلك العالي ، غير منشورة ، جامعة الرباط ، الرباط ، المملكة المغربية.
- \* الصالحي، قاسم بن محمد بن سالم ، الدبلوماسية العُمانية وتحديات العولمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، المملكة المغربية .
- \* الصوفي، محمد الصوفي ، (١٩٩٣). النظام الدبلوماسي العربي ، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، المغرب .
- \* طويرش موسى محمد، (١٩٨٩). رجل من الدولة في العالم الثالث ودوره في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية، بغداد ، العراق.
- \* العريمي ، محمد بن مبارك بن علي، (٢٠٠٢). تطور نظام الشورى في سلطنة عُمان من عام ١٩٨١-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

## الدوريات :

- \* نوار ، إبراهيم (١٩٨٢). السياسة الخارجية العُمانية من العرلة الى دبلوماسية الوساطة ، السياسة الدولية ، عدد (١١٠)، ص ٤٤، ٤٢، ٤١.
- \* زرد ، أحمد أس الحسن، (١٩٨٦). العلاقات العمانية الموفيتية، السياسة الدولية، عدد ( ٨٣ )، ص ١٦٢، ١٦٠.
- \* زهران ، جمال على، انعاد المصالحة العربية بين عُمان واليمن الجنوبي ، السياسة الدولية، ص ١٩٣، ١٣٩، ١٤١.
- \* د. الهاشمي، سعيد بن محمد بن سعيد ، (٢٠٠٢). بحوث ودراسات في تاريخه عُمان الحديث والمعاصر ، المجلد (٢) ص ٩٠٢.
- \* العقاد ، صلاح (١٩٨٥). استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج ، تطبيق على الرابع في واحات البريمي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد ( ٤٣ ) ص ١٤١.
- \* إدريس محمد السعيد، (١٩٨٦). نمة مسقط الخليجية مجلة السياسة الدولية عدد ( ٨٣ ) ص ١٥٠.
- \* الأشعل ، عبد الله، (١٩٨٤). العلاقات الدولية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد (٣٧)، ص ٧١.
- \* مجلة جند عُمان، (١٩٨٥). نجحت قمة مسقط في تحقيق أهدافها ، عدد (١٢٩) ، ص ٦.
- \* مجلة الحوادث اللبنانية، (١٩٨٨). \_ مقالة "السلطان يعزز الوطنية بالحصار والتقدم" \_ عدد (١٦٧٥)، ص ٣٥.
- \* مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (١٩٨٣). الكويت - دراسات الخليج والجزيرة العربية - عدد (٣٣)، ص ٣٦، ٣٥.
- \* مركز دراسات الوحدة العربية. (١٩٩١)، موجز يوميات الوحدة العربية ، المستقبل العربي ، عدد (١٥٣).
- \* مجلة الشلم، (١٩٩٠).، عدد ١٩٦.
- \* مجلة المستقبل ، (١٩٨٧).
- \* مجلة النهار العربي والنول (١٩٨٠)، عدد ( ١٤ - ٢٠).

## الصحف:

- النفس الكويتية ، الكويت ، آذار ، ١٩٧٧ م .
- النفس للكويتية ، الكويت ، ديسمبر ، ١٩٧٧ م.
- نيويورك تايمز ، نيويورك ، مايو ، ١٩٧٩ م.
- الشرق الأوسط البريطانية ، لندن ، نوفمبر ، ١٩٨٢ م.
- الخليج الإماراتية ، الإمارات العربية المتحدة ، يناير ، ١٩٨٥ م.
- لأهرام المصرية ، جمهورية مصر العربية ، يناير ، ١٩٨٥ م.
- لأنوار اللبنانية ، لبنان ، فبراير ، ١٩٨٥ م.
- عُمان العمانية ، سلطنة عُمان ، نوفمبر ، ١٩٨٦ م.
- الخليج الإماراتية ، الإمارات العربية المتحدة ، يناير ، ١٩٨٦ م.
- الخليج الإماراتية ، الإمارات العربية المتحدة ، كانون الثاني ١٩٨٦ م.
- خليج تايمز ، ١٩٨٧/٧/٣١ م.
- البلاد في ١٩٨٧/١/٧ م.
- خليج تايمز ، ٣١ آب ١٩٨٧ م.
- عُمان العمانية ، يناير ، ١٩٨٨ م.
- الندوة السعودية ، مكة ، ٩٤٤١ في ١٩٩٠/٢/٨ م.
- الحياة البريطانية ، لندن ، نوفمبر ، ١٩٩٠ م.
- عُمان العمانية ، مسقط ، مارس ، ١٩٩٠ م.
- أخبار الأسبوع لأردنية ، ديسمبر ١٩٩٠ م.
- الحياة البريطانية.
- لاتحاد الأسبوع الإماراتية ، الإمارات العربية المتحدة ، مايو ، ١٩٩٢ م
- لاتحاد الإماراتية ، الإمارات العربية المتحدة ، مايو ، ١٩٩٢ م.
- الحياة البريطانية ، لندن ، ١٠٦٩ في ١٧ أيار ١٩٩٢ م.
- الحياة البريطانية ، لندن ، مايو ، ١٩٩٢ م.
- أخبار الخليج البحرانية .
- الشرق الأوسط البريطانية ، لندن ، مايو ، ١٩٩٢ م.
- الشرق الأوسط البريطانية ، لندن ، العدد ٣٢٦٦ ، ١١/٧/١٩٩٧ م.
- عُمان العمانية ، مسقط ، مايو ، ١٩٩٨ .

- أم القرى السعودية ، الرياض ، العدد ٦٥٤٢ ، ١٩٩٩/٥/٢م.
- عُمان العُمانية ، مسقط ، العدد ٦٥٤٢ ، ١٩٩٩/٥/٢م.
- عُمان العُمانية ، مسقط ، أيام ١/٣١، ٧، ١/٩، ١٠/٢٤، ١٠/٢٨، ١٠/١٠م.
- أخبار الخليج الإماراتية ، الإمارات العربية المتحدة ، سبتمبر ، ١٩٨٤م.
- الشرق الأوسط البريطانية ، لندن ، ديسمبر ، ١٩٨٢م.
- الخليج الإماراتية ، الإمارات العربية المتحدة ، أكتوبر ، ١٩٩١م.
- الوطن العُمانية ، مسقط ، نوفمبر ، ١٩٩٠م.

### المراجع الأجنبية:

- Anthony ,John Duke ,**Oman the Gulf and the u.s. –in Oman, Economic, Social and strategic Developments.**
- Calvin H. Allen, (1987). **Jr Oman:The Modernization of The Sultanate** – London: croom Helm,
- Charles Herman, **Instruments of foreign policy**, in Ibid
- Calvin H.and Allen (1987).**Jr. Oman :The Modernation of The Sultanate.**London:Groom Helm,
- Knoph, New York, (1967).Alfred Hans Morgenthau, **politics Among nations.**
- Arnold Wolfer, (1962). “The tools of Foreign Policy”, In: Arnold Wolfers, (ed). **Discord and Collaboration: Essay in International Politics** (Baltimore: John Hopkins University Press
- Bahgat Kornay and E. Ali. Hillal Dessoki, (1984). “A Literature Survey and a Framework for Analysis, in : Bahgat kornay and Ali E. Hillal, (eds), **The Foreign Policy of the Arab Status** (Boulder and London : West view press P.
- Kober L. Rothstein, (1977) . **The Weak in the World of The Strong: the Developing Countries In the International Systems**, (New York: Columbia University press,
- Macridis roy,(1958) **foreign policy world policy-New Jesray Englewood cliffs-** (Prentic Hall.

- modelski George, (1963) **A Theory of foreign policy**( New York: praeger
- James N . Roseau , (1970). **pre- theories and theories of foreign .policy** . As adoptive behavior, comparative politics , .
- Boy C. Macridis ed ,(1967). **Foreign Policy in World Politics-** 3<sup>rd</sup> ed ., ( Englewood Cliffs , N.V. :Prentice Hall ,
- Herman Kahn, . (1966). **The Arms Race and Some of it Hazarols** in fred Sondermann and William Oslon , **The Theory and Practice of International Relations**, (Prentice Hall, N.J
- Norman Padelford &George Lincoln, 1967) . **The Dynamics of International Politics**, (The Macmillan Company , New york,
- Stanley Hoffmann,(1960). **Contemporary Theory in International Reiations-** Prentice Hall,Inc,New Jersey,
- Richard Snyder **Toward Greater Order in the Study of International Politics** in James Rosenau – "**International Politics and Foreign Policy** " ( Free Press , New York ).
- Hans J. Morgenthau, (1967). **Politics Among Nations**, 4<sup>th</sup>,Ed,N.Y.Alfred Knoph,

#### الصحف الأجنبية:

- Washington Times U.S.A , November, 1985
- The Independent Newspaper , London, 28 July,199



- Sultan Qaboos in an Interview to The “Times Of Oman Newspaper”- Oman, 22 October 1984.

## ملحق

### النظام الأساسي للدولة

نحن قابوس بن سعيد سلطان عُمان

تكفيداً للمبادئ التي وجهت سياسة الدولة في مختلف المجالات خلال الحقبة الماضية ..  
و تصميمنا على مواصلة الجهد من أجل بناء مستقبل أفضل يتميز بمزيد من المنجزات التي  
تعود بالخير على الوطن و المواطنين..

و تعرييراً للمكانة التي تحظى بها عُمان و دورها في إرساء دعائم السلام و تنمية و العدالة  
و التعاون بين مختلف الدول و الشعوب، و بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

رسمنا بما هو آت

مادة ١ : إصدار النظام الأساسي للدولة بالصيغة المرافقة.

مادة ٢ : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

صدر في : ٢٤ من جمادى الآخرة سنة ١٤١٧ هـ

الموافق : ٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ م

قابوس بن سعيد

سلطان عُمان

النظام الأساسي للدولة

الباب الأول

الدولة و نظام الحكم

مادة ١ : سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط.

مادة ٢ : دين الدولة الإسلام و الشريعة الإسلامية هي أساس التشريع.

مادة ٣ : لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية.

مادة ٤ : يحدد القانون علم الدولة وشعارها و أوسمتها و نشيدها الوطني.

**مادة ٥:** نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلماً راشداً عاقلاً و ابناً شرعياً لأبوين عُمانيين مسلمين

**مادة ٦ :** يقوم مجلس العائلة الحاكمة بحل ثلاثة أيام من شعور منصب السلطان ، بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم.

فإذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة على اختيار سلطان للبلاد قام مجلس الدفاع بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة.

**مادة ٧ :** يؤدي السلطان قبل ممارسة صلاحياته ، في جلسة مشتركة لمجلس عُمان و الدفاع اليمين الآتية:

( أقسم بالله العظيم أن أحترم النظام الأساسي للدولة و القوانين و أن أراعي مصالح المواطنين و حرياتهم رعاية كاملة ، و أن أحافظ على استقلال الوطن و سلامة أراضيه).

**مادة ٨ :** تستمر الحكومة في تسيير أعمالها كالمعتاد حتى يتم اختيار السلطان و يقويممارسة صلاحياته.

**مادة ٩ :** يقوم الحكم في السلطنة على أساس العدل و الشورى و المساواة، و للمواطنين وفقاً لهذا النظام الأساسي و انشروط و الأوصاع التي بينها القانون -حق المشاركة في الشؤون العامة.

## الباب الثاني

### المبادئ الموجهة لسياسة الدولة

#### مادة ١٠ : المبادئ السياسية :

-المحافظة على الاستقلال و السيادة ، و صون كيان الدولة و أمتها و استقرارها ، والدفاع عنها ضد كل عدوان،

-توثيق عرى التعاون و تأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول و الشعوب على أساس من الاحترام المتبادل ، والمصلحة المشتركة ، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، و مراعاة المواثيق و المعاهدات الدولية والإقليمية و قواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة و بما يؤدي إلى لإشاعة السلام و الأمن بين الدول و الشعوب.

- إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن و قيمه و شريعته الإسلامية، معتز بتاريخه، احذة بالمعيد من أساليب العصر و أدواته.
- إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل و الطمأنينة و المساواة للمواطنين، و يضمن الاحترام للنظام العام و رعاية المصالح العليا للوطن.
- مادة ١١ : المبادئ الاقتصادية:

- الاقتصاد الوطني أساسه العدالة و مبادئ الاقتصاد الحر، و قوامه التعاون البناء المتحضر بين النشاط العام و النشاط الخاص، و هدفه تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و رفع مستوى المعيشة للمواطنين وفقاً للحطة العامة للدولة و في حدود القانون.
- حرية النشاط الاقتصادي مكفولة في حدود القانون و الصالح العام و بما يضمن السلامة للاقتصاد الوطني و تشجيع الدولة الانخراط و تشرف على تنظيم الائتمان .
- الثروات الطبيعية جميعها و مواردها كافة ملك للدولة، و تقوم على حفظها و حسن استغلالها بمراعاة مقتضيات أمن الدولة و صالح الاقتصاد الوطني، و لا يجوز منح امتياز مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب قانون و لفترة رسمية محدودة، و بما يحفظ المصالح الوطنية.
- للأموال العامة سلامتها، و على الدولة حمايتها، و على المواطنين و المقيمين المحافظة عليها.
- الملكية الخاصة مصونة، و لا يمنع أحد ممن التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، و لا يبرع عن أحد إلا بسبب ائتمنة العامة في الأحوال الميينة في القانون، و بالكيفية المخصوص عليها فيه، و بشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً، و الميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية.
- المصادرة العامة للأموال محظورة، و لا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي في الأحوال المبينة بالقانون.
- الضرائب و التكاليف العامة أساسها العدل و تنمية الاقتصاد الوطني.
- بناء الضرائب العامة و تعديلها و إلغاؤها لا يكون إلا بقانون و لا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها إلا في الأحوال الميينة في القانون.
- و لا يجوز استحداث صريفة لو رسم أو أي حق مهما كان نوعه بأثر رجعي.

## مادة ١٢ : المبادئ الاجتماعية:

العدل و المساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعائم للمجتمع تكفلها الدولة -التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين ، تعزيز الوحدة الوطنية واجب ، يصنع كل ما يؤدي للفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية.

- الأسرة ساس المجتمع ، و ينظم القانون وسائل حمايتها ، والحفاظ على كيانها الشرعي ، و تقوية واصررها وقيمها ، و رعاية أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية مسئولياتهم و قدراتهم.

-تكفل الدولة للمواطن و أسرته المعونة في حالة الطوارئ و المرض والعجز والشيوخ ووفقاً لنظام الضمان الاجتماعي ، و تعمل على تصامم المجتمع في تحمل الأعباء اساجمة عن الكوارث و المحن العامة.

-تعنى الدولة بالصحة العامة ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض و الأوبئة، و تسعى لتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن ، و تشجع على إنشاء المستشفيات و المستوصفات و دور العلاج الخاصة بإشراف من الدولة ووفقاً للقواعد التي يحددها القانون كما تعمل على المحافظة على البيئة و حمايتها و منع التلوث بها.

-تس الدولة القوانين التي تحمي العامل و صاحب العمل و تنظم العلاقة بينهما، ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون، ولا يجوز حرص أي عمل إلا بمقتضى قانون و لأداء خدمة و بمقابل أجر عادل.

· الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقيمين بها ، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم للمصلحة العامة و خدمة المجتمع ، و المواطنون متساوون في تولي الوظائف العامة وفقاً للشروط التي يقررها القانون.

## مادة ١٣ : المبادئ الثقافية :

-التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع و ترفاه الدولة و تسعى أشره و تميمه.

-يهدف التعليم إلى رفع المستوى الثقافي العام و تطويره ، و تنمية التفكير العلمي ، و إكفاء روح البحث ، و تلبية متطلبات الخطط الاقتصادية و الاجتماعية ، و إيجاد جيل قوي في بيته و حلقه يعزّ بأمنه و وطنه و تراثه ، و يحافظ على منجزاته.

-توفر الدولة التعليم العام و تعمل على مكافحة الأمية و تشجع على إنشاء المدارس و المعاهد الخاصة بإشراف من الدولة ووفقاً لأحكام القانون.

-ترعى الدولة التراث الوطني وتحافظ عليه وتشجع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية وتساعد على نشرها.

#### مادة ١٤ : المبادئ الأمنية

-السلام هدف الدولة وسلامة الوطن أمانة في عنق كل مواطن.  
ويتولى مجلس الدفاع الطر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطة و الدفاع عنها .

-الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وأية قوات أخرى.  
وهي جميعها ملك سامة و مهمتها حماية الدولة وضمان سلامة أراضيها وكفانة الأمن والطمانية للمواطن ويظم القانون والخدمة العسكرية والتعبئة العامة أو الجرئية وحقوق وواجبات وقواعد انضباط القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وأية قوات أخرى تقرر الدولة بشاءها.

#### الباب الثالث

#### الحقوق والواجبات العامة

- مادة ١٥ : الجنسية ينظمها القانون ولا يجوز إسقاطها أو سحبها إلا في حدود القانون.
- مادة ١٦ : لا يجوز إبعاد المواطنين أو نفيهم أو معهم من العودة إلى السلطة.
- مادة ١٧ : المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم مسئولون في الحقوق والواجبات العامة ولا تميز في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو المذهب أو المواطن أو المركز الاجتماعي .
- مادة ١٨ : الحرية الشخصية مكفولة ونفا للقانون ، ولا يجوز القبض على إنسان أو تفتيشه أو حجره أو حبسه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون.
- مادة ١٩ : لا يجوز الحجر أو الحبس في غير الأماكن المخصصة لذلك في قوانين انسحور المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية.
- مادة ٢٠ : لا يتعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو للأغراء ،أو للمعاملة القاطة بالكرامة ،ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منهما.
- مادة ٢١ : لا جريمة و لا عقوبة الإبناء على قانون ،ولا عقاب على الأفعال اللاحقة بعمل بالقانون الذي ينص عليها والعقوبة شخصية.

مادة ٢٢ : المتهم يرى حتى تثبت إدابته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع و وفقاً للقانون ويحظر إيداء المتهم جسمانياً أو معنوياً.

مادة ٢٣ : للمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة ، و يبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محام عن المتهم و يكفل لتعير القادرين مالياً وسائل الالتجاء إلى القضاء و الدفاع عن حقوقهم.

مادة ٢٤ : ينلع كل من يقص عليه أو يعتقل بأساليب القيص عليه أو اعتقاله فوراً ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي يطمه القانون ، و يجب إعلانه على وجه السرعة باسم الموجهة اليه، وله وللمن يبوب عنه التظلم أمام القضاء بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة، و الإ وجب الإفراج حتماً.

مادة ٢٥ : التقاضي حق مصور و مكفول للناس كافة. ويبين القانون الإجراءات و الأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق وتكفل الدولة قدر المستطاع تقرب جهات القضاء من المتقاضين و سرعة الفصل في انقضايا.

مادة ٢٦ : لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي تنسان بدون رضائه الحر .  
مادة ٢٧ : للمساكن حرمة ، فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها إلا في الأحوال التي يحينها القانون و بالكيفية المنصوص عليها فيه.

مادة ٢٨ : حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة على ألا يحل ذلك بالنظام العام ، أو يناقض الآداب ،

مادة ٢٩ : حرية الرأي و التعبير عنه بالقول والكتابة و سائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون.

مادة ٣٠ : حرية المراسلات البريدية و البرقية و المحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ، و سريرتها مكفونة فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريرتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون و بالإجراءات المنصوص عليها فيه.

مادة ٣١ : حرية الصحافة والطباعة و النشر مكفولة وفقاً للشروط و الأوضاع التي يبينها القانون ، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بامن الدولة أو يسئ إلى كرامة الإنسان و حقوقه.

مادة ٣٢ : للمواطنين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.

مادة ٣٣ : حرية تكوين المجتمعات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة و بوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص و أهداف هذا النظام الأساسي مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع

التي يبينها القانون ، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكري ، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أية جمعية.

مادة ٣٤ : للمواطنين الحق في محاسبة السلطات العامة فيما يوجبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون.

مادة ٣٥ : يتمتع كل أجنبي موجود في السلطة بصفة قانونية بحماية شخصه و ماله طبقا للقانون ، وعليه مراعاة قيم المجتمع واحترام تقاليده ومشاعره.

مادة ٣٦ : تسليم اللاجئين السياسيين محظور ، وتحدد القوانين والاتفاقيات الدولية أحكام تسليم المجرمين.

مادة ٣٧ : الدفاع عن الوطن واجب مقدس ، والاستجابة لخدمة القوات المسلحة شرف للمواطنين ينظمه القانون.

مادة ٣٨ : الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن

مادة ٣٩ : أداء الضرائب وانتكاف العامة واجب وفقا للقانون.

مادة ٤٠ : احترام النظام السياسي للدولة والقوانين والأوامر الصادرة من السلطات العامة تنفيذا لها و مراعاة النظام العام احترام الآداب العامة واجب على جميع سكان السلطة.

#### الباب الرابع

#### رئيس الدولة

مادة ٤١ : السلطان رئيس الدولة و القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ذاته مصونة لا تمس ، احترامه واجب ، وأمره مطاع ، وهو رمز الوحدة الوطنية والمآثر على رعايتها وحمايتها .

مادة ٤٢ : يقوم السلطان بالمهام التالية:

- المحافظة على استقلال البلاد ووحدة أراضيها ، وحماية أمنها الداخلي والخارجي ورعاية حقوق المواطنين وحرياتهم وكفالة سيادة القانون ، وتوجيه السياسة العامة للدولة.

اتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهة أي خطر يهدد سلامة السلطة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها.

- تمثيل الدولة في الداخل و تجاه الدول الأخرى في جميع العلاقات الدولية.

- رئاسة مجلس الوزراء وتعيين من يتولى رئاسته.

- رئاسة المجالس المتخصصة أو تعيين من يتولى رئاستها.

- تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم وإعانتهم من مناصبهم

- تعيين و كلاء الوزراء و الأمراء العامين ومن في حكمهم وإعانتهم من مناصبهم.



- تعيين كبار القضاة وإعانتهم من مناصبهم .

إعلان حالة الطوارئ والنقطة العامة والحرب وعقد الصلح و بين القانون أحكام ذلك .

- إصدار القوانين والتصديق عليها .

- توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفقا لأحكام القانون أو التفويض في توقيعها وإصدار مراسيم التصديق عليها .

- تعيين الممثلين السياسيين لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية وإعانتهم من مناصبهم ،وفقا للحدود والأوضاع التي يقررها القانون ،تقبل اعتماد ممثلي الدول والمنظمات الدولية لديه .

- المعفو عن أية عقوبة أو تخفيفها .

- منح لوسمة الشرف و الرتب العسكرية .

مادة ٤٣ : يعاون السلطان في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها مجلس للوزراء ومجلس للوزراء ومجالس متخصصة .

#### مجلس الوزراء

مادة ٤٤ : مجلس الوزراء هو الهيئة الصوطة بها تنفذ السياسات العامة للدولة ويتولى بوجه خاص ما يلي:-

- رفع التوصيات إلى السلطان في الأمور الاقتصادية و السياسية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين و المراسيم .

- رعاية مصالح المواطنين وصالح توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي .

- تحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والإدارية واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية .

- مناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها .

- الإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته والتنسيق فيما بين وحداته .

- الإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم و اللوائح والقرارات المعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم بما يضمن الالتزام بها .

- أية اختصاصات أخرى يحوزها السلطان أو تخول له بمقتضى أحكام القانون .

مادة ٤٥ : يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس وله استناد لإدارة الجلسات التي لا يحضرها إلى أحد نواب رئيس الوزراء.

مادة ٤٦ : تكون اجتماعات مجلس الوزراء صحيحة بحضور أغلبية أعضائه ومداولاته سرية، وتصدر قراراته بموافقة أغلبية الحاضرين.

مادة ٤٧ : يضع مجلس الوزراء لائحته الداخلية متضمنة نظام سير العمل به وتكون للمجلس أمانة عامة تزود بالعدد اللازم من الموظفين لمعاونته على أداء عمله.

رئيس مجلس الوزراء و نوابه والوزراء

مادة ٤٨ : إذا عين السلطان رئيساً لمجلس الوزراء حددت اختصاصاته و صلاحياته بمقتضى مرسوم تعيينه.

مادة ٤٩ : يشترط فيما يعين رئيساً لمجلس الوزراء أو نائباً له أو وزيراً ما يلي :

أ - أن يكون عراقي الجنسية بصفة أصلية وفقاً للقانون.

ب - ألا يقل سنة عن ثلاثين سنة ميلادية.

مادة ٥٠ : قبل أن يتولى رئيس مجلس الوزراء و نوابه صلاحياته يؤدون أمام السلطان اليمين التالية : ( أقسم بالله أن أكون مخلصاً لسلطاني وبلادي ، وأن أحترم النظام السياسي للدولة و قوانينها النافذة ، وأن أحافظ محافظة تامة على كيانها و سلامة أراضيها ، وأن أراعى مصالحها ومصالح مواطنيها رعاية كاملة ، وأن أؤدي واجباتي بالصدق والأمانة).

مادة ٥١ : يتولى نواب رئيس الوزراء و الوزراء الإشراف على شؤون وحداتهم ويقومون بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، كما يرسمون اتجاهات الوحدة ويتابعون تنفيذها .

مادة ٥٢ : أعضاء مجالس الوزراء مسؤولون سياسياً مسؤولية تصاصية أمام السلطان عن تنفيذ السياسة العامة للدولة . وكل منهم مسؤول مسؤولية فردية أمام السلطان عن طريقة أداء واجباته وممارسة صلاحياته في وزارته أو وحدته.

مادة ٥٣ : لا يجوز لأعضاء مجلس الوزراء أن يجمعوا بين مناصبهم الوزارية ورئاسة أو عسوية مجلس إدارية أية شركة مساهمة عامة. كما لا يجوز للوحدات الحكومية التي يتولونها أو يشرفون عليها أن تتعامل مع أية شركة أو مؤسسة تكون لهم مصلحة فيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، أو غنيهم في كل الأحوال أن يستهدفوا بملوكهم مصالح الوطن وإعلاء كلمة الصالح العام و ألا يستغلوا مراكزهم الرسمية بأية صورة كانت لفائدتهم أو لفائدة من تصلهم به علاقة خاصة.

**مادة ٥٤ :** تحدد محصصات نواب رئيس الوزراء والوزراء أثناء توليهم مناصبهم وبعد تقاعدهم بمقتضى أوامر من السلطان.

**مادة ٥٥ :** تسري أحكام المواد (٤٩)، (٥٠)، (٥١)، (٥٢)، (٥٣)، (٥٤)، على كل من هم في مرتبة وزير.

### المجالس البلدية

**مادة ٥٦ :** تنشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحياتها ويعين أعضاؤها بمقتضى مراسيم سلطانية.

### الشؤون المالية

**مادة ٥٧ :** يبين القانون الأحكام الخاصة بالمسائل التالية والجهات المسؤولة عنها:

- تحصيل الضرائب والرسوم وغيرها من الأموال العامة وإجراءات صرفها .
- حفظ أملاك الدولة وإدارتها وشروط التصرف فيها ، والحدود التي يجوز فيها انتقال عن شيء من هذه الأملاك.
- الميزانية العامة للدولة والحساب الختامي.
- الميزانيات العامة المستقلة والملحقة وحمياتها الختامية.
- الرقابة المالية للدولة .
- القروض التي تقدمها أو تحصل عليها الدولة.
- النقد والمصارف ، المعاييس و المكاييل والموارين.
- شؤون المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة.

### الباب السادس

### القضاء

**مادة ٥٩ :** سيادة القانون لاس الحكم في الدولة ، وشرف القضاء وراحة القضاة وعلهم ضمان للحقوق والحريات.

**مادة ٦٠ :** السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتتصدر أحكامها وفق القانون.

**مادة ٦١ :** لا سلطان على انضواء في قضائهم لغير القانون وهم غير قابلين للتعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون ولا يجوز لأية جهة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة. ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون. ويحدد القانون الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء. وشروط والإجراءات تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم والضمانات المقررة لهم وأحوال عدم قابليتهم للتعزل وغير ذلك من الأحكام الخاصة بهم.

**مادة ٦٢ :** يرتب القانون المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ويبين وظائفها واختصاصاتها ، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية التي تنع من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن ولا يمتد لغيرهم إلا في حالة الحكم العرفي وذلك في الحدود التي يقررها القانون .

**مادة ٦٣ :** جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب . وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية

**مادة ٦٤ :** يتولى الادعاء العام اندعوى العمومية باسم المجتمع ويشرف على شؤون الضبط القضائي ، ويسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المدينين وتنفيذ الأحكام، ويرتب القانون الادعاء العام وينظم اختصاصاته ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يولون وظائفه.

ويجوز أن يعهد بقانون لجهات الأمن العام بتولي الدعوى العمومية في الجناح على سبيل الاستثناء ووفقاً للأوضاع التي يبينها القانون.

**مادة ٦٥ :** ينظم القانون مهنة المحاماة.

**مادة ٦٦ :** يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة ويبين القانون صلاحياته في الشؤون الوظيفية للقضاة و الادعاء العام.

**مادة ٦٧ :** ينظم القانون الفصل في الخصومات الإدارية بواسطة دائرة أو محكمة خاصة يبين القانون نظامها وكيفية ممارستها للقضاء الإداري .

**مادة ٦٨ :** ينظم القانون طريقة البت في الخلاف على الاختصاص بين جهات القضاء وفي تنازع الأحكام.

**مادة ٦٩ :** يحدد القانون لاختصاصات الجهة التي تتولى لإبداء الرأي القانوني للقرارات والجهات الحكومية الأخرى ،وتقوم بصياغة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ومراجعتها ،كما يبين كيفية تمثيل الدولة وسائر الهيئات والمؤسسات العامة أمام جهات القضاء .

**مادة ٧٠ :** يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بمدى تطابق القوانين واللوائح مع النظام الأساسي للدولة وعدم مخالفتها لأحكامه ،ويبين صلاحياتها والإجراءات التي تتبعها .

**مادة ٧١ :** تصدر الأحكام وتتعد باسم جلالة السلطان ،ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظف العمومي المخصن جريمة يعاقب عليها القانون ،والمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة .

#### الباب السابع

#### أحكام عامة

**مادة ٧٢ :** لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به سلطة عمل مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات

**مادة ٧٣ :** لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا النظام إلا أثناء قيام الأحكام العرفية وفي الحدود التي يبينها القانون .

**مادة ٧٤ :** تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم لإصدارها ،ويعمل بها من تاريخ نشرها ما لم ينص فيها على تاريخ آخر .

**مادة ٧٥ :** لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبل هذا التاريخ إلا إذا نص فيها على خلاف ذلك ،ولا يشمل هذا الاستثناء القوانين الجزائية وقوانين الضرائب والرسوم المالية .

**مادة ٧٦ :** لا تكون سمعتهات والاتفاقيات قوة القانون إلا بعد التصديق عليها ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة أو الاتفاقية شروطاً سريّة تتناقض شروطها العلنية .

**مادة ٧٧ :** لك ما قرره القوانين واللوائح والمراسيم والأوامر و القرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام بطل ما ربا ،شريطة ألا يتعارض مع نص منصوصه .

**مادة ٧٨ :** تعمل الجهات المختصة على استصدار القوانين غير القائمة والتي يستلزمها هذا النظام وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل به .

**مادة ٧٩ :** يجب أن تطابق القوانين والإجراءات التي لها قوة القانون مع أحكام النظام الأساسي للدولة.

**مادة ٨٠ :** لا يجوز لأية جهة في الدولة إصدار أنظمة أو لوائح أو قرارات أو تعليمات تخالف أحكام القوانين والمراسيم النافذة أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هي جزء من قانون البلاد.

**مادة ٨١ :** لا يجرى تعديل هذا النظام إلا بنفس الطريقة التي تم بها إصداره.

**power Balances (International Equilibrium)**

**2000 From 1970 Through**

**By**

**Faisal Bin Saeed Bin Ahmad Rawas**

**Supervisor**

**Prof. Dr Faisal Al Rfoua**

**Abstract**

This study has aimed to shed light on the Umani foreign policy between Alliances and power balances from 1970 through 2000.

The significance of this study stems from being the first Academic work about the Umani foreign policy from 1970 through 2000 as the Umani experience on the foreign policy level represents unique model of foreign policy management whereas it combines the principle of alliances and power balances more than any other entity in the gulf regional framework.

The study has adopted mainly the method of decision making in the foreign policy which focuses on the approach taken by the decision maker in the process of making up the foreign policy. The process as such tackles several aspects some of which are subjective while the others are institutional .

The researcher, as well utilized in this study the historical qualitative method with the aim of historical and chronical review for events and for the international policy developments that the Umani foreign policy had encountered. The study has covered four major chapters, namely :

The first is theoretical documented chronology for some of the primary issues of which is the concept of the foreign policy, the methodology of studying the foreign policy, the tools of the foreign policy and the aims of the foreign policy. The second chapter dealt with the process of decision making in the foreign policy in respect of broaching the process of decision making in the foreign policy and the subjective and organizational dimension. The third chapter handled the gulf regional framework of the Umani foreign policy in respect of its role in the Gulf Cooperation Council (GCC) and its role in the Arab State League It has emphasized as well on the Umani foreign policy in respect of its impact in the arab – arab relations and the relation between Umani Sultanate with Saudi Arabia Kingdom, the Hashemite Kingdom of Jordan, the Egyptian Arab Republic, the Morocaaan Kingdom, Yemeni Republic as well as its relation with the states of Arab Emirates . The chapter tackled as well the Umani stance regarding arab causes top of which is the Palestinian cause, the Lebanese crisis Iraqi - Irani war, Iraqi – Kuwaiti crisis, As for the fourth chapter it dealt with international framework of the Umani foreign policy and its relation with the super powers, namely, USA , Ex. Soviet Union (Federal Russia), China and European Union (EU) with Particular stress on the main European interests in the arab gulf area, the gulf European dialogue and the relation of Uman with two EU. States , namely Britain and France. Finally approached the future of the foreign Umani relations.



The study has reached to prove that the Umani foreign policy was based on alliances and power balances from 1970 through 2000 and suggested that balancing in international relations is considered a primary requirement that developments require which the international system (Community) is witnessing either on the level of relations between the two super powers or on the regional levels.

Due to that its policy dictate, for the sake of its national interest to create a balance in the area, which is fruit of the commendable policy decreed by His Majesty Sultan Qabus which adopted the following policy mainstays : Adopting a policy of good neighboring with the internal Affairs of others, respect towards laws and int'L support for all Gulf states , support for all arab countries and backing up all the issues that concern the arab world , support for Islam issues and backing up the just African issues Adopting non-alignment policy and establishing amicable relations with all friendly states.